الاثنين 9 كانون الأول 2019
العدد 3928 السنة الرابعة عشرة
lundi 9 Décembre 2019 no 3928 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
التضخّم يلتهم 20٪ من الودائع

• **شربل قرداحي**
إعادة هيكلة الدين والحفاظ على المدّخرات

• **عبد الحليم فضل الله**
من «الدولار اللبناني» إلى التمويل بالليرة

العدو «يستكشف» النفط في لبنان! [5]

الحريري من التعطيل إلى الابتزاز
أنا أو لا أحد... وبشروطي!
[5 ـ 4]

(مروان طحطح)

قضية

لماذا نعارض المؤسسات غير الحكومية

2

مقابلة

رضا عنتر
معظم من يعمل في اللعبة فاسد

8

سوريا

موسكو تثبّت نفوذها في الشمال وواشنطن تبدأ سرقة النفط!

14

ملف

لماذا نعارض المنظّمات غير الحكومية؟

إبراهيم الأمين

قبل مئات السنين، بدأ فلاسفة وعلماء اجتماع في أوروبا يتداولون عبارة «المجتمع المدني»، اعتبرها البعض مقابلاً للحالة السائدة مجتمعياً، أي ما كان يُعرف بنظام الحكم التقليدي الذي رسّخته عائلات ومنظومات اقتصادية بمساعدة الكنيسة. لكنّ في أوروبا نفسها، عاد الجميع إلى الانقلاب على هذا التوصيف. وبدل أن يكون المجتمع المدني عاكساً للمجتمع المنظّم سياسياً، ذهب كثيرون نحو اعتباره مجتمعاً خاصاً في مواجهة الدولة ككلّ، وخصوصاً عندما شعر المنتسبون إلى المجتمع المدني بأن قوانين الدولة صارت تمثّل سلطة إكراه وقمع. لكنّ هؤلاء لم يكترثوا بكون هذا المجتمع المدني إنما يسير من دون نظام عدالة ومساواة كاملة بين أفراد الدولة، بل يغرق في حماية متطلّبات العيش كفرد، ولو ترافق ذلك مع عجز مُستدام عن معالجة مشكلاته الداخلية.

في عالمنا اليوم، وبعد صراعات جميع مفكّري القرنين التاسع عشر والعشرين حول فكرة الدولة، يحتلّ المجتمع المدني حيزاً أساسياً من اهتمامات بلداننا. لكنّه يطبّق المفهوم الغربي نفسه، القائم على نظرية تحقيق المصالح والحاجات الفردية ولو على حساب «المجتمع - الدولة».

المنتمون إلى هذا المجتمع يخلطون بين رفضهم قوانين ما قبل الدولة التي تتحكّم بكثير من الأمور في بلادنا، وبين رفضهم القوانين المتطوّرة المفترض أن تضعها مجموعات تسعى للخروج من هذه الأعراف - القوانين. وفي صحالتنا، يصبح المجتمع المدني رفضياً لكل ما هو عام. يتحول هؤلاء إلى مجموعة مستقلّة على شكل حلقات مستقلّة، ثم على شكل أفراد مستقلّين أيضاً، تجمعهم مُعطيات الانخراط في القانون العام. لأن القانون العام عندما يقوم ويتطور، إنما يراعي ـ تلقائياً ـ الوضعيات الاجتماعية القائمة في البلاد. وهو العدوّ الفعلي لهذه المجموعات. وينتهي بهم الأمر، ساعين إلى خلق إطارهم الخاص الذي يرفض المشترك الذي يقوم بين من يؤلّف المجتمع ـ الدولة في المسائل الوطنية العامة، من موضوع الدفاع عن الوطن إلى بناء السياسات والعلاقات الخارجية إلى القوانين الناظمة لشؤون الناس اليومية. أبناء هذا المجتمع المدني يريدون قانوناً يحمي فرديّتهم ويحمي حريتهم حتى ولو تعارضت مع هذه القوانين. لكنّهم لا ينظرون إليها بوصفها جزءاً من منظومة السيطرة على الحقّ العام.

والحال نفسها بالنسبة إلى النظم الأخرى، من حيث الحكم النقابي، الذي يُراد له أن يكون طوعياً بالكامل، أي غير خاضع لمنظومة القوانين العامة. وهنا يمكن فهم المشكلة الأكبر في علاقة المجتمع المدني بالحق العام، من خلال عدم الاكتراث للتعليم العام، أي للتعليم المدعوم من الدولة والذي يقلّص الفوارق بين المواطنين في تأسيسهم التعليمي، بل يتجهون إلى التعليم الخاص الذي يشكل عنصر تمايز اجتماعي لهم عن بقية الناس، ما يقود إلى فكرة القوانين الخاصة التي يعتقدون أنها ممكنة. ففي بيروت، مثلاً، يمكن لطلاب وأساتذة وأطباء ومدراء ومنتجي الجامعتين الأميركية واليسوعية تشكيل مجتمع مستقلّ، له كلّ نظمه وحتى الحاجات والأهواء. وهم في هذه الحالة يريدون من الحق العام (أي الدولة) توفير ما يحصّن الحق الخاص (أي المجتمع المدني خاصّتهم). وهذا سبب كافٍ لتدرك أنه لا يمكن لهذه المجموعة أن تمثل خياراً عاماً لبقية الناس وهم الأغلبية. لأن هواجس وطموحات أغلبية المشكلين لهذا المجتمع المدني، إنما هي في الحقيقة، تمثل نقيض ما يمكن أن يكون مشتركاً في بقية العوام. وبذلك يصبح الموقف من مسائل ذات طابع وطني، متصلاً بانعكاسه على مصالحهم وأهوائهم الخاصة. هنا تصبح منظومة الفساد، ليس في احتكار العلم الجيد والطبّ الجيد والطعام الجيد والترفيه الجيد، بل في كون ريفي أتى به جهله إلى منصب عام، وصار يريد فرض قانون للضريبة يختلف مع مصالح هذا المجتمع المدني.

> **أفراد المجتمع المدني أقرب إلى البرجوازيين الذين يهتمون عملياً بمصالحهم الخاصة في نقيض لطبقة المواطنين الذين هم في موقع أدنى اقتصادياً وهاجسهم هو المصلحة المشتركة**

يعني، في لحظة واحدة، يصبح المجتمع المدني حليفاً طبيعياً لمجتمع الطوائف. الاثنان في حالة تناقض كلي مع المجتمع - الدولة. وبهذا، لا يبدو مستغرباً أن يذهب أفراد المجتمع المدني نحو التماهي مع ما تقوم به القوى الأكثر نفوذاً في البلاد. لنأخذ الحريرية المنهارة درساً، أو لننظر إلى حالة حزب الله الذي أسّس لنفسه مجتمعاً مستقلاً، من حيث الحاجات المشتركة لأبنائه في العلم والعمل والطبابة والسكن والثقافة والفنون والترفيه، إضافة إلى عنصر تمايز أكثر فعّالية يتعلق بجيشه الذي يقيه شرّ الانقلاب متى أراد حصوله ذلك.

بهذا المعنى، يمكن القول، بأن المخبولين فقط يعتقدون أن أغلبية الناس في لبنان تقبل السير خلف ناشطين من «المجتمع المدني» يتجمّعون في أطر تحت اسم «المنظّمات غير الحكومية». والمسألة هنا لا تعود متعلقة بمواصفات المتصدّين لدور القيادة. المسألة تتعلّق بالأهداف الفعلية لهؤلاء. حيث التناقض أشد قساوةً في طبيعة التطلّع والتطلّب عند الكتلة المدينية من أبناء أحياء البؤس داخل المدينة نفسها، أو أبناء الأحزمة التي صارت مدناً بحالها. وهو تناقض يتصل بكل أشكال الحياة، بما يجعل التوافق على ورقة أو إطار أو اسم، توافقاً مفترضاً كحال الثائرين على مواقع التواصل الاجتماعي.

أفراد المجتمع المدني هنا، هم الذين تجمّعوا خلال عقود ما بعد الحرب الأهلية. هم أولاد جبلين: واحد تعثّر مشروعه الكبير في التغيير الشامل، وثانٍ عانى من إحباط الآمال فوجد ضالّته في خيارات فردية، تجعل القائم شيئاً مرذولاً يمكن الاستغناء عنه. احتاج هؤلاء ليس إلى علوم متقدمة فقط، بل إلى تسويق لقدرات لا تجد تاجراً لها سوى العابثين بأحوال المجتمعات المرصودة كأهداف لاستعمار جديد. والتسوية بين الطرفين تنتهي على شكل حضاري منمّق لنفس فكرة جماعات «التكفير والهجرة» التي قامت في تسعينات القرن الماضي في شمال أفريقيا. هي حالة تنشد ابتعاداً إلى حدّ الانفصال عن المجتمع - الدولة. لا تفترض بالضرورة عنفاً مؤسّساً لاحتراب أهلي، بل تكتفي بعنف لفظي قائم على فوقية افتراضية وتسخيف الآخر، والسعي إلى بناء بيئة مستقلّة، تتطلب توحّداً في الطقوس اليومية للحياة، ولكن راضية منصاعة لمرجعية واحدة تتحكّم بكل هؤلاء، هي مصدر المال. والعنف البديل عند هؤلاء هو العنف اللفظي الذي ينتهي عادة على شتم وأنواع من التنمّر، حتى يكاد رفع الصوت أو القبضة أن يكون فعلاً انتحارياً، يتطلب حفلاً وداعياً تُتلى فيه وصايا الاستشهاديين. وفي بال هؤلاء صورة المضربين في «وول ستريت». هكذا تعلموا فعل النضال الجذري. هكذا شاهدوه بأمّ العين، لكن على شاشات. وهذا ما تدرّبوا عليه لسنوات في ورش العمل على النضال من أجل المواطنة، كما تُقدمها مدارس الـ«أن جي أوز».

بالنسبة إلى هذا الصنف، ينحصر الأمر في معاناة تخصّهم لوحدهم. تخصّ مكان سكنهم وجامعاتهم وعملهم وسهرهم. لا تبقى في ذهنهم صور مختلفة عمّا عاشوه في منازل الأهل. كل مظاهر الاحتجاج والملل من سنوات العشرية الأولى من حياتهم، هي حكايات للتندّر فقط. هم كحال الذين انتموا إلى أحزاب عقائدية عابرة. يجمعون كل ما عاشوه مع الأهل، ويضعونه في كيس داخل صندوق أمانات على باب المكتب الحزبي. هؤلاء، يحتاجون إلى قطع نهائي مع الماضي الاجتماعي، مستعدون لفعل أي شيء من أجل ذلك. حتى ارتكاب ما تراه عائلاتهم عيباً كبيراً، إذا كان يساعدهم على الانقطاع الكلي. الترقّي بالنسبة إليهم هو فعل مظهري، يتصل بنوع الثياب وقصة الشعر والحلي، وهو يتصل بنوع الأكل والشراب وطريقة الكلام ونوعية المفردات المستخدمة، وطقوس موحّدة حيال المسرح والسينما والموسيقى والقراءة والسفر. يتحولون فجأة إلى كشافة يشبهون بعضهم البعض حتى ولو كانوا يكيلون لبعضهم السباب والشتائم. القاعدة الجديدة التي أرستها ثقافة الفرد المستقلّ كما تقول نظرية المنظمات غير الحكومية، هي التي تجعلهم متساوين في الحقوق والواجبات إزاء الرجل الأبيض. درجة من الإعجاب الأخّاذ، لكن من دون نقاش جدي أو اعتراض فعلي.

وإلا تم حرمانهم من كل شيء: العمل والرواتب والعلاقات، وهذا يعني تلقائياً تهديدهم بإعادتهم إلى بيوت الأهل. وإلى الأحياء الحقيقية التي لا يريدون البقاء فيها.

الأطائفية التي تتّسم بها مجموعات هؤلاء ليست مسألة عميقة الجذور ثقافياً. الأطائفية، هنا، شكل من المساواة فرضتها آليات المولّ الذي لا يهتم لغير الولاء. لكن البديل عن الطائفية كشكل من أشكال التمييز في بلادنا، هو الطبقية بشكلها الجديد. الطبقية التي تجعل الساعي إلى الانتماء إلى هذه الفئة متحفّزاً لإثبات أنه غادر موقعه السابق، ومستعد للقيام بكل ما يجعله يحظى بالعضوية الجديدة، ولفعل أي شيء اثناء صعوده درجات سلّم هذا العالم. ويتّسم بانتهازية دفينة تجعله مستعداً كل لحظة للانشقاق والتحول نحو منظمة أخرى متى جاءت الفرصة الأفضل مكانة ومرتباً ونفوذاً. والمولّ لا يهتم لكل هذا السباق وكل هذا الصراع. ما يهمه هو الحفاظ على مرجعيته الأساسية التي تتحكم عملياً بحياة عشرات الآلاف من الشباب في بلدان متعبة. والتحكم هنا، من أجل تحويلهم إلى جنود في معركة السيطرة على الأنظمة والثروات. وعلى طريقة الديمقراطية الأميركية، سيكون للمنضوين في جيش هذه المنظمات، الحق، كل الحق، في قول ما يريدون. لا يهم رفع السقف والصوت، لكن، دون تجاوز الخط الأحمر.

قسم غير قليل من هؤلاء، عاشوا في ظل عائلات عانت الأمرّين لتوفير أفضل العلوم للأبناء. وباعت أرزاقاً توارثتها جيلاً بعد جيل من أجل تحسين نمط العيش، وتخلّت عن الكثير من أحلامها من أجل زرع الأمل بغد أفضل في قلوب وعقول الأبناء. وهي عائلات تحدّت أيضاً قوانين «العائلة» و«الطائفة» و«المجتمع - الدولة» من أجل تحقيق ذلك. وهي فعلت ذلك، بصورة فردية، في ظل غياب مجتمع متماسك، وفي ظل غياب دولة طبيعية. وفي ظل غياب قوانين ناظمة للحياة. أما الأبناء، الذين نراهم اليوم في الساحات متصدّين لقيادة الثورة المجيدة، فقد سمعوا وحفظوا الكثير عن حياة القهر. وحملوا الحقد على مرجعيات وإقطاع أذاق البلاد الأمرّين ولم يزل. وسكنتهم الضغينة إزاء غياب العدالة في توزيع الفرص والثروة على الناس. لكنّ هؤلاء، تربوا على أن البديل عن التغيير العام الذي لا يحصل من دون حركات سياسية متكاملة، هو التغيير الفردي. ولذلك، نشط هؤلاء من دون هوادة لتغيير جذري في حياتهم كأفراد. أسقطوا تواليباً كل أشكال التضامن الاجتماعي والأهلي. ثم أعلنوا كفرهم بكل تشكيل سياسي أو اجتماعي عابر للقضايا والمناطق والطوائف، وقرروا الاغتراب فكرياً وسلوكياً وحياتياً. وهم في حالة غربة حقيقية.

التنافس القائم بينهم لا يتصل فقط باسترضاء المموّلين. بل يقوم على فكرة النشاط المفرط في سبيل إثبات القدرة على التأثير أكثر في الشارع. وعلى قدرة تقديم المختلف، لا يهم كيف يتم الأمر. المهم الحفاظ على مصادر التمويل جارية من دون توقف. وفي هذه الحالة، تختفي الشفافية الحقيقية، وتحل مكانها عبارة تُذيَّل بها أوراق ومواقع عمل هؤلاء، تحت اسم «الممولون». أما كيف تجري عملية الانتساب، فهذا شأن خاص. لك أن تتعرف إليه فقط، في حالة قررت الانتساب إلى هذا النادي. وهناك تتعلم الألاعيب تُذكرك بسماسرة الإدارات الرسمية في الدولة. كيف تختار النموذج الأفضل لكتابة الفكرة، ثم من تستشير للحصول على خبرة في شرح الفوائد. ومن ثم تستعين بصديق لكي يكون منتجك مطابقاً للمواصفات، ثم تبدأ رحلة الاستجداء والاستعطاء. فترسل مشروعك إلى مئات العناوين، وتتصرف بانتهازية غير مسبوقة في التواصل مع كل من يخدم غرضك. ومتى حصلت على الموافقة الأولى، تستعد لتعلم كل متطلبات النجاح في المقابلة المباشرة. ولا بأس هنا، من الاستفادة من خبرات السابقين في كيفية وضع الموازنات وفتح الحسابات وتوظيف الناس وإعداد قوائم الدفع للمشاركين في هذا المشروع أو ذاك. لكن، لا يحصل أبداً، أن يسأل هؤلاء عن المنفعة العامة لما يقومون به. ومع الوقت، يصبح الواحد منهم، أسير موقعه الجديد. يتعرّف شيئاً فشيئاً إلى ماهية الأمر. ويعرف أكثر طبيعة المقاصد. لكنه، يسير في قطيع أعمى، ويقف مثل عمال عصور العبودية، في طابور طويل، ينتظر من ينقطه بضعة دنانير مع نظرة فوقية تذكره بأنه لن يكون يوماً على شاكلة الرجل الأبيض.

هل تذكرون ماذا فعل رفيق الحريري بجيل كامل؟ جرّه من إحباطه إلى العمل في خدمة مشروع لا أسس ثابتة له. أيقظ طائفية ومذهبية مقيتتَيْن في عقول وقلوب من خبر التفلّت من قيود القبيلة. وجعله يتلو فعل الندامة ليلَ نهارَ. جعل مثقفين يتفنّنون في تأصيل مشهد الكرم والسخاء على أنه فعل إنساني خالص. وجعل جيشاً من الأتباع فريسة نظام حياة إن تخلوا عنه ماتوا غيظاً. فصارت السيارة والبيت والثياب والمطاعم والسفر أساس أي موقف من أي قضية. وما إن فرط المشروع بشحطة قلم، حتى سكن الإحباط هؤلاء. والآن نراهم في الساحات، مثل العاطلين عن عمل، لكنهم يريدون قيادة الناس نحو تغيير شامل، من دون الإشارة إلى مصدر القهر. وكلهم يستغلّون خوف اللبنانيين من كتابة تاريخ كلّه دماء وقمع وكذب، لكنهم يتوافقون على حيلة أهل هذه البلاد، بأنهم شعب اصطفاه الخالق من دون الآخرين، منبعاً للحرية والتقدم!

هؤلاء، هم أنفسهم الذين يتصرفون بثقة مُفرطة، على أنهم قادة التغيير في البلاد. وأي بلاد؟ بلاد نهشتها قوانين وسياسات عامة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والقبلية على مدى قرنين على الأقل، ويعتقدون أن تطبيقاً ذكياً جُرب في مكان ما في هذا العالم، سيكون كافياً لسحق منظومة تتجذّر في الأرض وتحتاج إلى جيوش لقلعها. ويعتقدون أن طلوعاً بلهاء تحت عنوان التعايش والحب والعلم الوطني، كافية لإعادة إنتاج شعب مختلف. ومع ذلك، تراهم يختارون بوعي أو من دونه، الساحات نفسها التي ترمز إلى الحرب الأهلية مكاناً للتجمعات، ويسيرون في شوارع سُميت بخطوط التماس بين المقاتلين، كأنهم يشعرون في دواخلهم بأن الحرب لم تنته بعد. هل سمع أحد بتظاهرة في الدكوانة أو فرن الشباك أو حارة حريك أو الطريق الجديدة؟ هل تجمّع الناس في وسط المتن أو في جرد كسروان؟ هل سار هؤلاء في شوارع فنيدق أو تكريت أو قصدوا أحياء شحيم الضيقة، أو جرّبوا التنقل بين أزقة باب التبانة أو أحياء جبل محسن؟ هل قصدوا البلدة القديمة في صيدا أو غابة اللحم البشري في الأوزاعي أو حي السلم، أو تعرفوا إلى أحياء عالية الداخلية أو ما الذي يجري خلف الجدران في بعقلين وكفرحيم أو كيف يحل الصمت عند كل غروب، كأن الحياة انتهت في عماطور وبقعاتا ونيحا الشوف بينما يسترق الفتية صوت السمر والسهر ياتي خفيفاً من قصر الزعيم؟ هل جرّب أحدهم الدخول في قلب بلدة مجدل عنجر، أو حي الطملميس وحارات عين الرمانة وقرى إهمج وجاج ولاسا في جرد جبيل؟ هل يعرف هؤلاء ماذا ترتدي النسوة في قرى بشري ودير الأحمر وأعالي القبيات، وهنّ يشجعن الفتيات على الدرس عسى يكبرن ويتاح لهن التشبه بثياب الزعيمة عارضة الأزياء؟

لم يفعلوا، ولن يفعلوا، هم يتصرفون كما يفترض بهم التصرف على طبيعتهم، يذهبون نحو الساحات التي ينظرون إليها باعتبارها مركز النظام. يعتقدون أنهم في حال احتلوا حيزاً فيها، صاروا جزءاً من النظام. أو صار بمقدورهم التصرف على أساس أنهم هم النظام. برغم أنهم يعرفون أن أصل النظام موجود في الأحياء البعيدة وفي المناطق والأرياف. هناك يجري حشد الناس والأصوات. ومن هناك يأتي الموظفون والجنود والمتعبون. فتية المجتمع المدني، يرون في ساحات وشوارع المدينة الرئيسية أمكنة الحياة. وهم لا يهتمون بغير المركز. ويفترضون على طريقة الانقلابيين، أن من يحتل المركز يسيطر على البلاد.

ينسون أين كانوا هم قبل جيل. وعلاقتهم بالمهمّشين، تتحول مع الوقت إلى علاقة قائمة على أساس التفوق في كل شيء، العلم والمعرفة والسلوك والذوق وحتى الإحساس. وعندما يبنون ريفهم في المناطق البعيدة، لا يجيدون بناء علاقة مع أهل الأرض. بالنسبة إليهم، الفقراء بحاجة إلى دعم. لكن على طريقة العمل الخيري، صاروا مثل الأثرياء الجدد، يتنافسون على طريقة الإحسان إلى الفقراء. لا يعرفون عملاً من دون استعراض. حتى القبلة على خدّ طفل تنتظر وصول طبيعتهم، يذهبون نحو الساحات التي ينظرون إليها باعتبارها مركز النظام. يعتقدون أنهم في حال احتلوا حيزاً فيها، صاروا جزءاً من النظام. أو صار بمقدورهم التصرف على أساس أنهم هم النظام. برغم أنهم يعرفون أن أصل النظام موجود في الأحياء البعيدة وفي المناطق والأرياف. هناك يجري حشد الناس والأصوات. ومن هناك يأتي الموظفون والجنود والمتعبون. فتية

(محمد نهاد علم الدين)

ملف

على الغلاف

الحريري من التعطيل إلى الابتزاز:

أنا أو لا أحد... وبشروطي!

مرة جديدة يحرف سعد الحريري اسماً كان يفترض أن يخلفه في رئاسة الحكومة، سمير الخطيب، امتداداً من دار الفتوى. بعد أن سمع منها تأييداً لعودة الحريري. لكن ذلك كان مكلفاً. الحريري ودار الفتوى معاً أعطيا المشروعية لمبدأ التفاهم على اسم الرئيس المكلّف قبل الدعوة إلى الاستشارات، ما يعني التأليف قبل التكليف. وبذلك، يكون الحريري قد انتقل من التعطيل إلى الابتزاز: أنا أو لا أحد. وبشروطي. هذه المرة، يستند إلى موقف طائفي صريح، وإلى شروط دولية يُنتظر أن تظهر في مؤتمر باريس للمجموعة الدولية لدعم لبنان الخميس المقبل

> كل المؤشرات كانت تدل على أن مصير سمير الخطيب سيكون كمصير بهيج طبارة ومحمد الصفدي. «السادية» السياسية التي يمارسها الرئيس سعد الحريري صارت

الخطيب ينسحب: الطائفة السنية توافقت على تسمية الحريري

> مكلفة جداً. البلد في انهيار مالي واقتصادي غير مسبوق، فيما هو يتلذذ بتقديم الأضاحي على طريق وصوله إلى السراي الحكومي... ودائماً تحت شعار: «ليس أنا بل غيري». ولذلك، تحديداً فإن سؤال ما بعد تأجيل الاستشارات النيابية إلى الإثنين المقبل، سيكون من هو التالي على لائحة الحرق؟ حتى الآن ثمة أسماء على الطاولة: نواف سلام وفؤاد مخزومي.

لم يكن مفاجئاً أن ينسحب الخطيب، لكن السيناريو هو الذي لم يكن واضحاً، فإذا بالإخراج يأتي سيّئاً وطنياً وطائفياً. «علمت من سماحته أنه نتيجة اللقاءات والمشاورات مع أبناء الطائفة الإسلامية تم التوافق على تسمية الرئيس سعد الحريري لتشكيل الحكومة المقبلة»، قالها سمير الخطيب، بعد لقائه المفتي عبد اللطيف دريان. ثم «أبلغها» للحريري، الذي يُتوقع أن يكون، لزوم الحبكة الدرامية، قد فوجئ بقرار الخطيب الانسحاب.

ذلك السيناريو كان نضج مع بيان العائلات البيروتية، ثم مع زيارة الوزير نهاد المشنوق إلى دار الفتوى، لكن حق السبق يبقى محفوظاً لرؤساء الحكومات السابقين. هؤلاء كان هالهم، على ما جاء في بيانهم، «الاعتداء السافر على صلاحيات النواب بتسمية الرئيس المكلف من خلال الاستشارات النيابية الملزمة لرئيس الجمهورية بإجرائها وبنتائجها». لم يجدوا صعوبة، حينها، في اتهام رئيس الجمهورية وصهره باستباق الاستشارات و«ابتداع ما يسمى رئيساً محتملاً للحكومة».

أمس تبيّن أن المشكلة ليست بالاعتداء على صلاحيات النواب بتسمية الرئيس المكلّف، بل بالجهة التي تعتدي. ولذلك، فإن الاعتداء من دار الفتوى مسموح في هذه الحالة، ويقع في موقعه الطبيعي!

لكن هذا لا يلغي أن الحريري ودار الفتوى قد خطوا خطوة يصعب التراجع عنها. وهما أعطيا المبرر لعون، ولأي رئيس يأتي من بعده، ليعمد إلى التفاهم على اسم الرئيس المكلف قبل أي استشارات. هكذا ببساطة، وبعد أن حفلت الأيام الماضية بحساسية عالية من «تخطي الدستور» و«استباق الاستشارات»، أعلن دار الفتوى على الملأ، وقبل الاستشارات، تسمية الحريري لتشكيل الحكومة المقبلة.

خير من عبّر عن هذه السقطة كان بيان للقاء التشاوري وتغريدة للنائب فيصل كرامي. فقال اللقاء، بعد اجتماع له في منزل النائب عبد الرحيم مراد، إن «مصادرة الحياة السياسية من قبل المرجعيات الدينية ينهي دور المؤسسات الدستورية، وفي طليعتها المجلس النيابي». وذهب كرامي أبعد من ذلك، ليسأل «ما جدوى الاستشارات النيابية الملزمة إذا كانت الطائفة السنية أعلنتها من دار الفتوى مبايعة شاملة لسعد الحريري؟». ثم يضيف: «الطائف «باي باي»، وبايدي السنّة قبل سواهم».

وتأكيداً لفرق الحريري في شرّ أعماله، كان بيان رئاسة الجمهورية مباشراً في الإشارة إلى أن تأجيل الاستشارات يهدف إلى إفساح المجال أمام «المزيد من المشاورات والاتصالات بين الكتل النيابية المختلفة ومع الشخصيات المحتملة تكليفها تشكيل الحكومة الجديدة». كما جاء في البيان أن التأجيل أتى بناءً على رغبة وطلب معظم الكتل النيابية الكبرى من مختلف الاتجاهات، علماً بأن الوزير سليم جريصاتي أكد أن الحريري كان من بين القيادات التي طلبت التأجيل.

ماذا بعد؟ وكيف يمكن أن ينتهي هذا الوضع؟ حتى اليوم، أثبت الحريري أنه يتحكم في اللعبة الحكومية، وإن خسر المعركة الدستورية. بعد ويتعهد ويلتزم، ثم يترك مهمة التخريب لغيره، واثقاً بأن خصومه لا يفضّلون غيره رئيساً للحكومة. وهو ما عاد وأكده النائب محمد رعد أمس بإشارته إلى تمسك حزب الله «بصيغة الوفاق الوطني واتفاق الطائف». أضاف: لذلك كان قرارنا أن يتمثل رئيس الحكومة برئيس الأكثرية السنية، أو من يوافق عليه أو من يرشحه كرئيس».

عندما طرح اسم الخطيب، أكد الحريري لعلي حسن خليل وحسين خليل أنه سيصوّت له. وعندما أعلن بيان رؤساء الحكومات السابقين، أعاد التأكيد للخليلين أنه ملتزم بالاتفاق. صدّقه الأخيران، وصدّقه رئيس الجمهورية، فدعا إلى الاستشارات، التي كان يفترض أن يسمّي خلالها الخطيب. لكن يبقى سؤال بلا إجابة: لماذا منح عون مهلة زمنية لمن يريد إحراق الخطيب؟

إخراج أمس، أعاد به الحريري الأمور إلى المربع الأول. فإحراق اسم الخطيب هو إحراق للتسوية الحكومية، التي كان عنوانها تسمية الخطيب. وعليه، هل عاد الحريري إلى الابتزاز، مستعيداً شروطه القديمة: حكومة تكنوقراط يترأسها هو، ولا يشارك فيها حزب الله وجبران باسيل؟

بحسب معطيات أمس، فإن ما يؤخر تشكيل الحكومة حالياً هو الصراع بين «الحريري رئيساً لحكومة لا تضم باسيل» وبين «إما الحريري وباسيل في الحكومة معاً أو خارجها معاً». وإلى الإثنين المقبل، إذا لم تمل الكفة إلى أي من المعادلتين، فإن تأجيلاً جديداً لن يكون مفاجئاً.

(الأخبار)

الاستشارات إلى الإثنين المقبل «لمزيد من المشاورات» (مروان طحطح)

مطران القدس يردّ على عودة: الكنيسة ليست مكاناً للتحريض

عمد متروبوليت بيروت وتوابعها للروم الأرثوذكس المطران الياس عودة إلى تحميل المقاومة تبعات الأزمات التي يعيشها اللبنانيون. وقال إن «البلد يُحكم من جماعة تحتمي بالسلاح». ولفت، خلال ترؤسه قداساً وجنازاً لمناسبة الذكرى السنوية الرابعة عشرة لاستشهاد النائب جبران تويني، في كاتدرائية القديس جاورجيوس، وسط بيروت، إلى أن «ما أخاف المسؤولين ولا يزال يخيفهم، هو صوت الحق والحقيقة، صوت الشعب الجائع والمتألم، صوت كلّ محبّ للوطن».

وسأل عودة: «ألا تسمعون ما يُطالب به أبناؤنا في الشارع اليوم؟ يُطالبون بأن يلتفت المسؤولون إلى مطالبهم المحقّة، يصرخون قائلين إنّ احتجاجاتهم سلميّة وستبقى كذلك، ولكن هناك من يحاول تشويه سلميّة احتجاجاتهم، مضيفاً: «أين الثقافة؟ أين العلم؟ أين المستوى اللبناني الذي نفتخر به؟ شخص لا نعرف ماذا يعرف، يحكم بنا؟».

كلام عودة استدعى رداً سريعاً من حزب الله، الذي وضع كلامه في سياق ما يجري من محاولات لاستهداف المقاومة. وقال النائب محمد رعد، خلال احتفال أقامه حزب الله بذكرى الشهيد حسّان اللقيس في بعلبك، إن «هناك من يطلع ليقول إن البلد يحكم من رجل واحد ويقوّه السلاح مع احترامنا لهذا الرجل وحكمته، ولأنه حكيم فهو لا يسمح لنفسه بحكم البلاد وفيها عقول ومكونات أخرى». واعتبر أن «هذا الكلام يصدر عمن يحاول أن يجهّل الأسباب الحقيقية للأزمة ويحاول أن يعطي ويبرر استهداف المقاومة في لبنان، وهذا الكلام ليس بريئاً ومن يقوله ليس بريئاً».

كذلك كان لافتاً أن أحد أبرز الردود جاء من فلسطين ومن قلب الكنيسة الأرثوذكسية. فاعتبر رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذوكس في القدس المطران عطاالله حنا أن تصريحات مطران بيروت غير مبررة وغير مقبولة. وقال حنا إن «سماحة السيد وحزب الله كان لهما دور في الدفاع عن الحضور المسيحي في سوريا وفي أكثر من موقع في هذا المشرق، ونحن نرفض التطاول على مقام سماحة السيد وعلى حزب الله. وإذا ما كانت هنالك تحفظات على بعض الامور، فلا أعتقد أن الكنيسة ومنبر الكنيسة هما المكان اللائق للتعبير عن مثل هذه التحفظات. إذا كانت هنالك تحفظات، يمكن أن تترك للقاءات خاصة، لاجتماعات معينة، لكي يتم فيها التداول في مثل هذه الامور. أما استعمال منبر الكنيسة من أجل التطاول على حزب لبناني وعلى شخصية لبنانية مرموقة لها مكانتها ولها احترامها، فهذا موقف مرفوض ولا يمثلنا كمسيحيين ولا يمثلنا كأرثوذوكس، لا في لبنان ولا في فلسطين ولا في هذا المشرق العربي».

من جهته، رد وزير الدفاع الياس بوصعب على عودة، من دون أن يسميه، بالقول: «مؤسف ما سمعناه اليوم من كلام سياسي غير جامع وتخطى المطالب الاجتماعية للمواطنين، فزاد اقتناعنا بأن لا خلاص للبنان إلا بدولة مدنية، فيكون هناك فصل للدين عن الدولة».

(الاخبار)

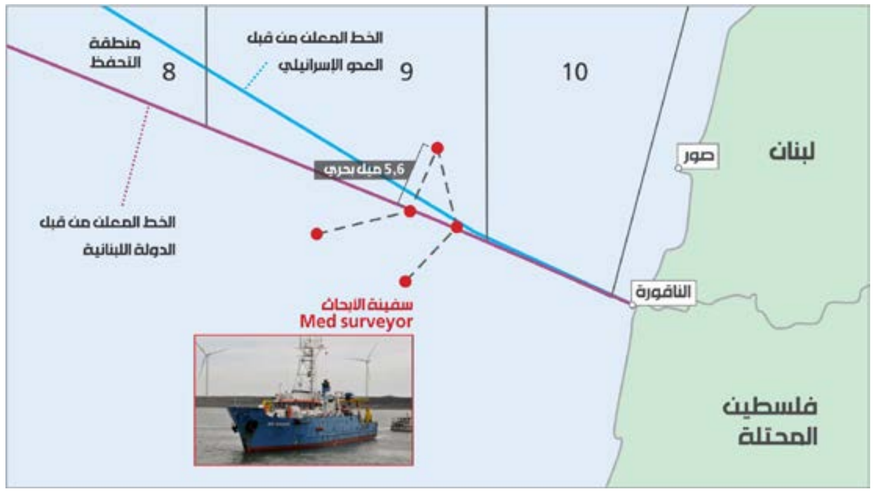

اليونيفيل حرس حدود لاسرائيل؟

العدو «يستكشف» النفط في لبنان!

> خرقت سفينة أبحاث تعمل لحساب العدو الإسرائيلي المياه الإقليمية اللبنانية في البلوك 9 الجنوبي وبقيت تقوم باستكشافاتها لمدة 7 ساعات من دون أن يحرّك أحد ساكناً

فراس الشوفي

لا يضيّع العدوّ الإسرائيلي وقتاً في الإعداد لقضم ثروة لبنان النفطية والغازية الكامنة في البحر، تحديداً في البلوك 9 الجنوبي. وبلا شكّ، يتصرّف العدو مع الأحداث التي تعصف بالبلاد كأنها فرصة مناسبة لانتهاك السيادة اللبنانية، والقيام بحجوز علمية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، لتقدير حجم الثروة تمهيداً لسرقتها.

قبل نحو أسبوعين، خرقت سفينة أبحاث علميّة متخصصة في تقصّي أعماق البحر والثروات الكامنة في البواطن، مملوكة من قبل يونانيين وتحمل علم باناما، عمق المياه البحرية اللبنانية، وبقيت فيها ما يزيد على 7 ساعات، ثمّ غادرت من دون أي عوائق تذكر.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن السفينة med surveyor، بدأت عملها في خدمة الاحتلال للبحث عن النفط والغاز في حقول فلسطين المحتلة في 1 نيسان من العام الماضي، وهي مزوّدة بتكنولوجيا متطورة لمسح قاع البحر، مع طاقم مؤلف من 21 تقنياً، اخترقت المياه اللبنانية يوم 27 تشرين الثاني الماضي حوالى الساعة الواحدة فجراً، ووصلت إلى عمق أقصى يبلغ 5,6 أميال بحرية، لتعود وتخرج عند الثامنة والنصف صباحاً، أي إن السفينة المعادية لم تكتفِ بالدخول إلى ما تسميه الأمم المتحدة «المنطقة المتنازع عليها» والتي تبلغ نحو 860 كلم مربعاً، بين لبنان وكيان الاحتلال، بل دخلت إلى عمق المياه اللبنانية، قاطعة مسافة 0,6 من الميل في «منطقة التحفّظ»، وخمسة أميال في عمق البلوك رقم 9.

طبعاً، يرتبط تحرّك العدو في هذا التوقيت بانقطاع أي اتصال أميركي مع لبنان في ما خصّ مسألة الحدود البحرية، بعد سنوات من الضغط على لبنان للقبول بالتسوية الأميركية التي تعمل دائماً على تأمين المصلحة الإسرائيلية على حساب لبنان. فالزيارة المفترضة التي كان من المقرّر أن يجريها مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط ديفيد شينكر، الذي حلّ مكان سلفه دايفيد ساترفيلد، ألغيت مع بدء التحركات الشعبية في الشارع في النصف الثاني من تشرين الأول الماضي، بعدما سبقتها زيارة لشينكر سمع فيها من الرئيسين ميشال عون ونبيه برّي الكلام نفسه عن تمسّك لبنان بكامل حقوقه البحرية.

الإدارة الأميركية كانت طلبت، وتحديداً مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب وصهره جاريد كوشنير، من الرئيس سعد الحريري التحرّك بنفسه للقبول بالحل الأميركي خلال اجتماع غير علني جمعهما، وأعداً إياه بـ«المنّ والسلوى»، فعاد الأخير إلى بيروت محاولاً التفرّد بهذا الملفّ (راجع «الأخبار» عدد الثلاثاء 10 أيلول 2019، «شينكر بعد ساترفيلد في بيروت: عن الحدود والنفط»). إلّا أن الحريري فشل في تليين موقف برّي وحزب الله وعون وقتها، ثم خرج شينكر بالنتيجة ذاتها، لتنقطع المتابعة الأميركية الحثيثة سابقاً، مع بدء التحركات الشعبية.

الخرق الفادح للسيادة اللبنانية يعيد الأسئلة الدائمة عن دور قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب الونيفيل، وهل هي فعلاً في خدمة الحفاظ على الاستقرار في الجنوب ومساعدة الجيش اللبناني ومنع العدو الإسرائيلي من الاعتداء على لبنان، أم أنها تعمل في خدمة العدوّ الإسرائيلي؟

فتلك القوات التي تحصي الأنفاس في الجنوب وباتت تضيّق على الأهالي على كامل الشريط الحدودي، وتزعجهم وتمنع عنهم حرية الحركة والتنقل قرب الشريط الشائك في داخل أراضيهم، لم تتحرّك لإجبار السفينة المعادية على الخروج من المياه اللبنانية. أليست هي المسؤولة بموجب القرار 1701 عن أمن تلك المنطقة ومنع الخروقات فيها؟

مدّة الخرق وخطورته تضعان دور القوات الدولية في خانة صعبة. تقنياً، إن آلية الرصد والتبليغ والاتصال والردّ بين «اليونيفيل» والعدو الإسرائيلي لا تحتاج إلى أكثر من ساعة على أبعد تقدير، خصوصاً مع وجود خطوط اتصال ساخنة بين الطرفين. وهذا يعني أن السفن البرازيلية والألمانية واليونانية والتركية، المعنيّة بحماية المياه اللبنانية، لم تحرّك ساكناً لأكثر من ست ساعات. فالقوات الدولية إما لم تتدخّل وتطلب من السفينة الانسحاب، وإما أن العدو لم يتجاوب، وفي كلا الحالتين، بات السؤال عن الجدوى من

> زيارات قائد اليونيفيل للإسرائيل ازدادت في الشهر الأخير
>
> السفينة لا تزال أمام حيفا لتكمل أبحاثها ومن الممكن أن تعاود خرق المياه اللبنانية

وجود هذه القوات مشروعاً، ما دامت لا تقوم بأي من واجباتها تجاه لبنان. وهذا الأمر أيضاً يفتح الأسئلة عن سبب الزيارات المتكررة التي يقوم بها الجنرال ستيفانو ديل كول لفلسطين المحتلة، تحديداً في الشهر الأخير، مع كل الأجواء غير الإيجابية التي بثّتها سلوك «اليونيفيل» في الجنوب.

فالمقارنة بين السماح للعدو الإسرائيلي بخرق من هذا النوع والتعتيم عليه، والمعلومات التي تضمّنها التقرير الأخير الذي صدر قبل نحو أسبوعين عن الأمين العام للأمم المتحدة، بشأن تطبيق القرار 1701، تضع التحيّز الأممي من اليونيفيل واضحاً لمصلحة العدو الإسرائيلي. فهو تضمّن على سبيل المثال 30 ألف نشاط للقوات الدولية، وحصول 10 عمليات اعتراض على التحركات في الجنوب من قبل الأهالي أو الجيش اللبناني، ومع ذلك يخوّض التقرير في حملة دعائية للدفاع عمّا يسمّيه «حريّة الحركة» للقوات الدولية، بينما يتحدّث عن 500 خرق للقرار 1701 من الجانب اللبناني، بحالات حمل سلاح غير مرخّص، تتضمّن فقط أربع حالات لسلاح حربي، و496 حالة حمل سلاح صيد، مع بدء موسم الصيد!

وفيما تعاملت «اليونيفيل» مع الخرق بالكتمان لأسباب معروفة، مارس الجيش اللبناني الكتمان أيضاً، لأسباب مجهولة، ولم يعلن في أي بيان رسمي عن هذا الخرق الخطير. ولم تتمكّن «الأخبار» من التأكّد ممّا إذا كانت وزارة الخارجية قد علمت بالخرق، ولم تبادر إلى إرسال احتجاج رسمي إلى الأمم المتحدّة، أم أنها لم تعلم، علماً بأن السفينة med surveyor انطلقت في رحلتها الحالية يوم 2 كانون الأول الحالي من قبرص باتجاه سواحل فلسطين المحتلّة، ولا تزال تعمل في المياه المقابلة لمدينة حيفا منذ نحو أسبوع، وتتنقّل بين المياه المحتلة والمياه القبرصية. وتشير معلومات «الأخبار» إلى أنها قد تكرّر خرق المياه اللبنانية مرة جديدة لاستكمال أبحاثها.

ملف

«رسالة حياة» اتّهمت القضاء بالاختلاق والإعلام بالفساد

ملفّ الاتجار بالأطفال أمام المدّعي العام التمييزي

لم تُجب جمعية «رسالة حياة» على الاتهامات الموجّهة ضدها بأدلّة مقابلة. كمالم تُسلّم أو تُظهر الرضيعين اللذين يطلب القضاء تسليمهما. اليوم، يستمع المدعي العام التمييزي غسان عويدات لإفادة راهبتين في الجمعية في ملف الاتجار بالأطفال

رضوان مرتضى

يحصل أن يقع تجاوز، أو ربما أكثر، داخل جمعية خيرية تُعنى بالأطفال والقصّار المشرّدين. لكن أن تعدّد قاضية الأحداث في جبل لبنان جويل أبي حيدر أكثر من عشر مخالفات ارتُكبت في أروقة «جمعية رسالة حياة»، فإن ذلك مسألة تدعو إلى فتح تحقيق عاجل، ولا سيما في ظل وجود معلومات متضاربة حول مصير رضيعين

> هوّنت الجمعية من تعنيف القاصرين ومن الأغذية المنتهية الصلاحية

تُصرّ الجمعية، حتى اللحظة، على رفض تسليمهما إلى القضاء. وهذا ما تعدّه مصادر قضائية تهرّباً، وخصوصاً أن قرار قاضية الأحداث مرتبط بهذه الحادثة تحديداً بعدما تبلّغت من مندوبتي حماية الأحداث بوجود طفل آخر عمره أشهر، غير الطفل موضوع الحماية البالغ من العمر سنة وشهراً والذي كانتا قد شاهداه قبل أيام. إزاء ذلك، طلبت القاضية تسليم الأطفال والقصّار، إلا أن الجمعية سلّمت القصّار، متمنّعة عن تسليم الرضيعين (بينهما الطفل المشكوك بتبديله). وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» من مصادر قضائية، أنّ الجمعية أمام خيارين: إمّا أن تُسلّم الطفل المطلوب حمايته، وبالتالي فإنّها بذلك لن تبرر من هو الطفل الآخر الذي شاهدته مندوبتا الأحداث قبل أيام، علماً بأنهما سألتا عن اسمه، أو أنها ستسلّم طفلاً آخر، وبالتالي لا مبرّر لديها لغياب الطفل «الأصلي». وفي هذا السياق، لدى القضاء اقتناع بأن الرضيعين غير موجودين وأن هذا هو سبب تلكؤ الجمعية عن إظهارهما طوال ثلاثة أيام.

قضية الانتهاكات التي تعرّض لها قاصرون في الجمعية مع وجود شبهات بالاتّجار بالأطفال، وهو موضوع التحقيق الذي فتحه النائب العام التمييزي غسان عويدات، أثارت الرأي العام في لبنان. وقد خرجت إلى الضوء بعد رفض رئيسة الجمعية الراهبة مريم حبشي تنفيذ قرار قضائي بتسليم رضيعين، ما أدى إلى توقيفها مع راهبة أخرى، قبل أن يُخلى سبيلهما خلال ساعات بعد دخول النائبة العامة في جبل لبنان غادة عون على الخط فجراً، كاسرة إشارة زميلتها القاضية نازك الخطيب. غير أن عويدات عاد واستدعاهما إلى التحقيق اليوم لاستجوابهما في شبهات الاتجار بالأطفال.

البطريرك مار بشارة بطرس الراعي، أكد أمس أن «أكثر ما تعنى به الكنيسة كأمّ هو التحرش الجنسي والاتجار بالأطفال. وما سمعناه بالأمس من تحرش وتعنيف في جمعية رسالة حياة لم تكن شخصياً على علم به (...) وأنشأنا على الفور لجنة للتحقيق، لكننا نطالب بالاحترام المتبادل لصلاحيات كل من القضاء العدلي والقضاء الكنسي». فيما ردّت الجمعية على الاتهامات في مؤتمر صحافي، أمس، بداته بهجوم على الإعلام والقضاء. الأب العام للجمعية وسام المعلوف اتهم الإعلام بأنه «يُضلل الناس مرتكباً جريمة توازي جريمة القتل»، ودعا الى محاربة «الفساد الإعلامي الذي يختلق حقائق غير موجودة». وعلى وقع التصفيق، استهجن طريقة تنفيذ القرار القضائي، متحدثاً عن «صراخ الراهبتين من الألم أثناء توقيفهما»، من دون الإشارة إلى أن قرار تنفيذ القرار القضائي جاء بعد تبليغهما بالتنفيذ أكثر من مرة من دون أن تستجيبا، ومن دون تسليم الرضيعين أو إبراز أي وثيقة تثبت وجود قرار كنسي بالحماية. المعلوف اجترأ في ردّه الاتهامات محاولاً تسخيفها، إذ إن ما ورد في القرار القضائي حصره بـ« قنينة كاتشاب منتهية الصلاحية، وباخ في الجمعية استعار هاتف أحد القصّار ليشاهد أفلاماً إباحية»(!). إلا أنه لم يأت على ما ذُكر في متن القرار من اتهام للأخ يوسف ب. بالتحرش بجميع القاصرات في الجمعية. كما مرّ مرور الكرام على مسألة تحرّش القصّار ببعضهم البعض، إذ إن ذلك «ممكن وطبيعي أن يحصل لكونهم في سن المراهقة»! كما حصر الاتهامات بالتعنيف في «صفع راهبة لقاصر»، مغفلاً أيضاً ما ورد في إفادات القصّر عن تعرضهم لضرب شديد يتجاوز التأديب، وعن ترهيبهم لعدم الحديث عما يدور داخل الجمعية. وهاجم المعلوف قاضية الأحداث «التي كانت تمتدح الرهبنة، لكنها انقلبت عليها بعدما أرسلت عائلة لإعطائها طفلاً، ورفض الجمعية ذلك لوجود مشاكل بين الزوجين». وادعى بأن القاضية «رفضت التعاون بعد هذه الحادثة»، لافتاً الى سحب القاضية غادة عون الملف من يدها «لأنها تعاطت بكيدية».

وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» أن القاضية أرسلت فعلاً عائلة لتبني طفل محدد بموجب قرار قضائي، لكن الجمعية رفضت استقبال العائلة لأكثر من ثلاثة اسابيع. وعند مراجعة القاضية رئيسة الجمعية بشأن عدم الاستجابة للقرار، جاء الرد بأن هناك عائلة أخرى ستتبنى الطفل. وعندما سألت القاضية عن الجهة التي طلبت ذلك، ردت الراهبة بأن الكنيسة تقرر ذلك، ما خلق ارتياباً لدى القاضية بشأن وجود الطفل، فطلبت رؤيته عبر مندوبتَي الأحداث، لكن الطفل الذي عرض عليهما كان غير الطفل الذي كانت القاضية قد سلّمته للجمعية. هكذا صُوِّر الاتهام الموجّه للجمعية على أنه «مؤامرة للنيل» منها. إلا أن الحقيقة عند الأطفال وحدهم. والأنظار موجهة اليوم إلى القضاء الذي يُفترض أن يجري تحقيقاً شفّافاً لتحديد المسؤوليات كي لا تضيع الحقيقة.

(مروان طحطح)

«القرض الحسن»: الأزمة تسبّب تراجعاً في طلب القروض

رحيل دندش

رغم أن عمر الأزمة الاقتصادية يجعل من المبكر الحديث عن أرقام دقيقة تحدّد مكاننا على سلّم الانهيار، إلا أن المؤشرات كثيرة وتفيد أن الأوضاع الحالكة اليوم قد تغدو أحلك غداً. الوضع الاقتصادي هذا انعكس حتى على مؤسسات وجمعيات إقراضية غير مصرفية كجمعية «مؤسّسة القرض الحسن»، التي سجّلت تراجعاً على طلب القروض الميسّرة رغم كونها بلا فوائد، كما تدنّت فيها نسبة تسديد القروض المستحقّة بسبب عدم قدرة المقترضين على دفع حتى القروض اليسيرة التي لا تتجاوز قيمة دفعاتها الشهرية الـ100 دولار إلا قليلاً. وقد قدّمت الجمعية تسهيلات للمقترضين كـ«بادرة تكافلية مع الناس في الوضع الاقتصادي الصعب رغم تراجع الإقبال على الاقتراض وانخفاض تسديد الأقساط المستحقّة بنسبة 10 في المئة» كما يوضح المدير التنفيذي للجمعية عادل منصور.

(زينب. م) بدأت الاقتراض من «القرض الحسن» عقب زواجها عام 2013، يومها رهنت هدية زواجها الذهبية في الجمعية. تضحك زينب لأنها نسيت شكل «علامتها»، فهي كلما سدّدت كامل قرضها، جدّدت الرهن. «أخيراً استحقّت عليّ ثلاث دفعات وهو ما حصل معي للمرة الأولى، ذهبت إلى فرع القرض الحسن، أراحوني من هذا الكسر وطمأنوني إلى أنه يمكنني أن أقلّل حجم دفعتي بسبب الظرف الاقتصادي». وبعكس زينب يبدو (جميل. د) أكثر قلقاً هو الذي تخلّف عن تسديد خمس دفعات مستحقّة بسبب توقفه عن العمل، وجدّدت له الجمعية قرضه المرهون بالذهب، معتبراً أن «هذا الأمر قد ينقذ الموقف حالياً، لكن من يدري ما قد نفعله غداً لو تخطّى سعر الصرف ثلاثة آلاف ليرة!».

على خلفية سعر الصرف، طاولت الجمعية في الآونة الأخيرة انتقادات بسبب طلبها تسديد الدفعات بالدولار، أو بسعر الصرف في السوق الموازية، وهو ما يرتب الكثير من الخسائر على الناس، ما دفع الجمعية لإصدار بيانات أوضحت فيها الأسباب الموجبة لقرارها. فهي «ليست مصرفاً يتبع لحاكمية مصرف لبنان، وبالتالي هي غير مدعومة منه كبقية المصارف، وأنها منذ وضعها على لائحة الإرهاب عام 2007، لا سبيل لديها إلى الدولار سوى شرائه من السوق من دون أي هامش ربحي». ولفتت إلى أنها «في أساس عملها تمنح القروض (قروض صغيرة لا تتجاوز قيمة القرض 5000 دولار بآجال قصيرة ـ 30 شهراً) بشكل أساسي في مقابل رهن الذهب، ما يعني عدم إمكان صرف القروض إلا بالدولار الأميركي، نظراً لارتباط الذهب بالدولار عالمياً». وشرح المدير التنفيذي للجمعية إلى «الأخبار» أن الشكل القانوني للمؤسسة «جمعية خيرية، وليست مصرفاً ولن تكون»، وأضاف أنها تمنح أغلب القروض على أساس رهن الذهب، بالإضافة إلى نظام كفالة مساهمين ومشتركين، وصناديق اشتراك تكافلية، وتجري عقودها بالدولار. أما مصادر تمويلها فتؤمّنها من خلال مشروعين: المساهمة والاشتراك: الأول،

> تدنّت نسبة تسديد القروض بنحو 10 في المئة في مقابل الحفاظ على نمو المساهمات

هو مصدر التمويل الأساسي، ويقوم على «إيداع الميسورين نسبياً مساهمات في الجمعية لدعم مشروعها الخيري والاجتماعي في تمويل القروض، وهي مساهمات غالباً تكون بالدولار، مع إمكان سحبها كاملة في أي وقت، وبطبيعة الحال من وضع حسابه بالدولار يريده بالدولار». أما المشروع الثاني، فهو الاشتراك الذي يدفعه المقترض وقيمته 12 دولاراً شهرياً. ويحق للمشترك سحبه بعد مرور سنة من انتهاء قرضه. وعلى هذا الأساس فـ«الجمعية ما هي إلا واسطة بين الخيّرين وطالبي القروض». وقد صرفت عبر هاتين الطريقتين 197 ألف قرض عام 2018، بنحو نصف مليار دولار، وما يربو على 3 مليارات دولار لمليون ونصف مليون قرض منذ تأسيسها عام 1983.

وإزاء ارتفاع سعر الصرف الذي ناهز في فترات معيّنة 2300 ليرة، وهو في طور الارتفاع مع استفحال الأزمة النقدية والاقتصادي لجأت الجمعية إلى مساعدة الزبائن من خلال طريقتين: الأولى صرف الدولار بأدنى سعر ممكن من السوق الموازية: «لديّ خيار أن أقول للمقترض اتمن مردولاراً بمفردك، ولكن لا أريد التضييق عليه وخصوصاً أن الأسعار في السوق عالية، فأعطيه أدنى سعر يمكن أن أحصل عليه من السوق، باعتبار أني أطلب كتلة أكبر (من التي يطلبها كل مقترض بمفرده)». أما الثانية فهي التساهل في تسديد القروض، «عبر تجديدها وجدولتها وفق دفعات صغيرة، ويمكن أن نلجأ إلى رفع قيمة تخمين الذهب المودَع دعماً للزبائن، كل ذلك انطلاقاً من هدف الجمعية في التكافل الاجتماعي، لكنها لا تستطيع قبول تسديد المستحقّات حسب سعر الصرف الرسمي، وإلا فنحن أمام خسارة محقّقة». وكان من تأثير ذلك أن «تسديد القروض تدنّى بنحو 10 في المئة. كما انخفض طلب القروض (تُمنح حتى اليوم بالدولار) نتيجة تحفّظ الناس في هذا الوضع وتغيّر سعر الصرف».

وعلى مستوى آخر فإن نسبة نمو المساهمات والإيداع في الجمعية لا تزال نفسها، كما في الأعوام السابقة، وتبلغ 10 في المئة سنوياً بحسب تأكيد منصور. رغم الحديث عن نقل الناس أموالهم من المصارف إلى القرض الحسن (قبل عمليات تقييد السحب والكابيتال كونترول لحسابات المودعين)، فإن «حجم المساهمات ليس بالكبير إلى حدّ الآن، بسبب سقف السحب المنخفض الذي تضعه المصارف». وسابقاً ويسبب العقوبات المالية على حزب الله التي تمثلت بالتضييق المصرفي على مؤيدين للحزب والتحقيق في أموالهم لجأ كثير منهم إلى القرض الحسن لحفظ أموالهم، لكنّ منصور يلفت إلى «أننا لا نطرح أنفسنا كبديل للمصارف، لكنّ الناس يلجؤون إلى حفظ أموالهم إما في بيوتهم أو حفظها في مكان أمن» مضيفاً أن «الناس اختبروا مصداقية الجمعية وأماناتها منذ الاستهداف الذي طاولها في عدوان تموز، وبقيت حقوق الناس مؤمّنة بالكامل». ينفي ما يتداول عن أن «القرض الحسن» هو مالية حزب الله. فـ«الحزب له ماليته الخاصة في عمله التنظيمي» مؤكداً أن «أي عقوبات لم ولن تؤثر على الجمعية بأي شكل، لأنه لا حسابات خارجية لدينا ولا علاقة مع البنوك».

العمل الثوري حيّ في صيدا: الكينايات ملك الناس

أمال خليل

«أيتها السلطة الفاسدة اسمعي واعلمي جيداً أن منتزه الكينايات، ذاكرة ومتنفس الصيداويين، لذلك شرعنا أبوابه ليلاً ونهاراً ليدخلوها هانئين سائحين. وإن أقفلت مجدداً، خذوا ما يدهشكم». هكذا اختتم البيان الموقّع من «الجناح الثوري لصيدا تنتفض»، الذي استفاق عليه الصيداويون صباح أمس، منتشراً على مواقع التواصل الاجتماعي والرسائل الهاتفية. بيان أرفق بشريط مصور يظهر شباناً ارتدوا سترات حمراء وغطوا وجوههم بأقنعة بيضاء، يقومون بخلع البوابة الحديدية عند مدخل منتزه الكينايات (نسبة إلى شجر الكينا) عند ضفاف نهر الأولي شمالي صيدا وإلصاق عبارة «الكينايات ملك للناس» عليها.

صوّب «الثوريون» على الأملاك النهرية التي «سرقها تجار السلطة من خلال وضع اليد عليها أو تزييف عقود من خلال التلاعب على القانون لاستملاكها» كما جاء في البيان. وكانت شركة «كينايات النهر» لصاحبها محمد زيدان، قد اشترت العقار الذي يقع ضمنه المنتزه من

(علي حشيشو)

ورثة الرئيس رفيق الحريري الذي اشتراه في الثمانينيات. وسط أنباء عن إقامة منتجع سياحي خاص، توقّع رئيس بلدية صيدا محمد السعودي حينها، في حديث مع «الأخبار»، تحويل «الكينايات» إلى مساحة خضراء خلال تنفيذ مشروع الضمّ والفرز لشرق الوسطاني. ضاع التوقّع بعد إنجاز المشروع من دون أن تنتقل الضفة إلى كنف البلدية، عبر احتسابها ضمن مساحة الربع المجاني الناتج من مشروع الضم والفرز، ما يجعلها أرضاً عامة بإدارتها. علماً بأن السرقة التي استعادها الثوريون أمس بدأت على يد الحريري الذي خالف قانون الأملاك العمومية الذي يشمل مجرى النهر وضفافه ومنطقة طفيانه، ويشترط التراجع عنها لعشرة أمتار مع الحفاظ على حق المرور الحرّ على ضفتي النهر.

تحرير الكينايات شكّل التحرك الرابع للمجموعة. التحرك الأول استهدف محالّ الصيرفة حين رشّوا واجهاتها بالرذاذ الأحمر في دلالة إلى ضرورة إقفالها بالشمع الأحمر والصقوا عبارة «محتكر الدولار فاسد». التحرك الثاني وجّه ضد المصارف. أما الهدف الثالث، فكان مؤسسة مياه لبنان الجنوبي بعد «قطعها اشتراكات المياه عن عدد من المنازل بعد تأخر المشتركين عن سداد فواتيرهم. «كيف يدفعون وقد طردوا من وظائفهم؟»، تساءل البيان الصادر بشأن التحرك.

يرفض أفراد المجموعة الكشف عن هوياتهم. بالتواتر، أجابوا عن استفسارات «الأخبار»: «نحن موظفون ومثقفون وجامعيون ورجال أعمال. معظمنا ينتمي إلى الطبقات المتوسطة. لكننا أخذنا على عاتقنا تحقيق العدالة الاجتماعية». لكن ثورة الجناح الثوري الأولى كانت على ساحة إيليا التي بات يعتبرها البعض «فولكلوراً» ممجوجاً. اتخذوا لأنفسهم حراكاً رفضه بعض زملائهم في الساحة الذين يراهنون على التغيير الناعم. «نحن راهنا على العمل الثوري ونصبنا أنفسنا قضاء ثورياً لمحاسبة الفاسدين، أفراداً ومؤسسات». لم يعايش هؤلاء بطلي الحركة الثورية الاشتراكية على شعيب وجهاد سعد اللذين سطوا على فرع «بنك أوف أميركا» في وسط بيروت عام 1973 احتجاجاً على تمويل المصارف الأميركية العدوان الإسرائيلي على سوريا ومصر. بكل بساطة، استوحوا فكرة جولاتهم المباغتة في الليل من المسلسل الإسباني LA CASA DE PAPEL وفيه شبان يقتحمون مطبعة سك العملة، ومصرفاً

> ثورة الجناح الثوري الأولى كانت على ساحة إيليا التي بات يعتبرها البعض «فولكلوراً»

مركزياً، لكونهما أداة السلطة لتجويع الناس.

يُغني الجناح الثوري على ليلاه. يتوعد باستكمال محاسبة الفاسدين في المدينة التي تختنق برائحة النفايات والصرف الصحي والبطالة والفقر المرتفعين.

عبد الله شاتيلا: «العربي التنّين» بطلاً في إسرائيل

يحيى دبوق

حل رجل الأعمال اللبناني عبد الله شاتيلا، أمس، ضيفاً مكرّماً لدى الرئيس الاسرائيلي رؤفين ريفلين في القدس المحتلة، تقديراً لـ«مساهمته العظيمة» لمصلحة إسرائيل و«الشعب اليهودي» بعدما اشترى مقتنيات الزعيم النازي أدولف هتلر وتبرّع بها لمؤسسة «ياد فاشيم» لتخليد ذكرى ضحايا «الهولوكوست» من اليهود. ريفلين شكر شاتيلا على مساهمته التي تأتي في وقت يحاول فيه البعض إنكار «الحقائق التاريخية»، وهو «قام بعمل إنساني حقيقي، وسيساعد في نقل ما لحق باليهود إلى النشء الجديد، الذي لم يلتقِ أياً من الناجين من براثن الوحش النازي». وأضاف أن شاتيلا «بعث برسالة واضحة إلى العالم أجمع تبين كيف يجب أن نكافح الكراهية والتحريض».

شاتيلا الذي يحمل أيضاً الجنسية السويسرية عبّر، من جهته، عن «الفخر لوجودي في إسرائيل، وإنه لشرف عظيم أن أكون هنا، وأنا أدرك أهمية نقل هذه المقتنيات الى متحف ياد فاشيم بالنسبة إلى الشعب اليهودي»، مؤكداً أن هذه الخطوة «تبعث فعلاً برسالة كبيرة إلى العالم مفادها أن محرقة كهذه لن تتكرر ثانية». ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن شاتيلا أنه تلقّى «أكثر من ألفي رسالة من اليهود وعدد قليل من الرسائل من العرب، بعضها يضمّ تهديدات ونعتني بالخائن». لكنه لفت إلى أن «خمسة أصدقاء لبنانيين أعربوا عن اعتزازهم بي بصفتي لبنانياً يسهم في السلام... إلا أن ولديّ يخشيان زيارة لبنان». وقال إنه عندما قرأ عن المزاد المتعلق بالقطع الأثرية النازية المعروضة للبيع، «تبادر إلى ذهني فوراً أن عليّ شراءها وإتلافها، لكنني سعيد جداً بأنها باتت في حوزة متحف الهولوكوست». وقبل وصوله إلى فلسطين المحتلة، قال شاتيلا خلال لقاء مع عدد من الحاخامات اليهود «إنني لا أذهب إلى إسرائيل لأشعر بأنني بطل أو للسياحة، بل لأنقل رسالة، فأنا أيضاً أُطلق عليّ وصف عربي نتن طوال حياتي». وقال إن «الحياة قصيرة جداً، وعلينا جميعاً محاربة معاداة السامية والعنصرية وإحداث التغيير».

مقابلة

حاوره
علي زين الدين

في مدينة فري تاون بسيراليون حيث وُلد، بدأت حكاية رضا عنتر مع كرة القدم، قصة كُتبت فصولها الأجمل بعد انتقاله الى مدينة صور الساحلية بجنوب لبنان. هناك كان رضا يداعب الكرة على الشاطئ الرملي الكبير. وفي الأزقة. إلى ان التحق بنادي مدينته التضامن، ولعب معه حتى 2001، حيث فاز بجائزة افضل لاعب في لبنان عام 2000، في تلك الفترة برزت موهبة رضا، فانتقل إلى هامبورغ الالماني وبقي معه حتى 2003، بعدها حطّ الرحال في نادي فرايبورغ حتى 2007، لتكون محطته الاخيرة في نادي كولن حتى عام 2009، بعد المانيا احترف في الصين مع شاندونغ لونينغ وجيانغسو سونينغ وهانغجو غرينتاون، ولا يزال يُعتبر حتى الآن من ابرز اللاعبين الذين لعبوا هناك، منذ عام 2000 وحتى 2016 مثّل عنتر منتخب لبنان في العديد من البطولات العربية والاسيوية، ليتوجّه بعد اعتزاله الى التدريب، عنتر حاضر اليوم في كرة القدم اللبنانية بكلّ تفاصيلها، هو شاهد كرة القدم الحقيقية في المانيا والصين وفي مختلف الدول الاوروبية حيث كان يتابع المباريات، ولا يبدو راضياً على ما يحصل في لبنان

رضا عنتر

- التلاعب بالنتائج موجود
- معظم من يعمل في اللعبة فاسد
- لا أسعى لدخول السياسة

تصوير **عدنان الحاج علي**

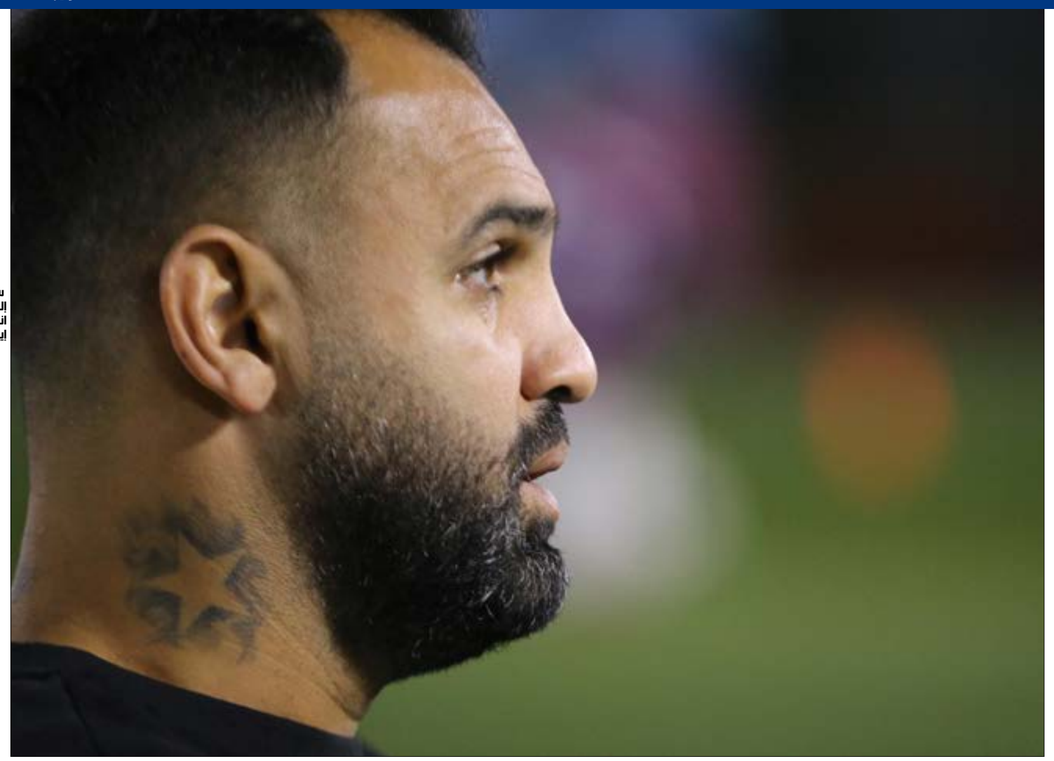

سيعود عنتر إلى التدريب بعد انتهاء فترة إيقافه

على تقاطع المدينة الرياضية في بيروت، صرخ كرة القدم المحلّية الأكبر؛ مدينة كميل شمعون الرياضية. الأضواء الكاشفة مُطفأة، وفي بعض الليالي، نور الإطارات المشتعلة أمام الملعب يضيء سماء المنطقة. لا حركة داخل هذا الصرح سوى لآليّات الجيش اللبناني وعناصره. الدوري متوقّف، لا لاعبين ولا جماهير ولا من يلعبون. أمّا في الجهة المقابلة ملعبٌ أصغر، أضواؤه الكاشفة تنير الطريق للسيارات.

هناك النشاط الكروي لا يزال قائماً. نحو 90 طفلاً يتمرّنون بشكل شبه يومي، حسب الظروف، الأمنية والمناخية، بإشراف لاعب كان قائداً لمنتخب لبنان، وسفيراً للكرة اللبنانية في العالم. رضا عنتر، أكبر من أكبر لاعب منخرطٍ في أكاديميته باكثر من 25 عاماً، أي أنّ أكبر الذين يتدرّبون تحت إشرافه، لم يكن قد وُلد بعد حين وصل عنتر إلى محطته الثالثة والأخيرة في ألمانيا مع نادي «كولن» قبل الانتقال إلى الصين. هذا جيلٌ جديد. الزّمن لم يتوقّف، ومن كان لاعباً في ما مضى، صار مدرّباً، موقوفاً بالمناسبة، لكن «القانون لازم يطبّق عالكل».

في نيسان 2020، تنتهي عقوبة إيقاف مدرّب نادي الراسينغ السابق رضا عنتر. عامٌ سيكون قد مضى على انفعال قائد المنتخب السابق على أرض ملعب مجمّع فؤاد شهاب في جونية، على حكّام المباراة ومراقبيها. تلك حادثةٌ مرّت. التاريخ يحفظ، لكن فصولاً جديدة تُكتب فيه، إلّا أنه لا يُنسى أيضاً. قد يكون عنتر وضع ما حدث خلفه، لكنّه لم ينسَ أن ثمّة من ساهم في هبوط الراسينغ إلى الدرجة الثانية، هو يقرّ بأخطائه كمدرّب، مذكّراً بحال النادي المالي قبل انطلاق الموسم وتأخر تحضيراته. في واقع الأمر، هناك أسبابٌ عدّة لنتيجةٍ واحدة، وأحد هذه الأسباب: التلاعب بالنتائج.

في حديثه مع «الأخبار» كان القائد السابق لمنتخب لبنان واضحاً، «في تلاعب ما بدنا نكذّب على بعض»، يقولها عنتر بشكل مباشر، من دون تلميح. لا يتحدّث عن الموسم الماضي حصراً، بل هذا الحال قائم غالباً في كلّ موسم. يُعرّج على التحكيم أيضاً، فيعود إلى «المباراة الحدث»، بين الراسينغ وطرابلس، تلك التي أوقف بسببها، وبسببها أيضاً هبط فريقه. «قبل المباراة أُبلغت أن نادي طرابلس اعترض على استقدام حكّام من قبرص وطلب آخرين من الأردن. راسلت رئيس الراسينغ وأمين الصندوق انطلقت منه مسيرته، إلى التضامن صور. «حتّى لا يُقال إنني أهاجم هذا النادي أو ذاك، سأهاجم بيتي». يطرح هدّاف المنتخب السابق مسألتين، الأولى، تتعلّق بتطبيق الـ«فار» خلال مباراة التضامن والعهد، والثانية مواجهته أمام ناديه السابق في الأولى يسأل: «في صور طُبّق الـ«فار» بعدما احتسب الحكم ركلة جزاء للعهد كانت كفيلة بخروجه فائزاً من المباراة، لكنّه تراجع عنها. ماذا لو حدث العكس؟ ماذا لو كانت ركلة الجزاء للتضامن؟ هل كان أحدٌ ليتدخّل بقرار الحكم؟». في الثانية، يعود إلى مواجهته مع التضامن، الذي كان حينها يحتاج إلى الفوز لحجز مركز بين مقاعد النخبة، لكنّه خسر أمام الراسينغ. «لم أقدّم نقاط المباراة للتضامن وأظلم نادياً آخر له الحق في الحصول على المقعد؟». هذا السؤال، يهدف إلى طرح قضيّة التلاعب بالنتائج، التي غالباً، تلفّ حولها جميع الأندية في لبنان. «ما حدا يقلّي بدي بيع وإشتري. أنا إبني بس إلعب معه ما بعطي ماتش». الموضوع واضح، ولا يحتاج إلى إشارة، و«النفي يعني الاستهبال»، أو هكذا يُشير عنتر.

الفساد مستشرٍ

«طول ما اللعبة هيك ما رح تتحسّن». هذه كلمات عنتر قبل سبعة أشهر، التي وجّهها إلى الجمهور، معتذراً منه عمّا بدر في تلك المباراة. لكن ما هو الـ«هيك»؟ يقول عنتر في حديثه إلى «الأخبار»: «مشكلتي مع الاتّحاد أنه يُساير كثيراً، وحين تُساير تغدو ضعيفاً. الأمثلة كثيرة: تُحدَّد مباراة بين فريقَين على ملعب معيّن. يعترض أحد الناديين، يُساير، فتُنقل المباراة إلى ملعب آخر. أنت اتّحاد، وعليك الضرب بيدٍ من حديد. عجبك تلعب على هذا الملعب عجبك، ما عجبك بتخسر». يريد عنتر حول هذا الموضوع وعلى أساس أنهما راسلا الاتّحاد وسيحضر القبارصة. وصلنا إلى المباراة فكان الحكم أردنياً؛ هو عينه ظلمنا في

> **اتّحاد اللعبة مغلوبٌ على أمره من الأندية والأندية تابعة للسياسيين وهؤلاء يحكمون**

الموسم ما قبل الماضي» حتّى هنا، الأمور (عادية)، «بعد انتهاء المباراة اقتربت من الحكم، فاقترب مني أحد الأشخاص من نادي طرابلس وقال لي: هيدا من ملّتنا ما تقرّب عليه. لمّ الدفاع عن الحكم بدلاً من الاحتفال بالنتيجة؟» يسأل مدرب الراسينغ السابق.

شبهة التلاعب بالنتائج في كلّ موسم حاضرة، بل أحياناً، يتمّ تأكيدها من اتّحاد اللعبة نفسه، بدون تدخّل للحلّ، لكن هذا، لا يعني أن الراسينغ هبط بسبب اتّفاق بين نادٍ من هناك وآخر من هناك (إذا حصل)، وهو ما يعترف به عنتر. «هبوط الراسينغ يتحمّله الراسينغ بالدرجة الأولى. أنا أتحمّل المسؤولية، واللاعبين أيضاً، ووضع النادي المالي كان له دور، لكن للتلاعب بالنتائج الحصة الأكبر من المسؤولية».

يعود عنتر إلى حيث بدأ، ليس بحديثه فقط، بل إلى المكان الذي النادي لاعبي الجنوب ليضمّهم في أكاديمية، بدلاً من أن تستقدمهم أندية العاصمة؟»، يعلم صاحب الأكاديمية التي تحمل اسمه حجم الربح المالي من مشروع الأكاديمية، ويعرف أن ما باستطاعة النادي أن يحصل عليه أكبر بكثير، ليس ضمن هذا السوق فحسب، بل في الاستثمار باللاعبين مستقبلاً.

بين الرياضة والسياسة

في حكومة التكنوقراط يُعيّن الوزراء كلٌّ حسب اختصاصه. آمرٌ لطيفٌ لو اختير رياضي كوزير للشباب والرياضة؛ لطيفٌ وحلمٌ ساذج؛ الرياضيون، غالباً، لا ينخرطون في الأحزاب، وغير الحزبي، أو غير المحسوب على حزب، لا يحصل على مقعدٍ وزاري. الجمهور يرشّح رضا عنتر، وفادي الخطيب (قائد منتخب لبنان لكرة السلة سابقاً)

> **تنتهي عقوبة إيقاف مدرّب نادي الراسينغ السابق في شهر نيسان 2020**

لمنصب وزير الشباب والرياضة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. الطموح غير موجود أساساً عند قائد منتخب كرة القدم السابق. «أنا رياضي ولا علاقة لي بالسياسة. لو أنني أطمح إلى الدخول في هذا المجال لروّجت للفكرة». عموماً، لا يتعدّ الأمر تصويت الجماهير لاختيار ممثّل لهم في الوزارة. الجمهور هو الجمهور، يشاهد ويتابع، ومن المفترض أن يُشجّع، لكنه لا يُساهم بالقرار، لكن ربما، يجب عليه أن يكون مشاركاً. وإذا كان المنصب الوزاري، أو حتّى الحصول على مقعدٍ في اللجنة التنفيذية للاتحاد، بعيداً عن عنتر، حتّى ضمن أهدافه، فالعمل ضمن جهاز فني ليس كذلك، لكنه يؤكّد، أن أحداً لم يتواصل معه ليكون ضمن الجهاز الفني للمنتخب، وأنه في المقابل لم يعرض خدماته أيضاً. المدرّب الذي تنتهي عقوبته في نيسان المقبل، لا يشغل حالياً أيّ مركز في الراسينغ، بعدما ترك وظيفته كمستشار فني. «لأنني لم أكن أعمل فعلياً». فك الارتباط كان وديّاً، ولصالح النادي، الذي وفّر عبء دفع راتب المستشار الفني في ظلّ الأوضاع الاقتصادية الصعبة. عنتر يؤكّد أن ليس هناك أيّ اتفاق بينه وبين الإدارة حول عودته إلى منصب المدير الفني بعد نهاية العقوبة، لكن العودة إلى التدريب أمرٌ لن يبتعد عنه.

«ابني افضل منّي»

قبل بدء المقابلة، يُشير عنتر إلى ابنه، فيصل، صاحب التسعة أعوام، الذي يلاعب الكرة كما باقي اللاعبين في الأكاديمية.

برأي عنتر، ابنه أفضل منه، ولو أن المقارنة لا تجوز حالياً. «في عمره كنت ألعب «السبع جيار»، وهو يمارس كرة القدم منذ فترة». يعود عنتر بالذاكرة إلى حين كان في عمر ابنه اليوم، قبل أن يسجّل ظهوره الأول في الدرجة الأولى مع التضامن صور بعمر الـ15، وقبل أن يُستدعى إلى المنتخب باكراً، ويحصل على جائزة أفضل لاعب في الدوري عام 2000. بل قبل أن يكون لاعب وسط أساساً. «أخي فيصل جرّني إلى اللعبة وكنت أشغل مركز حارس المرمى. كرهتها، لكن مع الوقت أحببتها». الاختلاف بين رضا وابنه، أن الأخير يعيش اللعبة منذ صغره، وقد يكون حدّد مركزه فيها، لكن هل يمارسها في لبنان؟ «هذا الأمر يعود له. فيصل يحمل الجنسية البريطانية وهو قادر على الانتقال إلى الخارج في أيّ وقت، لكن إذا كان هناك سببٌ واحدٌ قد يُجبرني على منعه من اللعب في لبنان، فهو إحساسي بأن بعض الناس قد يحاربونه لأنه ابن رضا عنتر». القصد هنا، انتقادات المشجّعين لأبناء اللاعبين السابقين أو المدربين، يختم رضا عنتر حديثه مع «الأخبار».

بريمرليغ

فعلها اولي غونار سولشاير، المدرّب النروجي الذي يعدّ قريباً من «الإقالة». فوز على حساب توتنهام والمدرب السابق لـ«الشياطين الحمر» البرتغالي جوزيه مورينيو الأربعاء الماضي. ثم فوز ثانٍ في «دربي مانشستر» وتفوّق على بيب غواردیولا في نهاية الأسبوع. 5 نقاط أصبحت الآن تفصل بين صاحب المركز الخامس مانشستر يونايتد وصاحب المركز الرابع تشيلسي. هل عاد اليونايتد؟ أم أنها مجرّد «طفرة معنوية» ترجمها ابناء سولشاير حبّابه؟ لايمكن الجزم بأيّ من التوقعات. لكن مايمكن تأكيده، هو أن روح اليونايتد اختلفت في الأسبوعين الماضيين

سولشاير ينجو من «المقصلة»

حسن رمضان

لا شك أنّ الأداء الذي قدّمه أحفاد «السير» البكس فرغيسون أمام توتنهام تراجع نسبياً على ملعب الاتّحاد أول من أمس، وهذا يعدّ طبيعياً نظراً إلى تغيّر الفريق المنافس، فكيف إذا كان هذا المنافس هو غواردیولا!

تمكّن سولشاير من هزيمة بيب، هي مفاجأة الأسبوع. المدرب الذي كانت مباريات كلّ من كريستال بالاس وشيفيلد يونايتد وإيفرتون وساوثهامبتون... تشكّل عبئاً عليه، كيف له أن يهزم بطل الدوري في آخر موسمين ومدربه المحنّك.

> المباريات الأربع المقبلة لليونايتد ستكون أمام أندية منتصف الترتيب

سولشاير غيّر من المعادلة، وتمكّن من هزيمة نفسه قبل هزيمة بيب، هزيمة «الخوف» الذي كان يلازمه دائماً ويلازم لاعبي فريقه عند مواجهة السيتي. من بين النقاط الإيجابية التي تحسب لسولشاير، هي الثبات على بعض الأسماء وإعطاؤها الثقة الكاملة خلال هاتين المباراتين. الحديث هنا عن لاعب خطّ الوسط البرازيلي فريد، الذي أظهر كفاءة عالية خلال لقاء توتنهام وفي مباراة «الدربي». فريد تعرّض للتهميش من قِبل المدرب السابق جوزيه مورينيو، واستمرّت هذه المعاملة مع سولشاير أيضاً، إلا أنّ عدم استسلام اللّاعب أعاده إلى دارة الضوء. بحسب الإحصاءات، قدّم فريد مباراتين من العيار الثقيل

فاز سولشاير في أهم مباراتين حتى الآن (أ ف ب)

وبكفاءة وانتظام عاليين. النجم البرازيلي الشاب، الذي كان من بين أفضل لاعبي خط الوسط الشباب في أوروبا عندما كان لا يزال لاعباً في صفوف شختار الأوكراني، استعاد مستواه الذي افتقده لشهور.

إضافة إلى فريد، لا يمكن تجاهل أنّ أفضل «نُسخ» المهاجم الشاب ماركوس راشفورد ظهرت تحت قيادة سولشاير. جعل المهاجم الإنكليزي (22 عاماً) من نفسه نجماً للفريق الأحمر في المباراتين الأخيرتين. سجّل «رجل المباريات الكبيرة» كما تصفه الجماهير العاشقة له، 3 أهداف في مباراتين هما الأهم لليونايتد هذا الموسم، وربما هما أهم مباراتين في مسيرة المدرب أولي سولشاير حتى الآن. لاعب مميز كشف عن قدراته الهجومية الكبيرة في حقبة المدرب النروجيي، الذي علم كيف وأين يجب توظيفه لإخراج أفضل ما لديه. 4 أهداف سجلها «الشياطين الحمر» خلال هذين اللقاءين، ومن الطبيعي جداً، أن تبدأ الصحف الإنكليزية بمدح سولشاير والترويج له، لكن كلّ هذه المعطيات من الممكن أن تتدمّر في ليلة واحدة، يعود فيها اليونايتد إلى «عادته القديمة»، ويهدي النقاط لأندية القاع في الدوري.

ما يمكن وصفه بالإيجابي خلال هاتين المباراتين لليونايتد، هو أن خط الدفاع المكوّن من أرون وان بيساكا، هاري ماغواير، لينديلوف ولوك شو، قدّم أداء مميزاً أمام كلّ من مهاجمي السيتي والسبيرز. لم يستطع الكوري الجنوبي سون هيونغ مين أن يقدّم ما يقدّمه في كل أسبوع، كذلك الأمر بالنسبة لأبناء بيب غواردیولا. هدفان فقط دخلا شباك الحارس الإسباني دافيد دي خيا أمام توتنهام ومانشستر سيتي. دفاع صلب، وخط وسط جيد يستطيع تحمّل المسؤولية، يقابله خط هجوم يمتاز بسرعته في المرتدّات، مميز وشاب، هكذا عاد اليونايتد من جديد، عادت «الروح القتالية» التي افتقدها النادي منذ أيام سولشاير الأولى في اليونايتد وتحديداً منذ إقالة مورينيو.

المباريات الأربع المقبلة لليونايتد في الدوري الإنكليزي الممتاز ستكون أمام أندية منتصف الترتيب المتوسطة المستوى. مباريات أمام كل من إيفرتون ونيوكاسل وبيرنلي وواتفورد، ستضع اليونايتد على السكة الصحيحة في حال استغلاله لتعثرات «البلوز» تشيلسي عند مواجهته لكل من توتنهام وارسنال. المركز الرابع المؤهّل لدوري أبطال أوروبا هو هدف الفريق هذا الموسم، وفي حال تحقيقه سيعود سولشاير ليقف أمام عدسات الكاميرا من جديد، ولكن هذه المرة بصورة «البطل» وليس «المهدّد بالإقالة».

حول العالم

البحرين تفوز بلقبها الخليجي الأوّل

ظفر المنتخب البحريني، بلقب كأس الخليج، بنسخته الـ24، بعد فوزه في النهائي على السعودية، بهدفٍ من دون رد، على ملعب أستاد خليفة في العاصمة القطرية الدوحة.

هدف المباراة الوحيد سجّله المهاجم محمد الرميحي في الدقيقة 69، في حين أهدر سلمان الفرج ركلة جزاء للسعودية في الدقيقة الـ 12.

وهذه المرة السابعة التي يفشل فيها المنتخب السعودي في الفوز باللقب، بعد وصوله إلى المباراة النهائية، علماً أنه توّج ثلاث مرّات، آخرها عام 2003.

المنتخب البحريني كان وصل إلى النهائي، بعد تأهّله وصيفاً للمجموعة الثانية، التي تصدّرتها السعودية، بعد فوزها على البحرين بهدفين من دون رد. وفاز منتخب «محاربي ديلمون» على الكويت (4-2) وتعادل مع عمان سلباً في دور المجموعات، قبل أن يُقصي المنتخب العراقي بركلات الجزاء، عقب التعادل بهدفين لمثلهما.

لقب كأس الخليج، أضافه المنتخب البحريني إلى لقب كأس غرب آسيا، الذي فاز فيه في عام 2019 أيضاً، بقيادة المدرب البرتغالي هيليو سوزا.

وتوّج مهاجم المنتخب الإماراتي علي مبخوت بلقب هدّاف البطولة، بتسجيله خمسة أهداف، علماً أن منتخب بلاده خرج من دور المجموعات. فيما فاز لاعب السعودية عبدالله عطيف بجائزة أفضل لاعبٍ في البطولة، كما نال زميله الحارس فواز القرني جائزة أفضل حارس مرمى.

أرسنال يبحث عن الفوز

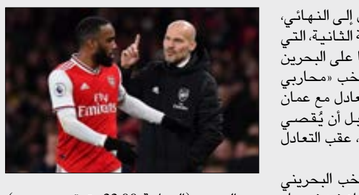

يحل نادي آرسنال الإنكليزي لكرة القدم ضيفاً على ويستهام في ختام المرحلة 16 من الدوري (الساعة 22:00 بتوقيت بيروت). ويبحث الفريق اللندني عن الفوز بالمباراة بعد خسارته في آخر 9 مواجهات بجميع المسابقات. وبعد إقالة المدرب الإسباني أوناي إيمري، خاض «الدفعجية» مباراتين تحت قيادة فريدي ليونبيرغ فتعادلوا في الأولى (2 . 2) وخسروا الثانية على أرضهم أمام برايتون (2 . 1). وتعدّ هذه أسوأ نتيجة للآرسنال منذ 42 عاماً. يذكر أن ليونبيرغ تولى تدريب فريق آرسنال تحت 23 سنة، قبل أن تستعين الإدارة به للإشراف على الفريق الأول.

يوم حاسم للرياضة الروسيّة

ستكون الرياضة الروسية على موعد مصيري اليوم في اجتماع للجنة التنفيذية للوكالة الدولية لمكافحة المنشطات «وادا» يعقد في مدينة لوزان السويسرية، يرجّح أن يتمّ خلاله اتخاذ قرار بإبعادها عن كل المسابقات الدولية، بما فيها الألعاب الأولمبية. ويتوقع أن توافق اللجنة التنفيذية على توصية من لجنة مراجعة الامتثال التابعة للوكالة الدولية، تدعو فيها إلى إيقاف روسيا أربعة أعوام عن المشاركة في النشاطات الرياضية الدولية، على خلفية التلاعب ببيانات فحوص منشطات تم تسليمها الى المحققين في وقت سابق من هذا العام. وتمثّل هذه الخطوة الفصل الأحدث في فضيحة التنشّط المنهجي، والتي تهزّ الرياضة العالمية منذ نحو أربعة أعوام.

NBA

دونسيتش يعادل رقم مايكل جوردان

عادل النجم السلوفيني الشاب لوكا دونسيتش رقماً قياسياً يحمله أسطورة كرة السلّة الأميركية مايكل جوردان، بقيادته فريقه دالاس مافريكس لاكتساح ضيفه نيو أورليانز بيليكانز (130-84) ضمن دوري المحترفين. وأنهى دونسيتش المباراة مع 26 نقطة وست متابعات وتسع تمريرات حاسمة. وهي المباراة الـ18 على التوالي التي يحقّق فيها اللاعب 20 نقطة مع خمس متابعات وخمس تمريرات حاسمة على الأقلّ، ما أتاح له معادلة الرقم القياسي الذي حقّقه جوردان في عام 1989.

وجوردان الذي توّج بلقب الدوري ست مرات مع شيكاغو بولز، هو الوحيد الذي حقّق هذا الرقم في الصيغة الحالية للدوري منذ دمج رابطتَي كرة السلة في الولايات المتحدة في سبعينات القرن الماضي. وقبل ذلك، حقّق هذا الرقم لاعب واحد فقط هو الأسطوري الآخر أوسكار روبرتسون.

وواصل دونسيتش (20 عاماً) تقديم أدائه اللافت في موسمه الثاني مع دالاس، وقاده إلى الفوز بفارق 40 نقطة على الأقل للمرة الثالثة هذا الموسم، وهو رقم قياسي للفريق. وفاز دالاس بأكثر من أربعين نقطة هذا الموسم على بطلَين سابقين للدوري: 48 نقطة على غولدن ستايت ووريرز (142-94) في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، و42 على كليفلاند كافالييرز (143-101) بعدها بيومين. وحقّق مافريكس فوزه الـ16 مقابل ست هزائم في 22 مباراة هذا الموسم، ما يضعه في المركز الثاني في ترتيب المنطقة الغربية خلف لوس أنجليس ليكرز (20 فوزاً وثلاث هزائم).

وفي نتيجة ساحقة أخرى، حقّق فيلادلفيا سفنتي سيكسرز فوزاً كبيراً على ضيفه كليفلاند كافالييرز (141-94). وبرز في صفوف المضيف الأسترالي بين سيمونز الذي سجّل 34 نقطة مع ثلاث متابعات وسبع تمريرات حاسمة، ليعوّض غياب نجم الفريق الكاميروني جويل إمبيد المبتعد بسبب إصابة في الورك.

وعلى عكس فوزي دالاس وفيلادلفيا، احتاج هيوستن روكتس إلى انتظار الربع الأخير ليضمن الفوز على ضيفه فينيكس صنز (115-109). ويدين هيوستن بهذا الفوز إلى نجمه جيمس هاردن الذي سجّل 18 من نقاطه الـ34 في الربع الأخير، منها 13 نقطة متتالية في الدقائق السبع الأخيرة، منح من خلالها فريقه التقدّم (102-95) بعد التعادل (89-89).

وفي المباراتين المتبقيتَين، فاز يوتا جاز على ضيفه مفيس غريزليز بنتيجة (126-112)، وإنديانا بايسرز على مضيفه نيويورك نيكس (104-103).

يعتبر دونسيتش من ابرز لاعبي الدوري في الموسمين الأخيرين (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3327

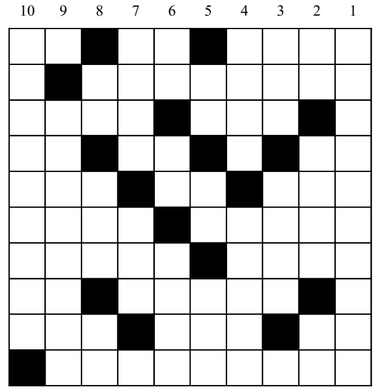

أفقيا

1- خلاف بخيل – صوّت الرصاص – إسم موصول – 2- مؤلف قصصي فرنسي راحل زعيم المدرسة الطبيعية الواقعيّة – 3- يكفّ ويمتنع عن أخذ ما لا يحلّ له – عائلة فنان أميركي كندي من جذور لبنانية إحتلت أغنيته «ديانا» قائمة أفضل الأغاني عام 1957 وتُعد حتى الآن من أشهر الأغاني المنفّردة في التاريخ – 4- للتمني – للتعريف – مقياس أرضي – 5- وحدة القياس العملية للقدرة الكهربائية – بَدر الأرض – حصن – 6- دولة عربية – ضمير منفصل – 7- إتجاهات – مدينة تونسية – 8- خليج في فنزويلا – للتفسير – 9- خلاف ذل – مُنتَج لم يُنفق لعدم الرغبة في إقتنائه – من الفاكهة – 10- فنان لبناني راحل من أغانيه « ما في طير بيشبهك»

عمودياً

1- رئيس جمهورية أرجنتيني من أصل سوري – 2- ثرى – إبن آوى باللغة العامية – زلق وسقط – 3- أحرف متشابهة – مغنية لبنانية من أصل شركسي إشتهرت في ستينات وسبعينات القرن الماضي كممثلة سينمائية ومغنية – 4- فسحة كبيرة في المدرسة – يصارع على الحلبة – 5- أهدى العروس لزوجها – ضمير متصل – سقط في الإمتحان – 6- حرف عطف – للتأفف – الموضع الذي يُجمع فيه الحصيد ويُداس – 7- في البيضة – ضمير منفصل – 8- حرف نصب – عائلة مصمم محركات ألماني ومهندس سيارات شهير – خاصتك بالأجنبية – 9- عائلة ميكانيكي إنكليزي راحل إخترع آلة لغزل الصوف – 10- دولة أميركية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- محمود ياسين – 2- جرير – البنج – 3- دين – الحوذي – 4- قرنب – رب – 5- فأن غوغ – 6- كتّان – ابومي – 7- رق – تين – ريق – 8- إد – كانو – 9- شوبان – رت – 10- ميتسوبيشي

عمودياً

1- مجد – شكر – 2- حريق – تقاوم – 3- مينرفا – دبي – 4- ور – نانت – آت – 5- ابن – يكنش – 6- يال – غانا – 7- الحروب – ذب – 8- سبو – غورو – 9- ينذر – مي – رش – 10- نجيب ميقاتي

sudoku 3327

	6	1			9	2		
	3				8	9		
9	5			6	1	4		
2				3				8
1				9		2		6
4				5				7
			4				5	
3			9	6		7	1	
			8	2			3	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3326

5	4	6	1	3	8	7	2	9
1	7	2	5	9	4	6	3	8
3	8	9	7	6	2	5	1	4
6	1	5	2	4	9	8	7	3
4	2	7	8	5	3	1	9	6
9	3	8	6	1	7	4	5	2
8	9	1	4	2	5	3	6	7
2	6	4	3	7	1	9	8	5
7	5	3	9	8	6	2	4	1

مشاهير 3327

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رسام الماني (1922-2011) بريطاني الجنسية. يُعرف بإنتاجه الغزير وكثرة اللوحات الشخصية له ولزوجاته وعشيقاته. يُعتبر من أشهر رسامي الحداثة في بريطانيا

3+2+4+3+5+8 = عاصمتها برن ■ 11+10+9+6 = أموال مستحقة الدفع ■ 7+1 = من الأزهار

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: يوسف الصارمي

قضية

العنصرية «تجتاح» ملاعب إنكلترا

دان مانشستر سيتي «حركات عنصرية» قام بها أحد مشجّعيه، بحسب ما أظهرت أشرطة متداولة على مواقع التواصل، ضدّ لاعبي الغريم مانشستر يونايتد خلال «دربي» المدينة ضمن الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم نهاية الأسبوع. وتوقفت مباراة قطبَي المدينة الشمالية لبعض الوقت في الشوط الثاني، عندما تقدّم لاعب يونايتد البرازيلي فريد لتنفيذ ركلة ركنية، لكنّه تعرّض لمقذوفات من المدرّجات حيث وجد مشجعو سيتي، أصابه بعضها بشكل مباشر في ظهره. وأظهرت أشرطة متداولة عبر مواقع التواصل، أحد المشجعين وهو يقوم «بحركات القردة» تجاه البرازيلي فريد بسبب لون بشرته.

وأعلنت الشرطة الإنكليزية يوم الأحد توقيف شخص قام بتصرفات عنصرية خلال «دربي» مدينة مانشستر. وقالت الشرطة: «تم توقيف شخص يبلغ من العمر 41 عاماً، بشبهة مخالفة قواعد النظام العام بشكل عنصريّ، ولا يزال قيد التوقيف للاستجواب». وشدّد السيتي في بيان على أنّه «يعتمد سياسة عدم التسامح مع أيّ تمييز من أيّ نوع كان، وكلّ من تثبت إدانته بإساءة عنصرية من أيّ نوع، سيتمّ منعه من دخول النادي مدى الحياة».

من جهته، طالب مدرّب يونايتد النروجي أولي غونار سولسكاير بفرض هذه العقوبة على المشجّع الذي «ضُبط متلبّساً على الكاميرا ولا يجب أن يتمّ السماح له مجدداً بدخول ملعب لكرة القدم. هذا الأمر غير مقبول». وأضاف «ما حصل ليس خطأ سيتي، بل خطأ المشجع. لا علاقة لنادي مانشستر سيتي بما حصل».

ولقي بيان سيتي تأييد مدرّبه الإسباني

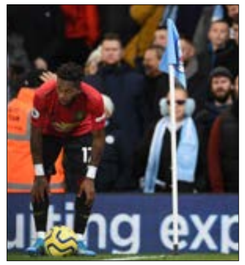

جوسيب غواردیولا، معتبراً أن مواجهة العنصرية في الملاعب «هي معركة نخوضها كلّ يوم. للأسف لقد حصلت مرات عدة في غير مكان، وآمل ألّا تتكرر مجدّداً».

وتشكّل مظاهر العنصرية المتزايدة في ملاعب كرة القدم الأوروبية مصدر قلق لمسؤولي اللعبة لا سيما الاتحادَين الدولي (فيفا) والأوروبي (ويفا). وشهدت ملاعب الكرة في القارة العجوز، لا سيما في إيطاليا وإنكلترا، تزايداً في الأشهر الماضية، ما دفع السلطات الكروية المعنية إلى فتح إجراءات تأديبية بحق اتّحادات وطنية وأندية على خلفية تصرفات المشجّعين.

ولقيت هذه التصرفات انتقادات واسعة في صفوف اللاعبين، مع دعوات من بعضهم إلى وقف المباراة في حال حصول مثل هذه التصرفات. كذلك انتقد العديد من اللاعبين ضعف الإجراءات العقابية في حالات مماثلة. ورأى سولسكاير أن هذه المظاهر لن تتوقف «ما لم تكن لها عواقب. هذه تصرفات تعبّر عن جهل».

من جهتها، دانت مجموعة «كيك ات أوت» الإنكليزية المناهضة للعنصرية في الملاعب، «الإساءة العنصرية من مشجعين في دربي مانشستر».

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر الحسنوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع اللكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الثغرات القاتلة في خطة بومبيو للبنان

هادي قبيسي *

أتاح لنا فادي شهوان، المحاور في قناة «أم تي في»، الفرصة لما يشبه الإنصات إلى غرفة لقاء وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو مع أصدقائه اللبنانيين، خلال زيارته لبنان في الثاني والعشرين من آذار / مارس الماضي. بعد أيام من تلك الزيارة، تحدث شهوان إلى ضيفه الكاتب الصحافي سام منسّي، الذي يمثل صوت الوضوح بدلاً من فارس سعيد المتواري عن الأنظار. توجه بالسؤال قائلاً: «جاء مبعوثون أميركيون قبل بومبيو وكانوا يحاولون تشكيل جبهة سياسية ضد حزب الله، اليوم بومبيو قال إنه يجب مواجهة حزب الله، كيف وبأي طريقة؟». السؤال مهم بحدّ ذاته، الأميركي يحدد الواجبات، هل هي واجبات أخلاقية أم ذعية تبادلية؟ لم يوضح بطبيعة الحال، لكن ما أوضحه هو أن ثمة من يحدد الواجبات، من دون إغفال حق اللبنانيين في مناقشة ذلك الواجب وتطوير تطبيقاته.

منسّي سيدخل من هذه النافذة ليجادل: «هل باستطاعة اللبنانيين أن يقولوا أخرجو من الحكومة يا وزراء حزب الله؟ هل نستطيع المطالبة ببحث سلاح حزب الله؟ وقد جرت سابقاً محاولة أقل بألف مرة مما يطالب به الجانب الأميركي وأشعلت السابع من أيار. المشكلة ليست للبنان، المشكلة لها مصدر واحد هو إيران، فلتذهب الولايات المتحدة وتعالج مشاكلها مع إيران». النقاش ناضج هنا، ثمة تقاذف للمسؤوليات بين الإمبراطورية ورعاياها، لكن على أسس براغماتية، الرعية تقول للإمبراطور: إذهب لحل أساس المشكلة. أخذ فادي شهوان الدور: «كان هناك تعويل على الأميركي، لكن الأميركيين تقاعسوا في السابع من أيار، فانقلبت المقاييس، اليوم الأميركي بعد اثني عشر عاماً يقول لك عليك أن تواجه حزب الله». نعم هناك تقاعس عن القيام بالواجب، وأجب الخلاص من السلاح الوحيد الذي يحمي لبنان.

يكتشف سام منسّي الحل. ربما لم يرد الإفصاح عنه في البداية، لكنه سيقودنا إلى طرف الخيط في خطة بومبيو: «هناك مساحة وفرصة، جاء الأميركي وقال لنا ينبغي عليكم أن تقفوا بوجه هذا التمدد، أين الصعوبة في أن تتشكل هيئة، مجموعة، جبهة، موحدة خارج الحكومة، لا تشارك في الحكومة التي تؤمّن تغطية لحزب الله، وتشكل جبهة سلمية تتحدث بلغة واحدة وبمشروع واحد لا يتلهّى بالكهرباء والماء والفساد والنفايات، هذه كلها نتائج لوضع وليست أسباب»، فكل القضايا الحياتية ستقف عائقاً أمام مواجهة المقاومة، لأن كل شلة أصدقاء بومبيو متورطون في الفساد وتخريب الحياة اللبنانية.

هناك مشكلة موازين قوى إذن، لكن الضغط الأميركي يريد تعديل الوضع بطريقة ما، وقد اعتبر مايكل يونغ، من مركز كارنيغي الأميركي للدراسات، في مقالة بعنوان «حزب الله يحاصر نفسه»، بتاريخ الثلاثين من تشرين الأول / أكتوبر، أن «حزب الله سيظل عالقاً إذا رفض إظهار المرونة تجاه حكومة جديدة. بمحاولة الحفاظ على النظام الخبيث القائم وحماية حلفائه ومصالحهم، فإن الحزب يسرع فقط في زوال النظام»، بهذه البساطة يعتبر المشغل الأميركي أن النتائج أصبحت قريبة المتناول، وأن حزب الله غير قادر على تشكيل حكومة بديلة لأنها ستتعرض للحصار، وغير قادر على قبول حكومة تقصيه وحلفاءه نهائياً عن الإدارة السياسية للبلاد.

لكن أين المشكلة في خروج الحزب من الحكومة، وهو يمتلك القدرة على الدفاع عن النفس، بل إن البعض يرى أن الحرب الأهلية غير ممكنة، لأن ما سيجري، في حال الصدام المباشر، هو عملية جراحية عاجلة لأي بؤرة تقرر المواجهة المباشرة مع المقاومة. سؤال طرحه رولان خاطر في صحيفة «الجمهورية»، في مقال صدر في توقيت شديد الحساسية، بتاريخ 25 تشرين الأول / أكتوبر، أن «حزب الله في مقالة يونغ، قائلاً: «إذا كانت مشكلة الحزب تنطلق من طبيعة معنوية، لعدم قدرته على التبرير أمام بيئته خروجه من الحكم بموافقته على حكومة تكنوقراط، فأمر مبرر، لكن أن يعتبرها مؤامرة، فأمر مستغرب، فيما هو يمتلك من عناصر القوة ما تخوّله إحباط أيّ مؤامرة»، لكنه يجيب في المقال ذاته على إشكاليته، بالقول: «أيّ انتخابات مبكرة، قد تُفقد الثنائي الشيعي ما يمتلكه اليوم من غالبية في مجلس النواب»، فالصلاحيات الاستثنائية للحكومة تعني المجيء بقانون انتخاب يعطي الأغلبية لأصدقاء بومبيو، وما الدولة المدنية وإلغاء الطائفية إلا جسر للعبور إلى قانون يتم تفصيله بحسب قياس الأميركيين.

لتقييم أي مشروع لا بد من مقارنة شعاراته بنتائجه، فلا بد أن نعود إلى كلام بومبيو خلال زيارته لبنان، حيث كان واضحاً في نقاط أساسية، أولاها إخراج وزراء حزب الله من الحكومة، «ستستمر الولايات المتحدة في استخدام جميع الوسائل السلمية . كل شيء تحت تصرفنا . للتغلّب على سوء استخدام المواقف الحكومية والتأثير الذي يغذي العمليات الإرهابية لحزب الله»، وثانيها استراتيجية تغير التوازن السياسي القائم، من دون أن نغفل كذلك الأزمة السعودية في اليمن، وأزمة الدولة في الكيان الصهيوني، وحاجة الأميركي إلى إيجاد توازن.

> لا يملك جمهور قوى بومبيو ما يلزمه من مقومات الصمود في لعبة شد الحبال الطويلة الأمد

الثغرة المركزية في هذه الخطة هي أن اتجاه الهجوم وهو يفتح قضية الفساد ومحاكمة الفاسدين، سيصيب بطبيعة الحال كل أصدقاء بومبيو المفوّضين بالفساد حتى النخاع. وتغيير خط الهجوم نحو المسألة السياسية، على طريقة 14 آذار 2005، سيؤدي إلى الصدام غير المتكافئ وغير المجدي. هنا أخطأ سام منسّي، الذي حاول الالتفاف على القضايا المعيشية لصالح الاتجاه السياسي في المواجهة.

إذا كان وكلاء الهجوم فاسدين، فينبغي إيجاد حاضنة شعبية عبر تكتل عابر للطوائف يخترق البيئة الحاضنة للمقاومة وحلفائها، مع إبقاء الوكلاء من قوى 14 آذار خلف الكواليس، فلا يتصدون للمواجهة بشكل مباشر، وبهذا يحمون أنفسهم من الصدام مع قوة متفوقة سياسياً بالأغلبية وأمنياً بقوتها الذاتية. بدلاً من الوكلاء السياسيين، يتولى الإعلام قيادة الهجوم، مدعوماً بتشكيلات ميدانية من طحالب وطفيليات المجتمع المدني الأميركي، ويتكفل الإعلام بتلقّي السهام بدلاً من الوكلاء الحقيقيين، الذين يشاركون ببعض جمهورهم في الاحتجاجات من دون أن يكون لهم حضور رسمي. ومضافاً إلى هذا التشكيل، ستدخل بطبيعة قوى تحاول الاستفادة من الظرف، إما لتحدي قوى الفساد، وإما لنيل مقعد في السباق.

هكذا تتكامل الخطة، وتمضي نحو أهدافها التي بدأ يونغ وكثيرون غيره يهلّلون لنجاحها، متناسين أن هناك ثغرات قاتلة في الخطة برمتها، حاول الأميركي من خلال الإجراءات التفصيلية والضبط الدقيق والمنسّق لحركة الماكينة أن يخفيها ويجعلها بعيدة عن التناول، لكنها ثغرات عميقة وتكمن في بنية الوكلاء.

الثغرة الأولى ذات وجهين: الأول هو أن المستهدف الأساسي في خطة بومبيو تحت شعار الحرب على الفساد، هو طرف منيع جداً تجاه هذا الهجوم بحصانته ومصداقيته كجهة سياسية لم تدخل في الفساد يوماً. الوجه الثاني، هو أن الهجوم ضد الفساد سيؤدي حتماً إلى إصابة حلفاء أميركا، مهما استتروا خلف كواليسهم. فحلّ أي مشكلة اقتصادية أو معيشية سيطال أيديهم المبسوطة على موارد البلاد المختلفة. مع عجز الهجوم عن الحصول على حشد فعلي داخل البيئة المؤيدة للمقاومة وحلفائها، فإن هذا الهجوم سيكون بمنزلة انتحار سياسي مع مرور الوقت، والتهديد الذي يشكله مشروع بومبيو لن يعدو كونه فرصة، حاول الأميركي إلباسه ثوب التهديد الهجومي، مخطئاً بشكل حاسم في تقدير المزاج العام لبيئة المقاومة وحلفائها، بعدما كان يؤمل جر (كل الشعب اللبناني) إلى تنفيذ عملية تغيير التوازن الحكومي.

الثغرة الثانية، وهي ضعف البيئات الحاضنة لأحزاب بومبيو عن تحمّل ضغوط برنامج الضغط المعيشي، بالمقارنة مع البيئة الحاضنة للمقاومة. ما دام جمهور المقاومة لم يسهم في تغذية الأزمة واستمرارها، فإنه يدرك أن جزءاً كبيراً من الأزمة المتفاقمة سببه موقف قوى 14 آذار التي تريد السيطرة على البلاد وإلغاء الشراكة بأي ثمن. انكشاف الخطة في أيامها الأولى بفعل خطاب الأمين العام لحزب الله، اضطر الطرف الآخر إلى تغيير صيغة الواجب الذي فرضه بومبيو، والعودة، وإن بشكل صامت، إلى فكرة تشكيل جبهة مواجهة، لكنها مواجهة قلقة وخائفة من الإعلان عن نفسها لضعفها وفسادها.

جمهور قوى بومبيو لا يمتلك ما يلزمه من مقومات الصمود في لعبة شد الحبال الطويلة الأمد، ولا هو مضطر إلى القيام بواجب من دون أي مقابل. فهو لا يتعرّض لتهديد وجودي من قبل عدو متربص يدفعه إلى التصلب والثبات، كما أنه يعرف مدى ثراء وفساد قياداته المترفة، ولم يعايش تجربة التضحيات التي خاضها جمهور المقاومة منذ نشأتها، مضافاً إلى افتقاده نسبياً الصلة المباشرة بسوريا، المعبر البري الوحيد للبنان.

الوقت يمر لصالح قوى المقاومة، وفي مساحة المناورة هذه تكون الأهداف متاحة في الميدان؛ فالمعركة على الفساد مفتوحة والفرصة جاهزة لإضعاف كارتيلات الفاسدين، من دون كسرهم ربما، ولكن يمكن تحقيق نقطة استراتيجية في معركة مكافحة الفساد. رفع حزب الله سقف تلك المواجهة عالياً منذ أيلول / سبتمبر الماضي، من دون تحقيق نتائج ملموسة. في ذكرى عاشوراء الأخيرة، قال الأمين العام لحزب الله: «يجب استرداد الأموال المنهوبة كأولوية في الخيارات المطروحة لمعالجة الوضع الاقتصادي في لبنان»، ربما لا يتحقق هذا الهدف الآن بطبيعة الحال ونظراً إلى الظروف، لكن تحقيق إنجازات تكسر قدسية الفاسدين سيفتح الباب بالتدريج.

التفت فيلتمان بشكل مبكر إلى هذه الثغرات؛ فلحماية الثغرة الأخيرة الناشئة من العجز الاقتصادي الأميركي وأسلوب دونالد ترامب الجبائي، استخدم بدقة عبارة «الازدهار المحتمل». فحتى النفط لن يكون باباً للازدهار على ما يبدو، وذلك ربما تحسباً لردّ فعل مستقبليّ تجاه الأميركيين في حال إمساكهم بنقط لبنان. وفي خصوص الثغرتين الأولى والثانية، واللتين تنذران بإمكانية تعرّض وكلاء أميركا لأزمة سياسية قاتلة، لفت نظر أعضاء الكونغرس في بداية شهادته أمامهم بتاريخ التاسع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر، إلى التهديد المحتمل وانقلاب العملية برمتها: «أود أن أؤكد في البداية أن الاحتجاجات الحالية في لبنان لا تتعلق بالولايات المتحدة، ويجب أن نتجنب أي شيء قد يغيّر التركيز إلى الولايات المتحدة. لكن نتائج الاحتجاجات قد تؤثر على المصالح الأميركية بشكل إيجابي أو سلبي. لهذا السبب أرحّب بشدة باهتمام الكونغرس بلبنان في لحظة يمكن أن تكون لحظة محورية في تاريخ البلاد». فالانقلاب على التسوية القائمة منذ الانتخابات، وتحويل البلاد إلى معسكرين متصارعين، مع فقدان إمكانية الاختراق في بيئة المقاومة وحلفائها، سيعنيان فقدان الطرف الأميركي للزخم الهجومي، وانتقاله إلى الدفاع، نظراً إلى عدم امتلاكه القوة الكافية للصمود الطويل ولا للمواجهة المباشرة. ربما يكون حلفاء أميركا الفاسدون قد مشوا إلى الحفرة التي حفروها بأيديهم، وربما يكون ما حصل في قضية كارتيل النفط أول الغيث.

*باحث لبناني

صن اعتصام امام السفارة الاميركية ضد زيارة بومبيو في اذار / مارس (مروان طحطح)

العراق والتدخّلات المتقابلة

سمير طاهر*

يتردّد أن قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» الإيراني، زار بغداد أخيراً لكي يكون له دور حاسم في عملية اختيار رئيس جديد للحكومة العراقية. هذا في الوقت الذي تتنذّد فيه طهران بتدخل الولايات المتحدة في الشؤون العراقية! الحقيقة أن تدخل كلتا الدولتين في شؤون العراق، وصراعهما أحياناً، وتفاهماتهما أحياناً أخرى على مجالات النفوذ في هذا البلد، ليست أسراراً بل إنها كانت محرّكاً لكثير من الأحداث العاصفة في العراق خلال السنوات الأخيرة. احداثٌ دفع ثمنها العراقيون وحدهم.

منذ بدء التظاهرات في العراق، في مفتتح تشرين الأول / أكتوبر هذا العام، كانت أعمال التحريض الأميركية مكشوفة، وذلك لفجاجتها ومبالغتها وقلة ذكاء المكلّفين بها. ففي الوقت الذي كان فيه المتظاهرون يطالبون بتغيير أوضاع محلية سيئة، كان أولئك المحرّضون يركّزون على شتيمة المرجع الشيعي السيد علي السيستاني، لأن معلوماتهم تقول إنه ممثل إيران في العراق وداعم النفوذ! كان واضحاً أنهم لم يكونوا مكلّفين فقط بل كانوا مساقين، ففي امثلة كثيرة، كان تخبّطهم يكشف عن ضحالة معلوماتهم عن أمور يعرفها عامة الناس في العراق حول المرجعية الدينية في النجف وتنافس السياسيين العراقيين في النجف وكربلاء، وعن علاقة الجدال القائمة بينها وبين السلطة الدينية والسياسية في طهران، والتي بلغت ذروة توتّرها في خطبة السيستاني يوم 1 تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، والتي رد فيها على المرشد الأعلى الإيراني بحدة نادرة.

أن يحاول الأميركيون التأثير في هذه الاحتجاجات لمصلحتهم في صراعهم مع الحكومة الإيرانية، وأن يحاول الإيرانيون ما وسعهم لإنهاء حراك عام يعتبرونه مؤامرة أميركية غرضها إخراج العراق من عباءتهم، فهذا مفهوم ووارد. لكن هذا شيء، والأصل الاجتماعي والمادي، والوقود النفسي للانتفاضة العراقية شيء آخر. إن هذا الأصل نجده في نهب خزينة الدولة وتقاسمها . منذ الاحتلال الأميركي عام 2003 وإلى اليوم . من قبل مجموعة من الساسة الفاسدين، وفي تردّي الخدمات العامة تبعاً لذلك، وفي تردّي كل جوانب الحياة العامة للمواطنين من أمن، وعمل، وتعليم، وصحة، ومعرفة. ونجده في القتل العمد للصناعة والزراعة والحياة الاقتصادية، من أجل تحويل البلاد إلى مجرّد سوق لتصريف منتجات دول أخرى، وما نتج عن هذا من بطالة شاملة وإفلاس. ونجده في انسحاب سلطة الدولة أمام سلطة التنظيمات الحزبية والمسلحة، وانسحاب القانون أمام الاقتصاد العصابي الذي تمارسه هذه التنظيمات في وضح النهار (استيلاء، ابتزاز، احتكار... هذا إن لم نذكر أشياء أخطر وأعنف)، وهو ما تسبّب - من بين ما تسبّب فيه - في خنق سوق الأعمال وتعسّر حال صغار ومتوسطي المستثمرين (وهو ما يفسر ترحيب الكثيرين منهم بالتظاهرات الحالية).

أما الوقود النفسي لهذه الهبّة، فهو انفجار شامل للوطنية العراقية كردّ فعل على حالة التقسيم وعلى دأب الإسلام السياسي، الشيعي والسني معاً، طوال السنوات الأخيرة، على قلب الأولويات لدى الفرد العراقي ومسخ هاذيته الوطنية إلى أخويات طائفية عابرة للحدود. صحيح أن هذه الوطنية اتجهت ضد ساسة فاسدين محدثي نعمة يسوّغون، ويسوّقون لصوصيتهم بعصبيات طائفية (شيعية وسنية) وقومية (كردية خصوصاً، بعد اضمحلال التيار القومي العربي)، ولكنّها متجهة أيضاً ضد الولايات المتحدة، فالقطاع الأكبر من المتظاهرين (من خلال شعاراتهم ومنشوراتهم، وكذلك حسبما عايشه كاتب السطور واقعياً)، مدرك لحقيقة أن كل هذا الوضع المزري الذي تعاني منه البلاد، وانحدر إليه المجتمع هو - في الأصل - من صنع الاحتلال الأميركي، وأن الدستور وقانون الانتخابات اللذين يطالب الجمهور بتغييرهما، معمولان على يد بول بريمر الحاكم المدني الأميركي على العراق إبان الاحتلال، وأن عراقاً ضعيفاً، مقسّماً، هشّ السيادة هو رغبة أميركية ومصلحة استراتيجية إسرائيلية، وأن انتفاضتهم - بالتالي - هي من أجل عراق موحّد، قوي، تام السيادة. لقد سئم العراقيون أن يدفعوا من أرواحهم وأمنهم ومعيشتهم، بل ومن كرامتهم وسيادة بلدهم، ثمنَ الحرب غير المباشرة بين القوى الكبرى في المنطقة. هذا ما عبّر عنه الزعيم الروحي السيستاني عندما دعم، في موقف سيُحسب له دائماً، النزوع الوطني الاستقلالي للعراقيين (في خطبته يوم 15 تشرين الثاني / نوفمبر الماضي)، رافضاً أي تدخل خارجي في الأزمة العراقية، بل مسمياً بكل وضوح «التدخلات الخارجية المتقابلة»، وهو تعبير مفتاحي لا يعني سوى دولتين بعينهما، منبّهاً إلى أن هذه التدخلات تهدف إلى «تحويل البلد إلى ساحة للصراع وتصفية الحسابات بين قوى دولية وإقليمية، يكون الخاسر الأكبر فيها هو الشعب» (نصّاً من الخطبة المذكورة).

أن تحاول أميركا استغلال الحراك الشعبي الحالي لمصلحتها، لا يعني أنها هي من صنعته، كما تصرّ إيران ويصرّ ممثلوها في العراق. إن تفسير انتفاضة تشرين الثاني / أكتوبر العراقية، بأنها تدبير أميركي أمر لا ينطوي على إجحاف في حق العراقيين وحسب، وإنما هو قفزٌ متعمّد على الأحداث واختزال قسري لها. الحقيقة التي يعرفها الناس في قلب الأحداث، والمتواصلون مع هذه الأحداث، هي أن هذه الاحتجاجات تيار هائل يكتسح مختلف المحاولات المُغرضة والأجندات الخارجية التي تحاول التسلّل إليه. صحيح أن هناك محاولات طوال الوقت لحرف وجهة التظاهرات، وهناك محاولات أميركية لتركيز التظاهرات ضد إيران، ومحاولات إيرانية لتحويل الأحداث إلى ما يشبه رحلة ماجلان حيث تعاد سفينة الأوضاع إلى النقطة نفسها التي كانت فيها قبل تشرين الثاني / أكتوبر، عن طريق استبدال بعض الوجوه وإبقاء النظام كما هو. لكن لم تنجح أي منها حتى الآن، وذلك بفضل خاصيّتين في هذه الانتفاضة:

- أنها مستقلّة تماماً وترفض أن تتخلّى عن استقلاليتها، مهما كلّف الثمن (وقد دفعت لذلك ثمناً باهظاً جداً: ما يقارب 450 قتيلاً شاباً حتى الآن).

- أنها أصيلة، فكل الجماهير التي خرجت كانت تحمل مطلباً مشتركاً، سهلاً ممتنعاً: «نريد وطناً!». الأمر لا يحتاج إلى عقيدة أو تنظير. لقد كان ثمّة عراق يعرفه الناس ويتذكرون تفاصيله، والآن يريدون استعادته. هم ليسوا بحاجة إلى خدمات أية دولة لمساعدتهم في تحقيق هدفهم، وبالذات ليست خدمات الولايات المتحدة فهذه خبروها جيداً!

*كاتب عراقي

كمال جنبلاط
كم نفتقدك في يوم مولدك

معن بشور *

في السادس من كانون الأول / ديسمبر عام 1917، وُلد كمال جنبلاط الذي اغتيل مظلوماً بعد ستين عاماً في 16 آذار / مارس 1977. وكما في كل عام، يزداد شعورنا بافتقاد تلك القامة الوطنية الكبيرة، التي شكلت مع قامات مماثلة على امتداد الوطن صورة بهية للبنان أمام أبنائه وأشقائه وأحرار العالم.

واليوم، مع دخول الانتفاضة الشعبية المباركة - رغم بعض الشوائب - يومها الخمسين، يفتقد اللبنانيون كمال جنبلاط أباً روحياً للكثير من انتفاضاتهم المتعدّدة، من أجل العدالة والكرامة والالتزام بقضايا الأمة. اليوم، يفتقد اللبنانيون والعرب قامة جسّدت في فكرها وسلوكها ونضالها جملة قيم وفضائل. يفتقدون الأداء الوطني الجامع، والالتزام القومي الساطع، والسلوك الأخلاقي الرفيع، والرؤية السياسية الثاقبة، والشجاعة الأدبية الواضحة، والشفافية الإنسانية الرفيعة، والثقافة العالية العميقة. بل يفتقد اللبنانيون، وشبابهم بشكل خاص، تلك القدرة الخاصة التي مكّنت زعيماً «تقليدياً» من أن يجمع من حوله قوى وأحزاباً وشخصيات تقدمية ووطنية وديموقراطية من مشارب وبيئات فكرية وعقائدية متنوعة من كل لبنان، في إطار حركة وطنية جامعة عابرة لكل العصبيات البغيضة في لبنان.

ولعل ذكرى ميلاد كمال جنبلاط فرصة لكي نستعيد معه حواراً قد يكون مفيداً اليوم لتصويب الشعارات وتصحيح المسارات. في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، أي قبيل الحرب المشؤومة في نيسان 1975، كان الشارع اللبناني يغلي بالتظاهرات الوطنية والمطلبية والمدافعة عن حقوق المعلمين والعمال والمزارعين والمقاومين ضد العدو الصهيوني. وكنا في كل تظاهرة نصل إلى مجلس النواب، نردّد بحماسة هتافاً معروفاً لمن عاش تلك المرحلة: «12...12...12 لص... و99 حرامي». فقد كان عدد الوزراء آنذاك 12 وعدد النواب 99. أذكر أنه في لقاء جمعني مع رفاق لي بالراحل الكبير في تلك المرحلة، وكان لنا دور رئيسي في تلك التظاهرات مع إخواننا ورفاقنا في الأحزاب الوطنية والتقدمية، سألنا جنبلاط بطريقته المهذبة واللياقة: «هل تعتبروننا أنا لصّاً وحراميّاً بحسب هتافكم... هل تعتبرون رشيد كرامي، وريمون إده، وعبد المجيد الرافعي وعلي الخليل وفريد جبران من اللصوص والحرامية... هل تعتبرون زاهر الخطيب، ونجاح واكيم فاسدين؟». (لم يكن يومها الشهيد معروف سعد نائباً)...

أطرقنا رؤوسنا، خجلاً، وتعلّمنا يومها درساً لم ننسه طيلة حياتنا النضالية، وهو خطأ التعميم، وعظمة تلك الآية القرآنية: «لا تزر وازرة وزر أخرى». وأدركنا أنه رغم طغيان طابع الفساد والمحسوبية على مجمل الطبقة السياسية والممارسة السياسية، إلا أن هناك دائماً داخل الندوة النيابية والحكومات والرئاسات شخصيات نظيفة ووطنية قاومت قدر الإمكان الفساد المستحكم في الدولة، وقد دفع بعضهم ثمن ذلك، إخراجه من «نادي الحكم» في لبنان.

تذكرت الوزيرين الراحلين إميل بيطار وجورج أفرام، تذكرت الأخ والرفيق بشارة مرهج وأستاذه في الاقتصاد إلياس سابا، وتذكرت استقالة شريل نحاس، كما تذكرت العديد من الوزراء الذين خرجوا من السلطة نظيفين وأنقياء محترمين، وتذكرت طبعاً رؤساء جمهورية وبرلمانا وحكومة سابقين يفتخر بهم لبنان، وما زال اللبنانيون يذكرونهم بكل خير.

لم يكن ذاك هو الدرس الوحيد الذي تعلّمناه من كمال جنبلاط بالتأكيد، لكن تعلّمنا منه كيف يكون التزام القائد الوطني بالعروبة التحررية المعادية للأحلاف الاستعمارية والمشاريع الصهيونية، في ظل اختلال واضح في موازين القوى يومها لمصلحة أعداء لبنان والأمة.

رحم الله كمال جنبلاط في يوم ميلاده.

ولتكن قامته منارة تُهدي أجيالنا سواء السبيل.

* سياسي لبناني

سوريا مع دخول عملية «نبع السلام» التركية شهرها الثالث، تتّضح أكثر فأكثر الخريطة الميدانية لتوزّع القوى في الشمال، والتي تميل إلى الآن لمصلحة الجيش السوري وحليفه الروسي. في ظلّ تراجع نفوذ «التحالف الدولي» إلى أقلّ من نصف المساحة الجغرافية التي كان ينتشر فيها، تراجعٌ تقابله «هجمة» على الموارد النفطية التي تريد الولايات المتحدة وضع اليد عليها

موسكو تثبّت نفوذها في الشمال... وواشنطن تبدأ «سرقة» النفط!

الحسكة - **أيهم مرعي**

ستون يوماً مضت على انطلاق التصعيد التركي ضد مناطق سيطرة «قسد» في الشمال السوري. ستون يوماً كانت إفرازاتها كفيلة بتغيير الواقع الميداني لمصلحة الجيش السوري وحليفه الروسي، فيما انصبّ اهتمام واشنطن على الحفاظ على حضورها في محيط آبار النفط للاستفادة منها. ولعلّ

> **يبدو أن روسيا تريد الاستفادة من القامشلي لتثبيت قاعدة عسكرية على مشارف مناطق «الناتو»**

أبرز ما في تلك التغيرات الميدانية هو تنامي النشاط الروسي العسكري بشكل لافت، من خلال توسيع نطاق تسيير الدوريات باتجاه مدينتَي الرقة والطبقة، وصولاً إلى طريق حلب - الحسكة الدولي (m4)، وبلدات الشريط الحدودي في الحسكة. كما أن الروس دفعوا للمرة الثالثة بتعزيزات عسكرية كبيرة وصلت من ريفَي حلب ودير الزور باتجاه مطار القامشلي الدولي، الذي تعتزم موسكو تحويله إلى ثاني أكبر قاعدة عسكرية روسية في سوريا بعد قاعدة حميميم. وبحسب مصادر ميدانية مطلعة، فإن «مطار القامشلي يشهد نشاطاً عسكرياً روسياً لافتاً، من خلال استقدام تعزيزات ومعدّات عسكرية لوجستية، إضافة إلى عربات للشرطة العسكرية». وتوضح المصادر أن «التحركات تشمل الاستفادة من السكن الموجود في مطار القامشلي، مع وضع غرف بأعداد لافتة، في مؤشر على الاستفادة من المطار كقاعدة عسكرية روسية في المنطقة». وتكشف أن «مفاوضات تجري بين الجانبين الروسي والحكومي للبدء بتوسيع مدارج المطار، واستخدامه كمطار عسكري، مع إمكانية استئجاره لعدد من السنوات ليكون قاعدة انتشار رئيسة لروسيا في سوريا». ويبدو أن روسيا تريد الاستفادة من موقع مدينة القامشلي، الملاصق للحدود التركية، والقريب من الحدود العراقية، لتثبيت قاعدة عسكرية على مشارف مناطق نفوذ حلف «الناتو»، في ظلّ تصعيد إعلامي متنامٍ بين الطرفين. كما أن موسكو تسعى إلى تركيز نفوذها في أغلب المناطق التي شهدت انسحاباً أميركياً، بعدما ورثت قواعد واشنطن في منبج وعين العرب وسدّ تشرين وعين عيسى، وإلزام الأخيرة بالانسحاب من نقاط واسعة في ريفَي الحسكة والرقة وتسليمها للجيش السوري، مع إلزام أنقرة بإعادة 18 جندياً سورياً كانوا أُسروا في معارك في ريف الحسكة. هكذا، تظهر روسيا أنها اللاعب الرئيس والمحوري في وقف الهجمات على «قسد» في عين عيسى، وتحاول أن تكون الضامن لأيّ اتفاق عسكري أو سياسي يخصّ الشمال السوري، على رغم استمرار الوجود العسكري الأميركي في مناطق في ريفَي الحسكة ودير الزور.

نجحت روسيا في كسب ثقة معظم الأطراف المتصارعين في الشمال (أ ف ب)

في المقابل، استقرّت خيارات الولايات المتحدة، التي بدا أخيراً أنها أخرجت نفسها من ساحة الصراع العسكري، على الإمساك بالورقة الاقتصادية في سوريا، والتي ترى فيها ورقة رئيسة لضمان استمرار وجودها كلاعب في الحلّ السياسي المرتقب هناك، مع الحفاظ على مصالح دول «التحالف» في المشاركة في إعادة إعمار سوريا. ولم تكتفِ الولايات المتحدة بالانتشار في محيط حقول النفط والغاز في ريفَي دير الزور والحسكة، بل بدأت باتخاذ إجراءات لتضييق الخناق على الحكومة السورية، ومنع تهريب أيّ من المشتقات النفطية من مناطق سيطرة «قسد» باتجاه مناطق سيطرة الحكومة. وشملت الإجراءات الأميركية، أيضاً، تدمير محطات تكرير النفط البدائية في ريف دير الزور، وتدمير خطوط نقل المحروقات التي بناها الأهالي لنقل النفط الخام بين شطرَي نهر الفرات، مع إلغاء كامل عقود الاستثمار العشوائي التي سبق أن عقدتها «قسد» مع مستثمرين محليين في ريفَي الحسكة ودير الزور.

وتُظهر الإجراءات الأخيرة جدّية الأميركيين في تضييق الخناق الاقتصادي على الحكومة السورية، لضمان تجفيف كلّ مصادر توفير المحروقات لها، في ظلّ معلومات عن وصول شركات أميركية للبدء بـ«استثمار» النفط السوري في دير الزور والحسكة، عن طريق إصلاح الآبار المتوقفة عن العمل، ومدّ خطوط خاصة باتجاه مناطق خارج الحدود. وفي هذا الإطار، تتواتر معلومات عن بدء إحدى الشركات المحلية بتصدير النفط السوري من رميلان وحقول دير الزور باتجاه شمال العراق لطرحه في الأسواق العالمية. ووفقاً لمصدر ميداني تحدث إلى «الأخبار»، فإن «معبر سيمالكا غير الشرعي يشهد منذ عدة أيام حركة نشطة لصهاريج تحمل النفط الخام من حقول النفط في الشرق السوري باتجاه شمال العراق». ويرفض المصدر تحديد الجهة التي تقوم بذلك، لكنه يؤكد أن «النفط السوري يُهرّب خارج الحدود». وتسعى واشنطن، من خلال محاولاتها إدخال النفط السوري على خط «الاستثمار»، من بين ما تسعى إليه، إلى تمويل وجودها العسكري في سوريا من خلال هذا النشاط، مع ضمان حصة «قسد»، كبديل عن خطة الدعم العسكرية الأميركية المقرّرة من «البنتاغون».

تحليل إخباري

يومان على انتهاء مهلة تأليف الحكومة: إسرائيل نحو إعلان فشل نظامها؟

يحيى دبوق

يتطلّب إخفاق إسرائيل في منع نفسها من إجراء انتخابات عامة للمرة الثالثة على التوالي أكثر من مجرّد تفسير مبنيٍّ على حسابات رياضية تقليدية، أو مصلحة هذه الشخصية أو تلك الجهة، وما تتسبّب به من تعذّر في الحلول. انتهاء المهلة القانونية مساء بعد غد (الأربعاء) بلا اتفاق على تأليف حكومة سيكون هو المفاجأة الفعلية، وإن جاء متساوقاً مع الانطباع العام المتكوّن في إسرائيل. تبقى الفرضية الأكثر منطقية هي أن تدفع تل أبيب بنفسها إلى حلّ ما، وإن كانت أثمان ذلك وجودية بالنسبة إلى بعض وجوه القوس السياسي فيها. لا يعني ما تقدّم بالضرورة أن الحكومة الإسرائيلية ستبصر النور قبل انتهاء المهلة القانونية أو بعدها؛ إذ يبدو أن الاحتمالين واردان وإن تفاوتا. لكن عدم تأليف حكومة يستدعي البحث في إخفاق النظام السياسي في إسرائيل، وفي قدرته الفعلية على منع تغليب المصالح الشخصية، بل والتمادي في تغليبها على المصلحة العامة للدولة.

في تطورات اليومين الأخيرين، تصلّبت المواقف بين حزب «الليكود» برئاسة بنيامين نتنياهو، وحزب «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس، وكذلك الحال لدى جهات تُعدّ «بيضة القبان» مثل «إسرائيل بيتنا» بقيادة وزير الأمن الأسبق أفيغدور ليبرمان. ثمة الكثير من الأفكار ومشاريع الحلول، في حين أن فرصة النجاح معدومة. وما لم تكن المواقف الرافضة للتنازلات محاولة لدفع الآخر إلى التراجع، فإن الانتخابات الثالثة مقبلة لا محالة. حمّل نتنياهو وغانتس بعضهما البعض مسؤولية الإخفاق في تأليف الحكومة والتدحرج إلى انتخابات. إذ قال نتنياهو إن غانتس «متسمّر في مكانه ويرفض الانزياح على رغم كلّ العروض التي قدّمناها له. للأسف، نتوجّه إلى انتخابات جديدة لا يريدها أحد، على رغم أننا سنفوز بها إن فُرضت علينا». بدوره، لم يمتنع غانتس عن مهاجمة نتنياهو، معتبراً أن الدور الرئيس للأخير كان الدفع نحو انتخابات، وأنه لم يقترح أيّ جديد لمنعها، فهو «لم يتخلّ عن طلب الحصانة والتفاوض بالتكافل والتضامن مع كتلة اليمين، وكذلك الإصرار على أن يكون الأول في التناوب على رئاسة الحكومة». وأضاف: «لم يفز (نتنياهو) بـ(انتخابات) نيسان، وخسر في (انتخابات) أيلول، وإذا دَفَعَنا إلى انتخابات فسننتصر عليه» في آذار/ مارس 2020.

في المقابل، طُرحت في اليومين الماضيين أفكار تسووية، من بينها اقتراح نتنياهو إجراء انتخابات تتيح للإسرائيليين اختيار رئيس للحكومة بينه وبين غانتس، وهو ما قوبل برفض «أزرق أبيض». ويبدو أن معظم القوى السياسية تمتنع عن تأييده في هذه المرحلة، ومن غير المرجّح نجاحه. أيضاً، حاول عضو «الكنيست» عومر بارليف (تكتل «العمل ـ غيشير»)، الدفع نحو جمع 60 توقيعاً من زملائه في الندوة البرلمانية للتوصية بتكليف رئيس «الكنيست»، يولي أدلشتاين («الليكود»)، بتأليف الحكومة، من دون أن ينجح في مسعاه. وفيما تكرّرت الدعوات من «الليكود»، ومن نتنياهو نفسه، إلى أن يطلق شركاءُ غانتس في حزبه سراحه من «الأسر» لديهم، وحينئذ تتألف الحكومة قبل الأربعاء، طلب نتنياهو أمس من كلّ وزراء وأعضاء «الكنيست» من «الليكود» إلغاء زياراتهم للخارج، وعودة مَن هم في الخارج، في إجراء وقائي يستهدف الحؤول دون سنّ أيّ قانون بصورة خاطفة وفي اللحظة الأخيرة، ربما يضرّ نتنياهو في مرحلة ما بعد توجيه الاتهامات، وذلك قبل يومين على حلّ «الكنيست».

في المحصلة، مشهد إسرائيل الداخلي على حاله: لا تنازلات ولا تسويات، وسط خشية من التوجه إلى انتخابات ثالثة ستكون ثقيلة جداً على الكيان، وبما يتجاوز الشأن السياسي الداخلي إلى تحدّيات توصَف إسرائيلياً بالهائلة، وتتطلّب بلورة قرارات في ظلّ استقرار سياسي يمنع أيّ تشابك بينها وبين المصالح الشخصية لبلوريها، الأمر الذي يتناقض مع الواقع الحالي، بسبب المعركة التي يخوضها نتنياهو في مواجهة اتهامه بالفساد والرشى. وفي حال توجّه إسرائيل إلى انتخابات مبكرة، يُرجّح أن تكون في الشهر الثالث من العام المقبل، فلا يُتوقع تغيّر كبير في توزّع مقاعد «الكنيست» الجديد بين القوى والأحزاب، والذي يبدو أنه سيكون مستنسخاً مما أفرزته العمليتان السابقتان، في مفارقة تكفي وحدها كي تتألف الحكومة بلا إبطاء، شريطة تحييد عامل المصلحة الشخصية لنتنياهو. فهل يتحيّد هذا العامل حتى الأربعاء، أو ترضخ القوى السياسية و«الدولة» لهذا العامل فتتألف الحكومة أيضاً؟ الفرضيّتان قائمتان، وإن كانت الفرضيّة الثالثة، أي الانتخابات، تقترب أكثر فأكثر، لتمثّل دليلاً جديداً على إخفاق النظام السياسي لإسرائيل في استيعاب أزماتها الداخلية.

ليبيا

الميدان يرجّح كفّة حفتر: لا حلول سياسيّة في الأفق

تتسارع التطورات المتصلة بالملف الليبي، سواءً في ميدان القتال أم في الدوائر السياسية للفاعلين الخارجيين. من جهة، تُحقّق قوات المشير خليفة حفتر تقدّماً على الأرض، بدعم خارجي خاصة من الإمارات وروسيا. ومن جهة ثانية، تعوّل حكومة «الوفاق» على تحصيل دعم تركي سخي، في ظلّ تقلّب المواقف الأوروبية والأميركية

نجاح محمد

أُسقطت، أول من أمس، طائرة «ميغ 23» تابعة لقوات المشير خليفة حفتر فوق مدينة الزاوية غرب طرابلس. وفيما قالت قوات حفتر، في بيان، إن الطائرة سقطت بسبب «عطل فني»، أظهر شريط فيديو مقاتلين وهم في طور استهداف الطائرة بصاروخ محمول على الكتف، قبل أن ينشر إعلام «الوفاق» صوراً لقائد الطائرة الأساسي وهو ماسور، بينما تمكّن مساعده من الفرار. على مدى اليومين الماضيين، احتفل مساندو قوات «الوفاق» بـ«الإنجاز» العسكري، خاصة مع تصاعد وتيرة عمليات القصف الجوي التي تستهدف طرابلس وضواحيها والمدن المحيطة بها وبعض مناطق جنوب غرب البلاد، علماً أن غالبية العمليات الجوية الفعّالة لا تنفّذها طائرات قوات حفتر المتاكلة، إذ، وفق شهادات المقاتلين والأدلة التي يخلّفها القصف، يتمّ غالباً استخدام طائرات مسيّرة إماراتية في مهامّ الإسناد الميداني أو الاستهداف الدقيق.

هذه الطائرات مضى وقت طويل على إسقاط إحداها، وذلك بسبب الضربات المتتالية التي وُجّهت إلى منظومة الدفاع الجوي التابعة لـ«الوفاق» والطائرات المسيّرة التركية، سواءً العاملة انطلاقاً من مطار معيتيقة في طرابلس أم انطلاقاً من مطار الكلية الجوية في مصراتة. انعكس هذا التراجع في القوة العسكرية للحكومة المعترف بها دولياً موجات غضب في صفوف قواتها، التي طالبت باستقدام مزيد من العتاد، وتذمّرت من سوء توزيع الإمكانات، كما داهمت الأسبوع الماضي مقرّ وزارة المالية ورئاسة الوزراء لرفع مطالب من بينها صرف معاشات المقاتلين. تعهّد رئيس حكومة «الوفاق»، فائز السراج، بإيجاد حلول للتحدّيات التي تواجه قواتها، التي طالبت باستقدام مزيد من العتاد، وتذمّرت من سوء توزيع الإمكانات، كما داهمت الأسبوع الماضي مقرّ وزارة المالية ورئاسة الوزراء لرفع مطالب من بينها صرف معاشات المقاتلين. تعهّد رئيس حكومة «الوفاق»، فائز السراج، بإيجاد حلول للتحدّيات التي تواجه قواتها، التي طالبت باستقدام مزيد من العتاد، وتذمّرت من سوء توزيع الإمكانات، كما داهمت الأسبوع الماضي مقرّ وزارة المالية ورئاسة الوزراء لرفع مطالب من بينها صرف معاشات المقاتلين. تعهّد رئيس حكومة «الوفاق»، فائز السراج، بإيجاد حلول للتحدّيات التي تواجه المقاتلين (أ ف ب)

تعهّد رئيس حكومة «الوفاق»، فائز السراج، بإيجاد حلول للتحدّيات التي تواجه المقاتلين (أ ف ب)

أفريقيا «أفريكوم»، الجنرال ستيفن تاوسند، الذي تحدّث عن عدم تمكّن بلاده من إيجاع حطام طائرتها المسيّرة التي تم إسقاطها في ليبيا على يد قوات حفتر.

عملياً، لم تجد «الوفاق» إلا جهة واحدة مستعدة لتقديم الدعم: تركيا. قدّمت أنقرة سلاحاً وخبراء لـ«الوفاق»، لكن دعمها مدفوع الثمن تراجع في الفترة الأخيرة. ومن أجل إطلاق عجلة التسليح مرّة أخرى، اشترط الحليف التركي توقيع مذكّرة تفاهم لتحديد المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة بين البلدين. وقد تمّ ذلك بالفعل، وترافق مع توقيع مذكّرة تفاهم في ميدان الدفاع، ما نتجت منه ردود فعل عاصفة من مصر واليونان وقبرص وفرنسا بدرجة أقلّ، فضلاً عن السعودية التي استدعت رئيس البرلمان الداعم لحفتر والمنعقد في شرق البلاد لتدارس خطوات تهدف إلى سحب الاعتراف العربي بحكومة «الوفاق». وإلى جانب استفادتها من الزخم السياسي المعادي لحكومة طرابلس، ومن الدعم العسكري الإماراتي والمصري خاصة، حصّلت قوات حفتر دعماً عسكرياً غير مباشر من روسيا، عبر شركة «فاغنر». حتى الآن، لم يتمّ أسر أو تحصيل جثّة أحد المقاتلين الروس في ليبيا، كما أن الأدلة الصلبة على وجودهم قليلة، فيما يبالغ الإعلام الغربي ومسؤولو «الوفاق» في تقدير أعدادهم، لكن يبدو أن لهم أثراً فعلياً في الميدان. ووفق شهادات لمقاتلين تابعين لـ«الوفاق»، تغيّر أداء مقاتلي حفتر إلى الأحسن منذ انتشار الأخبار حول وجود الروس، في حين تزايدت أعداد قتلى «الوفاق»، خاصّة عبر القنص، وصعب عليها التعامل مع المعارك وإحراز تقدّم على الجبهات، وأثر ذلك في معنويات مقاتليها، وصعّد التوتر بين المجموعات المقاتلة التي صارت تتبادل الاتهامات بالتقصير.

> **عملياً، لم تجد «الوفاق» إلا جهة واحدة مستعدّة لتقديم الدعم: تركيا**

اليوم، تقترب قوات حفتر أكثر من المناطق الآهلة في جنوب طرابلس، بعد أن كانت المعارك متركّزة في مواقع أكثر انكشافاً، مع ما يؤدّي إليه ذلك من ارتفاع في أعداد النازحين والقتلى المدنيين نتيجة القصف الجوي والصاروخي. وفي المقابل، قد يؤدّي تأخر قدوم الدعم التركي لـ«الوفاق»، أو إساءة توزيعه، إلى تصاعد الغضب في صفوف مقاتلي الأخيرة، الأمر الذي سيزيد من ضعفها - وهي هشّة أصلاً -، ويُغري بعض الجماعات المسلّحة غير الأيديولوجية بالرضوخ لعقد صفقات مع قوات حفتر. أما على المستوى السياسي الدولي، فلا تبدو الصورة أقلّ اضطراباً. تبحث الولايات المتحدة، بمفردها، عن الوصول إلى صفقة بين المتقاتلين، من دون أن تكون لها نية التدخل عسكرياً، أو الانحياز المطلق إلى أحد الأطراف. بموازاة ذلك، ستنعقد بداية العام المقبل قمة رباعية تجمع فرنسا وتركيا وألمانيا وبريطانيا ستتطرّق إلى الملف الليبي، وفق ما أُعلن في ختام قمة «الناتو» في لندن الأسبوع الماضي. أما مصير «ندوة برلين» فلا يزال غامضاً؛ إذ لم يُحدَّد حتى الآن موعد انعقادها، ولا الأطراف التي ستشارك فيها، على رغم أنه كان يُفترض أن تلتئم هذا الشهر بمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع خمس دول أخرى (مصر وتركيا وألمانيا وإيطاليا والإمارات). ولم يخفِ وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، خلال مشاركته في «منتدى حوارات المتوسط» المنعقد في روما الأسبوع الماضي، تفاجؤه من عدم دعوة الفاعلين الليبيين والدول المجاورة لليبيا إلى الندوة، مشدداً على ضرورة البناء على الملتقيات السابقة التي لم تُطبَّق مخرجاتها.

هاقل ودل

بعد أكثر من سنتين على منعه من إجراء جولة خارجية، سمحت مصر لرئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، بإجراء هذه الجولة التي بدأها أمس من تركيا، مع الوفد المرافق له (نائبه صالح العاروري، ورئيس الحركة في الخارج ماهر صلاح، وأعضاء المكتب: موسى أبو مرزوق، حسام بدران، نزار عوض الله وخليل الحية). جاء هذا في وقت اعلنت فيه حركة «الجهاد الإسلامي» أن وفدها القيادي أختتم زيارته للقاهرة بلقاء جمع وفدَي «الجهاد» و«حماس» بوزير المخابرات العامة، عباس كامل. ميدانيا، شنّت طائرات حربية إسرائيلية، في وقت مبكر أمس، غارات على مواقع تدريب للمقاومة في قطاع غزة، وذلك بعد ساعات على إطلاق ثلاثة صواريخ من القطاع باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة.
(أ ف ب، الأناضول)

العراق

لا جديد على خطّ التأليف الحكومي. اللقاءات والنقاشات مستمرة، من دون أن تُسفر عن تكليف مرشح بديل من عادل عبد المهدي. لرئاسة الحكومة. الساعات الماضية زخرت بالكثير من الإحداث: محاولة فاشلة استهدفت بيت مقتدى الصدر في النجف، و«قلقٌ» أوروبي من استهداف المتظاهرين ووقوع أي اعتداء عليهم وعلى القوات الأمنية. وخصوصاً بعد الليلة الدامية التي شهدتها ساحة الخلاني وجسر السنك، وسط العاصمة بغداد. تضارب الروايات إزاء ما جرى، دفع «الحشد» إلى إصدار «روايةٍ» سُرعان ما سُحبت من التداول، إذ حملت إقراراً بمشاركة بعض «أبناء الحشد» في أعمال العنف التي وقعت، نتيجة سوء تنسيق في ما بينها وبين القوات الأمنية. وسبق «الرواية» اشتباكٌ كلاميٌّ ــ غير مباشر ــ بين فالح الفيّاض ومقتدى الصدر، بعد إصدار الأوّل قراراً يعني به أنصار الثاني. مشهدٌ يُنذر بالتشاؤم، وسط تحذيراتٍ جديّةٍ بعودة مشهد «الفوضى والدم» خلال الأيام المقبلة

«رواية الحشد» لأحداث السنك: فوضى وسوء تنسيق

فضّل «الحشد» أن «يصارح» الشارع، مصحّحاً بياناً شرح فيه ما جرى في «السنك» (أ ف ب)

بغداد ــ **الأخبار**

عودة إلى الهدوء «النسبي»، بعد ليلة السبت الدامية، والتي راح ضحيتها 9 قتلى وأصيب 100 آخرون، في ساحة الخلاني وجسر السنك، وسط العاصمة العراقية بغداد. الروايات المتداولة متضاربة. ثمّة من يحمّل «هيئة الحشد الشعبي» وفصائل المقاومة مسؤولية ما جرى؛ في المقابل، ثمة من يذهب إلى القول إن «إشكالاً فردياً وقع، سرعان ما تطوّر إلى مواجهةٍ دامية، أسفرت عن سقوط هذا العدد من الضحايا، بعد استقدام تعزيزاتٍ مسلّحة إلى الساحة». أمام هذا التضارب، وعجز «القوات الأمنية» عن تقديم رواية «متكاملة» لما وقع، تعود إلى واجهة المشهد تحذيرات مختلف القوى، المحلية منها والإقليمية، من خطر الانزلاق إلى الفوضى، وتعبيد الطريق أمام العنف مجدّداً، وإغراق المحافظات الجنوبية ــ تحديداً ــ في بحر من الدماء.

«الحشد»، وفق معلومات «الأخبار»، ودرءاً لأي اتهام، فضّل «مصارحة» الشارع، مصدراً بياناً شرح فيه ما جرى مساء الجمعة 6 كانون الأوّل/ ديسمبر الجاري. البيان أكد «هيمنة مجاميع مخرّبة على مرآب السنك، كانت تخطّط لاستفزاز المتظاهرين ومنعهم من الوجود في بناية المرآب، حيث تعرّض عددٌ من السلميين لاعتداء بالسكاكين والأدوات الجارحة وقنابل المولوتوف لحرق المكان، عدا عن اختطافهم 23 متظاهراً سلمياً»، مضيفاً إن «عدداً من الموجودين هناك، استنجد بالقوات الأمنية والحشد، الذي استجاب لنداءاته للتدخل نتيجة الفراغ الأمني وغياب سلطة الدولة، غير أن إطلاق نار كثيف وجّه صوب المتظاهرين ومجموعة الحشد، أوقع عدداً من الضحايا». وتابع البيان أن «الموقف تطوّر إلى صدامات متقابلة، لإنقاذ المتظاهرين المخطوفين وكذلك المحاصرين داخل المرآب، عندها قام المخرّبون بنقل المختطفين إلى بناية المطعم التركي (ساحة التحرير)، مع انشغال أبناء الحشد بإنقاذ المحاصرين في المرآب»، مشيراً إلى أنّه «نتيجة الوجود الكثيف لسرايا السلام (الذراع العسكرية لـ«التيار الصدري» بزعامة مقتدى الصدر)، وما يعرف بالقبعات الزرق، إضافةً إلى أن بعضهم يحمل السلاح، ومع غياب التنسيق، اشتبك الجميع بالنيران، ما عقّد المشهد وتسبّب في سقوط عدد من الضحايا في صفوف الطرفين». وخُتمت «الرواية» بالقول إنّ «القيادات الأمنية وقيادات الحشد، تواصلت مع جميع الأطراف، وعقدت اجتماعاً بين قيادات سرايا السلام والأمن الوطني وعمليات بغداد، انتهى بالاتفاق على سحب قوات السرايا والقوّة التي تدخّلت لإنقاذ المختطفين». ودعا البيان إلى ضرورة «توجّه القوات الأمنية إلى بناية المطعم التركي، لما يشهده من نشاطات مريبة وممارسات مشبوهة ولا أخلاقية، والمباشرة بتفتيشه إلى جانب المباني المحيطة بساحات التظاهر، ومصادرة السلاح الموجود هناك وتحرير المختطفين».

وإن عُدّ البيان إقراراً بوجود «الحشد» في ساحات التظاهر، والمشاركة في أعمال العنف القائمة بمعزل عن الأسباب ومسمّيات «الألوية»، غير أنّه حمل «إدانةً» لـ«سرايا السلام» تحديداً، وما عزّز ذلك، الاشتباك ـ غير المباشر ـ الذي وقع بين رئيس «هيئة الحشد» فالح الفيّاض، ومقتدى الصدر. فقبل ساعاتٍ على صدور «رواية الحشد»، سُرّب قرارٌ صادرٌ عن الفيّاض يدعو إلى الالتزام بـ«المهام القتالية، والتي تكون تحت إمرة قيادة العمليات المشتركة، واعتبار أي «مهمة خارج إطار توجيهات ونواهٍ من مكتب القائد العام، أو من ينوب عنه، مخالفة صريحة للأوامر العسكرية، وتعرّض مرتكبيها للمساءلة القانونية». وأضاف الفيّاض في قراره «عدم تكليف أي قوة أو تشكيل من تشكيلات الهيئة في دور ميداني في ساحات التظاهر بشكل عام، وساحة التحرير بشكل خاص، وتحت أي عنوان كان كحماية المتظاهرين أو أي ممارسة ميدانية أخرى». مصادر «الأخبار» أكّدت أن المقصود من هذا القرار «سرايا السلام»، والتي قدّمت نفسها ــ بأمرٍ مباشر من الصدر ــ كقوات تحمي ساحات التظاهر والمتظاهرين، بهدف «ركوب الموجة»، واستثمار الزخم الشعبي الموجود «سياسيّاً» وعلى طاولة التفاوض على اسم رئيس الوزراء المقبل.

وفي ردٍّ مباشر وسريع، خرجت «صفحة» صالح محمد العراقي، على منصة «فايسبوك»، والتي تُعتبر «المتحدث غير الرسمي» للصدر، بمنشورٍ طويل جاء فيه: «لا خيرَ في حشد أنت قائدهُ... فالحشد حشدُ الشّعب والوطنِ»، في إشارةٍ واضحة إلى رفض الصدر قرار الفيّاض وتوجيهاته، عدا عن «ترجمة» لسوء العلاقة التي تجمع الشخصيتين. هذا الاشتباك، والذي تزامن مع استمرار توافد المحتجين إلى ساحات التظاهر في بغداد، وسط أجواء هادئة نسبيّاً، وقبل ساعات على تظاهرةٍ دعا إليها ناشطون غداً الثلاثاء، في ظلّ تحذيراتٍ جديّةٍ من تدهور المشهد الأمنيّ الهش، جاء مع فرض القوات الأمنية إجراءات مشدّدة، حيث أغلقت ثلاثة جسور رئيسية عند مواقع التظاهر، لمنع وصول المتظاهرين إلى «المنطقة الخضراء»، حيث مقار الحكومة والبرلمان والسفارات الأجنبية، بالتزامن ــ أيضاً ــ مع استمرار الاحتجاجات في عددٍ من المدن الجنوبية، منها الناصرية والحلة والديوانية والكوت والنجف.

> رفض الصدر ـ بطريقة مبطّنة ـ قرار الفيّاض بمنع وجود «الحشد» في ساحات التظاهر

الخزعلي: بقاء النظام البرلماني لا يحقّق الإصلاح

سَخِر الأمين العام لـ«حركة عصائب أهل الحق»، قيس الخزعلي، من العقوبات الأميركية المُفروضة عليه أخيراً بتهمة قمع المتظاهرين وقتلهم، مؤكّداً وجود «أيادٍ عميلة... مُسيَّرة من حيث تعلم أو لا تعلم من قِبل المخابرات الأميركية والإسرائيلية»، متهماً واشنطن وتل أبيب وأبو ظبي والرياض بـ«التورّط بدماء العراقيين في أحداث تشرين». وأسف الخزعلي، في كلمة له، لعجز الحكومة المستقيلة «عن إدارة الوضع لأنها حكومة تصريف أعمال»، لافتاً إلى أن «الكلام يدور حول اختيار رئيس الوزراء البديل، لكن الموقف القائم على رفض كلّ شيء» يؤثر سلباً. وتوقع أن تكون الحكومة المقبلة «حكومة مؤقتة لفترة ستة أشهر أو سنة، ووظيفتها الإعداد للانتخابات وضبط الملف الأمني وإقرار الموازنة»، مرجّحاً أن لا «تكون كاملة، وإنما من عدد مختصر من الوزراء، وبذلك لن تكون محلّ خلاف». ورأى أن «بقاء النظام البرلماني لا يحقّق أيّ إصلاح حقيقي»، لافتاً إلى أن «النقاشات طرحت إمكانية تحويل النظام من برلماني إلى رئاسي أو شبه رئاسي»، مضيفاً إن هناك «طرحاً ببقاء النظام نفسه مع تعديل بعض الفقرات، بحيث يُنتخب رئيس الوزراء مباشرة من الشعب، وتُنقل صلاحيات البرلمان إليه، وبالتالي نخرج من سيطرة الأحزاب والقوى السياسية».

(الأخبار)

مهلة الـ 15 يوماً تنفد: خلافات على الأسماء والمهامّ

بغداد - **أشرف كريم**

مع الدخول في المهلة القانونية التي حدّدها رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، لرئيس الجمهورية برهم صالح، بـ 15 يوماً لتكليف رئيس جديد للحكومة، تواصل الأحزاب والقوى السياسية اجتماعاتها من دون أن تصل إلى نتيجة إلى الآن. ما من جديد سوى تراجع أسماء مرشّحين وبروز أسماء أخرين مع إبقاء «البورصة» مفتوحة في انتظار «إشارة ما» تحسم الجدل الدائر. الحلبوسي، في الـ 3 من كانون الأول/ ديسمبر الجاري، سلّم صالح كتاباً يدعو إلى «ضرورة الإسراع في تسمية رئيس جديد للوزراء «استناداً إلى المادة 76 من الدستور»، والتي تنصّ على «تكليف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال 15 يوماً». وتنتهي المهلة الدستورية لتكليف رئيس يخلف عادل عبد المهدي في الـ 18 من الشهر الجاري، وهو ما يؤكّد مخاوف من الدخول في نفق الفراغ الدستوري، في حال فشل القوى السياسية في تسمية رأس جديد للسلطة التنفيذية. ووفقاً للخبير القانوني، علي التميمي، فإنه «بعد انتهاء مهلة الـ 15 يوماً، وفشل رئيس الجمهورية في تكليف مرشح يخلف عبد المهدي، سيبقى رئيس الوزراء المستقيل مُصرّفاً للأعمال لـ 30 يوماً أخرى، وبعدها ينتهي عمل الحكومة المستقيلة، وتنتقل الصلاحيات إلى رئيس الجمهورية، وفق المادة 81 من الدستور»، والتي تنصّ على «قيام رئيس الجمهورية مقام رئيس الوزراء عند خلوّ المنصب لأيّ سبب كان».

وفي سبيل تلافي الفراغ الدستوري، «شهد الأربعاء الماضي حركة مكّوكية للقوى السياسية كافّة، من اجتماعات ونقاشات مكثّفة بغية تحديد خليفة عبد المهدي»، وفق ما يكشف لـ«الأخبار» نائب عن «تحالف القوى العراقية» (أكبر كتلة «سنية») في البرلمان) رفض الكشف عن اسمه. وبلغت النائب إلى وجود «أطراف تعارض ترشيح شخصية من دون إشراك وفد تفاوضي يُرشّحه المتظاهرون»، في تلميح منه إلى «التيار الصدري» بزعامة مقتدى الصدر، في وقت تدعم فيه النيابية المدعومة من الصدر) و«جبهة الإنقاذ والتنمية» (بزعامة أسامة النجيفي) و«ائتلاف الوطنية» (بزعامة إياد علاوي) و«ائتلاف النصر» (بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي)»، يدعو إلى أن يكون عمر الفريق الوزاري الجديد 6 أشهر فقط، بنجز فيها الإصلاحات الانتخابية والتعديلات الدستورية، ثم يدفع نحو الاقتراع المبكر. أما الفريق الثاني، والذي يضم «تحالف الفتح» (تجمّع الكتل الممثلة لـ«الحشد الشعبي» بزعامة هادي العامري) و«ائتلاف دولة القانون» (بزعامة نوري المالكي) و«تيار الحكمة» (بزعامة عمار الحكيم) و«تحالف القوى» (بزعامة محمد الحلبوسي) و«الحزب الديموقراطي الكردستاني» (بزعامة مسعود بارزاني)»، فيدعو إلى بقاء الحكومة الجديدة لغاية 2022، شريطة ألا يترشّح رئيسها وأعضاء طاقمها الوزاري للانتخابات التشريعية المقبلة، ويوكّل إليها تنفيذ مهام حكومة عبد المهدي وبرنامجها الوزاري.

وعلى مستوى تسمية رئيس الحكومة، يقترح فريق نيابي تسليم صالح ورقة تتضمّن 5 مرشّحين لرئاسة الوزراء، تشترك في ترشيحهم القوى السياسية والمتظاهرون، ثم يباشر رئيس الجمهورية اختيار «الأكفأ» منهم. في المقابل، يدفع «سائرون» باتجاه خيار إسناد المهمة إلى «الشعب»، وهذا ما تعارضه قوى سياسية كونه مخالفاً للدستور. وفي هذا الإطار، ينبه مصدر سياسي مطلع إلى أنه «صحيحٌ أن الشعب مصدر السلطات، غير أن الاختيار يكون عبر الانتخابات الدورية، لا على أساس استفتاء شعبي». وفي خضمّ الجدل القائم، تكشف مصادر سياسية مطلعة أن قوى «الفتح» و«الحكمة» تدفع باتجاه ترشيح إبراهيم بحر العلوم، فيما يدفع «دولة القانون» باتجاه قصي السهيل «بصفته مستقلاً» إلى جانب محمد شياع السوداني. في موازاة ذلك، يدخل مستشار الأمن الوطني ورئيس «هيئة الحشد الشعبي» فالح الفيّاض، منافساً عتيداً على المنصب أمام عبد الوهاب الساعدي، الذي تحاول كتل النجيفي وعلاوي وبعض القوى الدفع به مرشحاً، غير أن «الفيتو» الذي وضعته القوى الكردية أمام أيّ شخص له «جذوره العسكرية» يعرقل ذلك. وعلى خطّ المنافسة أيضاً، تُطرح أسماء بعض الوزراء السابقين، ومنهم كل من: وزير الصحة صالح الحسناوي، والتخطيط علي الشكري، والنقل سلام المالكي، كمرشحين مستقلين لشغل منصب الرئيس المستقيل.

> وضع الأكراد «فيتو» على أيّ مرشح له «جذوره العسكرية»

مصر

انطلاق خطّة «الانفتاح الإعلامي»: قيودٌ على التطبيل

تستمرّ حالة الترقب في أروقة المخابرات العامة، ولا سيما على مستوى إدارة الملف الإعلامي، الذي يتجه نحو تغييرات كبيرة تحملها خطة «الانفتاح الإعلامي». وهي خطة يدفع البدء بتطبيقها إلى جانب عوامل أخرى، إلى إرجاء التعديل الوزاري المنتظر حتى حسم مسألة وجود وزارة للإعلام من عدمه

القاهرة - **الأخبار**

بعد أيام على توقيف الضابط السابق، ياسر سليم، بدعوى إصداره شيكات بلا رصيد لمصلحة «المجموعة المتحدة» التي تملكها المخابرات العامة في مصر، وتدير عبرها المؤسسات الإعلامية والكيانات الإنتاجية المختلفة، أفرجت السلطات عن سليم، منهيةً اعتقاله الذي دام لأسبوع تقريباً في أعقاب توقيفه بطريقة مهينة وترحيله في سيارة شرطة إلى السجن. هذا الضابط، الذي عمل مع المشرف على المجموعة تامر مرسي إلى ما قبل أشهر، وآسَس شركة خاصة به، هو نفسه الذي استردّت منه الدولة ملايين الجنيهات خلال الأيام الماضية، ولا سيما مع صدور نفي رسمي عن أن التوقيف جاء على خلفية شيكات بلا رصيد كما تردّد إعلامياً، لكن إلى الآن لم تُعرف التهمة التي وُجّهت إليه، أو حتى مكان التحقيق معه واحتجازه.

التعامل مع سليم، الذي كان الجميع يتودّدون إليه بسبب نفوذه في إصدار أوامر الظهور والاستبعاد من الشاشات، بل إطلاق قنوات جديدة وإخفاء أخرى، كان بمثابة رسالة تحذير لكثيرين، بتردّد أن أسماءهم باتت على قوائم المنع من السفر، وجرى إبلاغهم بهذا الأمر حتى لا يتعرّضوا لمواقف محرجة في المطار خلال محاولة السفر ولو لقضاء عطلات. ووفقاً لمصادر مطلعة، فإن المخابرات استردّت خلال جلسات التحقيق الموسّعة مع سليم «كثيراً من المعلومات»، ربما أكثر من الأموال التي تمّ استردادها منه أو التي وعد بإعادتها قريباً. هكذا، خرج الضابط السابق بإفراج مشروط بقيود من بينها عدم الظهور في الأماكن العامة والحفلات، وكذلك تجنّب الحديث إعلامياً وبقاء ما حدث معه في التحقيق سراً، ولا سيما أنه اتُّهم بتسريب معلومات إلى أشخاص قريبين منه، بعدما اطلع عليها بحكم لقاءاته مع المسؤولين، ما تسبّب في إحراج للدولة.

في هذا الوقت، بدأت المخابرات، منذ السبت الماضي، بتطبيق خطة «الانفتاح الإعلامي»، بعد انتزاع صلاحيات من مدير مكتب رئيسها، المقدّم أحمد شعبان، الذي احتكر إدارة الملف سابقاً. الخطة بدأت بإطلاق برامج جديدة تتركّز على مشكلات المواطنين، وتسمح بانتقاد الوزراء إعلامياً كما كان يحدث من قبل، باستثناء وزيري الداخلية والدفاع. وهي تتضمّن تعليمات بظهور الوزراء على الشاشات بعدما مُنعوا من ذلك، إلى جانب التوسّع في استضافة المعارضين خاصة من النواب، لكن مع محاولة الحدّ من انتقاد الرئيس عبد الفتاح السيسي أثناء الحوارات معهم. أيضاً، سيكون بالإمكان استضافة بعض المعارضين على شاشة التلفزيون المصري، الذي سينتقل إلى تقديم برنامج «التوك شو» الرئيس فيه الإعلامي وائل الأبراشي، المحسوب شعبياً على المعارضة، علماً أن الأبراشي تعرّض لإقصاء متعمّد من مدير المخابرات، اللواء عباس كامل، بسبب غضب الأخير من تكراره الانتقادات اللاذعة.

اللافت في الخطة، التي بدأ تنفيذها بإطلاق شكل جديد وبرامج جديدة على شاشتَي «الحياة» و«cbc» المملوكتين بالكامل للمخابرات، هو إعادة تصدير اثنين من الداعمين بشدة للنظام وهما: بسمة وهبة (زوجة رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان علاء عابد، وهو ضابط سابق منهم بالتعذيب)، والمحامي خالد أبو بكر الذي لم يتوقف يومياً عن التملّق للسيسي ونظامه. وكانت وهبة أوقف برنامجها خلال شهر رمضان الماضي عند عرضه على قناة «القاهرة والناس» بسبب التجاوزات التي تخلّلته، قبل أن يصدر قرار بمنعها من ممارسة العمل الإعلامي لعام، لكنها بنفوذ زوجها باتت قاب قوسين أو أدنى من العودة، وعلى شاشة تحظى بنسبة مشاهدة كبيرة هي قناة «On tv».

رهان الأجهزة الجديد قائم على إعادة استقطاب الجمهور إلى الشاشات المصرية، بعدما صارت القنوات المحسوبة على جماعة «الإخوان المسلمين»، والتي تبثّ من تركيا، هي الأكثر مشاهدة. رهانٌ يتم في سبيل تحقيقه العمل على إحياء النَّفَس النقدي في إعلام الدولة، لكن من دون التوجّه إلى الرئيس. جرّاء ذلك، وبفعل عدم ثبات طريقة التعامل الرسمي مع الإعلام، سواء باتخاذ قرار بعودة وزارة الإعلام أم تسمية شخصيات تتولى رئاسة الهيئات الإعلامية، أرجئ التعديل الوزاري للحكومة، وسط ضبابية تطغى على المشهد.

> أُرجئ التعديل الوزاري بسبب الخلاف على إدارة ملف الإعلام

يرتكز التوجه الجديد على إعادة البرامج النافذة، منذ أجل جذب الجمهور الذي ذهب إلى قنوات «الإخوان» (أ ف ب)

إيران

باكراً دخلت إيران موسم الانتخابات، مع انتهاء تسجّل المرشّحين للبرلمان الـ11. الانتخابات التي من المقرر أن تجرى في 21 شباط/ فبراير 2020، تحيط بها أجواء صاخبة، نظراً إلى المرحلة الحساسة في البلاد، وإلى إمكانية انعكاس النتائج على الانتخابات الرئاسية. وكذلك احتمال أن يشهد البرلمان تغييرات في أحجام القوى، في ظلّ عزوف علي لاريجاني وترشّح محمد باقر قاليباف

عزوف لاريجاني وعارف... وعودة قاليباف
المحافظون الأوفر حظاً في الانتخابات البرلمانية

قاليباف يعدّ الخبار المحتمل لتولي رئاسة البرلمان كخليفة للاريجاني (أ ف ب)

طهران - **محمد خواجوني**

انتهت مهلة الترشح للانتخابات البرلمانية في إيران، إيذاناً بانطلاق التنافس على مقاعد السلطة التشريعية. وأمس، أعلن رئيس لجنة الانتخابات، جمال عرف، في ختام مهلة تسجيل المرشّحين، التي استمرت أسبوعاً واحداً، أن 16 ألفاً و145 مرشّحاً تسجّلوا لخوض الانتخابات البرلمانية في المناطق والعاصمة والخارج.

وأفاد بأن 248 شخصاً منهم هم نواب حاليّون، بينما بلغت نسبة النساء المترشحات 12% من إجمالي المرشّحين. وتنتهي الدورة العاشرة للبرلمان في 26 أيار/ مايو 2020، ومن المقرر أن يتم انتخاب 290 نائباً من 208 دوائر انتخابية. ونظراً إلى أن عدد الناخبين الذين تتوافر لديهم الشروط الكافية للإدلاء بأصواتهم يبلغ نحو 55 مليون ناخب، فإنه يتم انتخاب نائب واحد ليمثل 190 ألف شخص في المجلس النيابي. وأوضح وزير الداخلية، عبد الرضا رحماني فضلي أن أكثر من 85% من الانتخابات البرلمانية ستجرى بصورة إلكترونية، وبذلك فإنه سيتم تصغير 90% من المخالفات الانتخابية.

ويُعدّ عدم ترشّح الرئيس الحالي للبرلمان، علي لاريجاني، أهم الأحداث الانتخابية حتى الآن، إلى جانب عزوف رئيس تكتل «الأمل»، محمد رضا عارف، هو الآخر، عن الترشّح، وهو من أنصار حكومة الرئيس حسن روحاني. في المقابل، يعود إلى واجهة الحياة السياسية من بوابة الترشّح للبرلمان: محمد باقر قاليباف، الشخصية المحافظة البارزة، والذي ترشّح بوجه روحاني في الانتخابات الرئاسية، ويعارض حكومته اليوم، وشغل منصب عمدة طهران السابق. ولم يتكلّل ترشيح قاليباف للانتخابات الرئاسية ثلاث مرات بالنجاح، لكنه يصبو هذه المرة إلى ترؤس «مجلس الشورى الإسلامي» (البرلمان) عن طريق خوض الانتخابات العامة. وفي غياب لاريجاني وعارف، فإن قاليباف يعدّ الخيار المحتمل لتولي رئاسة البرلمان كخليفة للاريجاني، ولا سيما أن الكثير من التوقعات تشير إلى فوز المحافظين المعارضين للحكومة في الدورة المقبلة. واعلن قاليباف، في بيان الترشّح، أنه سيركّز جلّ اهتمامه على «مراقبة هذه الحكومة المرهقة ودفعها إلى العمل والنشاط في هذه السنة ونصف السنة المتبقية من عمرها، لكي لا تزداد الأوضاع المعيشية للناس سوءاً، والتمهيد لمجيء حكومة جهادية وفاعلة».

دراسة اهلية المرشّحين مثار جدل

وفقاً لقانون الانتخابات، فإن المرشّح للانتخابات التشريعية يجب أن لا يقلّ عمره عن 30 عاماً أو يزيد على 75 عاماً، كما عليه أن يحمل مؤهل الماجستير أو ما يعادله، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية، وأن يلتزم عملياً بالإسلام (لمن هو مسلم، حيث يوجد نواب غير مسلمين) والقانون الإسلامي وولاية الفقيه المطلقة، وأن يحمل الجنسية الإيرانية. وبعد الانتهاء من تسجيل المترشّحين، تتم دراسة أهليتهم على مرحلتين من قبل الهيئات التنفيذية المعينة من وزارة الداخلية، ومن ثم هيئات المراقبة التابعة لـ«مجلس صيانة الدستور»، تأييد الأخير لأهلية المرشّحين، سواء في الانتخابات التشريعية أم الرئاسية، يُعدّ دائماً واحدة من أكثر المراحل إثارة للجدل في مسار إجراء الانتخابات في إيران.

وشرح المتحدث باسم «صيانة الدستور»، عباس علي كدخدائي، لوسائل الإعلام، كيفية بتّ أهلية المترشحين، قائلاً: «لقد استخرجنا من القانون الحالي ثلاثة محاور رئيسة، وجعلناها أساساً ومعياراً لعملنا: الفساد الاقتصادي، والفساد الأخلاقي، ومناهضة النظام والثورة. تُعدّ هذه المحاور الرئيسة الثلاثة التي يعتمدها مجلس صيانة الدستور في بتّ الأهلية، ونصرّ عليها بقوة». وبصفة عامة، فإن «عدم الالتزام العملي» بالإسلام وولاية الفقيه المطلقة يُعدّ أهم سبب لرفض أهلية المرشحين لخوض السباق الانتخابي. ويقول الناقدون إن القانون الحالي للانتخابات يفتقد الصراحة والشفافية اللازمتين في ما يخص معايير تشخيص هذا الأمر، وإن «صيانة الدستور» يفسره كيفما يشاء. يذكر أن تعديل قانون الانتخابات كان محلّ نقاش بين البرلمان و«مجلس صيانة الدستور» منذ سنوات، لكنه لم يصل إلى نتيجة. ويقرّ كدخدائي بأن القانون الحالي يجب تعديله لكونه لا يواكب، و«مراقبة الانتخابات تواجه مشاكل عديدة».

> 16 ألفاً و145 مرشّحاً تسجّلوا لخوض التنافس على 290 مقعداً

افق التغيير

من المتوقّع أن تسهم الانتخابات البرلمانية المقبلة في تغيير تشكيلة القوى السياسية في البلاد بصورة جادة، وأن تنعكس نتائجها على الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في غضون أقلّ من سنة ونصف سنة. في الانتخابات السابقة، استطاعت القوى القريبة من الحكومة نيل كمّ لافت من الأصوات. على سبيل المثال، فإن جميع مقاعد طهران الـ30 ذهبت الى أنصار الحكومة وداعميها وتيار الوسط والإصلاحيين. حينها، فُسّر الأمر بتأثير «الأمل» الذي صنعه الاتفاق النووي قبل أيّ أمر آخر. لكن، وفي ظلّ تراجع مكانة الاتفاق بعد الانسحاب الأميركي منه، وإعادة فرض العقوبات، وتصاعد الانتقاد للأداء الاقتصادي لحكومة روحاني، فإن الوضع تبدّل خلال السنة الأخيرة. وعليه، يأمل المحافظون المعارضون للحكومة أن يتمكنوا في ظلّ المزاج الشعبي الجديد من تحقيق فوز جيّد في هذه الانتخابات، والإفادة من هذا الفوز كجسر لتحقيق النجاح في الانتخابات الرئاسية المقبلة. الاحتجاجات الأخيرة، التي اندلعت عقب رفع أسعار البنزين، أعطت زخماً أكبر للتيارات الناقدة للحكومة لكي تتحرّك في الانتخابات. وفي موازاة التنافس الحزبي، ينظر أنصار النظام في طهران إلى محطة الانتخابات كموسم لتأكيد الطابع الجمهوري للنظام، إزاء عودة «الدعاية السلبية» التي حصدتها البلاد مما رافق الاحتجاجات وأعمال العنف الأخيرة، ولا سيما مع استمرار المواجهة مع الإدارة الأميركية.

التجديد النصفي لـ«خبراء القيادة»

بالتزامن مع انتخابات الدورة الـ11 للبرلمان، تجرى انتخابات التجديد النصفي للدورة الخامسة لـ«مجلس خبراء القيادة» في محافظات: طهران وخراسان الرضوية وخراسان الشمالية وفارس وقم. وكانت انتخابات «خبراء القيادة» قد أقيمت قبل ثلاث سنوات بالتزامن مع الانتخابات العاشرة للبرلمان، لكن مذاك توفي عدد من أعضاء المجلس، أشهرهم: أكبر هاشمي رفسنجاني ومحمود هاشمي شاهرودي. ويتمتع «خبراء القيادة» بصلاحية عزل وتنصيب الولي الفقيه، وانتخاب خَلَف له في حالة وفاته. وهذا المجلس، وفقاً للقانون، يجب أن يراقب أداء المرشد الأعلى أو «القائد» كما يعرف في الجمهورية الإسلامية. وتقام انتخابات المجلس كلّ 8 سنوات، فيما تجرى انتخابات البرلمان كل 4 سنوات.

تقرير

أسبوع حاسم أمام ماكرون:
توقعات بفوضى كبيرة اليوم

اتّسع نطاق التعبئة في فرنسا خلال اليومين الماضيين، ضد إصلاح نظام التقاعد في محاولة لجعل الحكومة ترضخ لمطالب المحتجين، في وقت من المتوقّع حصول فوضى كبيرة اليوم، لا سيما أن مناطق كثيرة تشهد شللاً منذ بدء الاحتجاجات يوم الخميس الماضي

يتوقّع الفرنسيون حصول فوضى كبيرة في وسائل النقل المشترك، اليوم، خصوصاً في المنطقة الباريسية التي تشهد شللاً منذ أربعة أيام، جرّاء إضراب احتجاجاً على مشروع إصلاح نظام التقاعد الذي تدافع عنه الحكومة. ويخشى عدد من الخبراء الاقتصاديين في فرنسا أن يطول الإضراب وأن يخسر التجار، وأن يحصل إغلاق طرق ونقص في الوقود، ما سيؤثر في الحركة الاقتصادية بشكل أكبر أثناء فترة الأعياد.

وخلال اليومين الماضيين، اتسع نطاق التعبئة في محاولة لجعل الحكومة ترضخ لمطالب المحتجين، وتجلّت السبت في تظاهرات عدّة مع استمرار الاضطرابات في قطاع النقل العام، وذلك قبل اختبار قوة جديد الثلاثاء. وقال الأمين العام لنقابة «القوى العاملة» إيف فيريه: «لقد سدّدنا ضربة قوية، ووُلدت ديناميكية»، قبل أن يحدد تجمع النقابات موعداً جديداً للتعبئة في العاشر من كانون الأول/ديسمبر.

ويأمل المعارضون الأكثر تشدداً في أن تطول الحركة الاحتجاجية، وأن يتمّ إغلاق البلاد كما حصل في كانون الأول/ديسمبر 1995، حين تسبّبت الحركة الاحتجاجية ضد إصلاحات النظام التقاعدي في شلّ وسائل النقل المشترك لثلاثة أسابيع وأرغمت الحكومة على التراجع.

في مقابل ذلك، تبدو الأيام المقبلة حاسمة بالنسبة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي جعل من «تحوّل» فرنسا هدفاً لعهده. ومن أجل إنقاذ مشروع الإصلاح الذي تعهّد بإنجازه خلال الحملة التي سبقت انتخابه رئيساً عام 2017، أجريت مشاورات طوال عطلة نهاية الأسبوع، قبل أسبوع حاسم وتظاهرات جديدة الثلاثاء. كذلك، اجتمع ماكرون، مساء أمس في قصر الإليزيه، مع رئيس الوزراء إدوار فيليب والوزراء المعنيين بالملف. وسيقدّم المفوّض الأعلى لإصلاح نظام التقاعد جان بول دولوفوا برقفة وزيرة الصحة أنييس بوزان، اليوم، خلاصات مشاوراته الطويلة للهيئات الاقتصادية. وأخيراً، سيعرض رئيس الحكومة الأربعاء تفاصيل مشروعه.

وأمس، كانت لا تزال حركة النقل خفيفة، إذ يجري تسيير قطار سريع واحد من أصل ستة، على سبيل المثال، فيما أُغلق 14 خط مترو من أصل 16 في باريس. ويتوقع أن يكون الوضع كارثياً، اليوم، في محطات القطارات في المنطقة الباريسية، في الوقت الذي طلبت فيه الشركة الوطنية للسكك الحديد من الركاب تجنّب بعض المحطات، حيث يبدو تدفق الركاب الكثيف المتوقع «خطيراً جداً» على سلامة الناس. يأتي ذلك فيما دعت الشركة ثلاث نقابات لسكك الحديد إلى توسيع نطاق الإضراب، بدءاً من اليوم.

في غضون ذلك، تواجه أمس في صحيفة «لو جورنال دو ديمانش»، إدوار فيليب مع معارضه الرئيسي في هذا الملف، أمين عام الكونفدرالية العامة للعمل فيليب مارتينيز، الذي أعطته الاحتجاجات الحاشدة التي بدأت الخميس بنزول أكثر من 800 ألف متظاهر على الشارع، زخماً شديداً. وحذّر رئيس الحكومة، في تصريحات نشرتها الصحيفة، من أنه «إذا لم نقم بإصلاح عميق وتدريجي، اليوم، سيقوم بذلك شخص آخر غداً بشكل عنيف، فعلاً عنيف». وأشار إلى أنه «مصمّم» على قيادة مشروع نظام التقاعد الشامل «حتى الانتهاء منه». وردّ النقيب في مقابلة طويلة، بالقول: «سنصمد حتى سحب» مشروع الإصلاح، الذي لا يتضمّن «أي شيء جبّد». ويُتوقع أن يشهد، يوم غد، إضرابات وتظاهرات كبيرة. ورفض مارتينيز فرضية الانتقال، خلال 10 أو 15 عاماً، من الأنظمة الحالية إلى النظام المستقبلي، إذ قال: «ستكون (الإجابة) كلّا».

> يخشى العاملون في مجال التجارة والسياحة من تداعيات حركة الاحتجاجات التي قد تطول

ويخشى العاملون في مجال التجارة والسياحة من تداعيات حركة الاحتجاجات الاجتماعية التي يُرجّح أن تطول، لا سيما أنهم سبق أن عانوا، في أواخر عام 2018، من الأزمة غير المسبوقة لمحتجّي «السترات الصفر»، الذين بدأت تحركاتهم منذ أكثر من عام ضد سياسة الحكومة الضريبية والاجتماعية. وفعلاً، كان قد أدى بمعدّل 30% في النشاط الاقتصادي، بحسب منظمة تضمّ ممثلين عن 26 ألف محل تجاري و200 ألف موظف.

(الأخبار، أ ف ب)

جرت السبت تظاهرات عدة مع استمرار الاضطرابات في قطاع النقل العام (أ ف ب)

تقرير

روحاني يعرض «موازنة الصمود»

قدّم الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أمس، موازنة حكومته للعام الإيراني المقبل (يبدأ في 21 آذار/ مارس 2020)، بقيمة 4,845 تريليونات ريال إيراني (أكثر من 36 مليار دولار حسب سعر الصرف في الأسواق)، بأقلّ اعتماداً على النفط في تاريخ البلاد. ووصف روحاني الموازنة بأنها «موازنة المقاومة والصمود» في وجه العقوبات الأميركية، مشيراً إلى أنها تتضمّن زيادة رواتب موظفي القطاع العام بنسبة 15%، واستثمارات روسية تدخل 5 مليارات دولار إلى البلاد. وتُعدّ الموازنة الجديدة أكبر بـ 10% من ميزانية السنة المالية الجارية، قياساً بالعملة المحلية. وبحسب التقارير الإعلامية المحلية، فإن التقديرات الأولية لمبيعات النفط في الموازنة تتراوح بين 500 ألف ومليون برميل يومياً، علماً بأن طهران كانت تنتج يومياً أكثر من 2,5 مليون برميل، قبل العقوبات. وإذ أقر الرئيس الإيراني بالمشاكل التي تواجهها قطاعات النفط والمصارف جراء العقوبات، شدد على أهمية الصناعات الأخرى في البلاد، وقال: «بخلاف ما اعتقده الأميركيون بأن اقتصاد بلادنا سيواجه مشكلات جراء ضغط العقوبات، نشكر الله أننا اخترنا المسار الصحيح... ونمضي إلى الأمام».

(رويترز، أ ف ب)

تقرير

هجوم فلوريدا لا يهزّ تحالفات ترامب:
«الإرهاب» ليس سعودياً

سلّط هجوم فلوريدا، على يد ضابط سعودي، مجدداً الضوء على المسار المُعقّد الذي يحكم العلاقات الأميركية ـ السعودية، فضلاً عن كونه أعاد الجدل، أميركياً، في شأن تصنيفات الإرهاب. مسألة لا يعني الإدارة الحالية حصراً بل هو متواصل منذ هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 (شارك في تنفيذها 15 مواطناً سعودياً من أصل 19)، التي افتتحت واشنطن على إثرها «الحرب على الإرهاب»

لم يكد يمرّ يومان على حادثة إطلاق النار في قاعدة بينساكولا الجوية التابعة لسلاح البحرية في فلوريدا على يد محمد الشمراني (21 عاماً)، الملازم الثاني في سلاح الجو الملكي السعودي والمتدرّب في البحرية، حتى اكتملت الرواية الرسمية لإدارة الأميركية، لتكشف من جديد الدينامية التي تحكم العلاقات بين الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وقيادة المملكة: إجهاض أيّ اقتراح يدعو إلى مساءلة الرياض، عقب الهجوم، أعلن ترامب أنه تلقّى اتصالاً من الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز، الذي سعى إلى التأكد من أن هذه الحلقة، كما سابقاتها، لن تؤدي إلى أيّ تصدّع في العلاقات بين البلدين. يوم السبت، وبينما كان متوجّهاً إلى فلوريدا لحضور حفل تبرّعات لـ«المجلس الإسرائيلي ـ الأميركي»، أشار ترامب إلى أن الملك السعودي وولي عهده، محمد بن سلمان، «سيساعدان آسر (الضحايا) بشكل عظيم»، من دون أن يحدّد أوجه المساعدة، أو يأتي على ذكر كلمة «إرهاب». في اليوم ذاته، بدا وزير الدفاع، مارك إسبر، أكثر وضوحاً؛ قال صراحةً إنه غير مستعدّ، في هذه المرحلة، لوصم هجوم فلوريدا بـ«الإرهاب»، إذ يمكن إلحاقه بحوادث إطلاق النار الجماعي التي تودي، سنوياً، بحياة الآلاف في الولايات المتحدة. لكن الوزير عاد ليعلن، يوم أمس، أنه وجّه «البنتاغون» لمراجعة الإجراءات المتعلقة بأمن القواعد العسكرية، وطلب إليه أيضاً «مراجعة إجراءاتنا المتعلقة بالفحص» قبل مجيء الجنود الأجانب من بلدان أخرى بغرض التدريب، واصفاً البرامج التدريبية بـ«المهمة جداً لأمننا القومي». وعطفاً على ما قاله الوزير الأميركي، خلُص «مكتب التحقيقات الفدرالي» (اف بي آي)، إلى القول إن الضابط السعودي تصرّف بمفرده حين قتل ثلاثة بحارة وأصاب ثمانية أشخاص، بينهم عنصران في الشرطة، مؤكداً أن «الحكومة السعودية تعهّدت بالتعاون بشكل كامل مع تحقيقنا».

وأفادت «نيويورك تايمز»، نقلاً عن مصدر مطّلع على التحقيق، بأن الشمراني عرض مقاطع فيديو لحوادث إطلاق نار جماعي أمام آخرين كي يشاهدوها خلال حفل عشاء في الليلة التي سبقت تنفيذ هجومه. كذلك، ذكر موقع مجموعة «سايت» الأميركية لمراقبة الحركات الجهادية أن مطلق النار نشر بياناً مقتضباً عبر «تويتر» قبل الحادث، يقول فيه «أنا ضد الشر، وأميركا غموماً تحولت إلى دولة شر». وكتب: «أنا لست ضدكم لأنكم فقط من الأميركيين، أنا لا أكرهكم بسبب حرياتكم، أكرهكم لأنكم كلّ يوم تدعمون وتمولون وترتكبون جرائم ليس فقط ضد المسلمين، بل كذلك ضد الإنسانية». وتم حذف الحساب حيث ورد المنشور الذي ندّد كذلك بالدعم الأميركي لإسرائيل، وتضمّن اقتباساً للزعيم الراحل لتنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن. وفي أعقاب العملية، تم اعتقال ستة سعوديين، بينهم ثلاثة شوهدوا وهم يصوّرون الهجوم بأكمله، بحسب ما أفادت «نيويورك تايمز»، نقلاً عن شخص مطّلع على التحقيقات الأولية. أما الثلاثة الآخرون، فقد وصلوا إلى الولايات المتحدة برفقة الشمراني واستقروا في مواقع تدريب في لويزيانا وأوكلاهوما، على ما ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» نقلاً عن مصادر لم تسمّها.

ولا يمكن قراءة ردّ الفعل الأميركي الأخير، بمعزل عن موقف الإدارة إزاء جريمة اغتيال جمال خاشقجي، حين وضعت الاستخبارات المركزية الأميركية على مكتب الرئيس ما يؤكّد ضلوع ابن سلمان في حادثة القنصلية، لكن ترامب رفض الخلاصات هذه، وأفشل كلّ مساعي الكونغرس لخفض المساعدات العسكرية الأميركية للمملكة. ثم جاء هجوم بينساكولا، القاعدة التي أُسّست في عام 1985 خصوصاً من أجل الطلاب السعوديين، ليعيد تأكيد الميل المستمر نحو حماية العلاقة الثنائية. بالنسبة إلى الإدارة الأميركية، فإن حساب التفاضل والتكامل بسيط: السعودية ليست ضرورية لإمدادات النفط العالمية فحسب ـ على رغم أنها لم تعد كذلك بالنسبة إلى الولايات المتحدة ـ بل هي، بنظر الأميركيين، القوة الإقليمية الوحيدة القادرة على مواجهة إيران. من هنا، فإن الحادث الأخير لا يُتوقّع، كما بات واضحاً، أن يؤثر في مسار العلاقات الوثيقة بين الرياض وواشنطن، مع سعي الحكومتين إلى تعزيز التعاون الدبلوماسي والعسكري لمواجهة الجمهورية الإسلامية. النتيجة، بحسب ما يرى مسؤولون سابقون في إدارة ترامب يمكن اعتبارها بمثابة رفض لأيّ نقد يمكن أن يضعف هذا الترابط، وخصوصاً أن الرئيس الأميركي سارع إلى طمأنة حلفائه إلى أن العلاقات ستستمر على النحو المعتاد، ما طرح، بحسب «نيويورك تايمز»، تساؤلات حول كيفية تصنيف حوادث إطلاق النار، وكيفية استجابة الإدارة إذا ما كان المهاجم إيرانياً مثلاً، أو مهاجراً من المكسيك.

(الأخبار)

> قال إسبر إنه غير مستعدّ، في هذه المرحلة، لوصم هجوم فلوريدا بـ«الإرهاب»

العالم
تقرير

شكلت زيارة ترامب الى افغانستان فاتحة لاستئناف المفاوضات بين واشنطن و«طالبان» (أ ف ب)

واشنطن ــ «طالبان»: استكمال المفاوضات من حيث توقّفت

مثّلت الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للعاصمة الأفغانية كابول، نهاية الشهر الماضي، وحديثه عن رغبة لدى حركة «طالبان» في التوصل إلى اتفاق مع الأميركيين، فاتحةً، على ما يبدو، لاستئناف المفاوضات بين الجانبين. وفيما لم يتّضح بعد مسار المحادثات التي أعيد إحياؤها أول من أمس بعد ثلاثة أشهر من تعليقها، أشارت قطر، بحسب ما نقلت أنس حقاني، شقيق نائب زعيم الحركة في المحادثات، وفق ما أكّد شاهين. وكان حقاني معتقلاً لدى الحكومة الأفغانية التي أفرجت عنه الشهر الماضي ضمن صفقة تبادل معتقلين، أفرجت بموجبها الحركة الأفغانية عن أستاذ أميركي وزميله الأوسترالي.

وفي أيلول/ سبتمبر الماضي، حين كان الطرفان على وشك التوصل إلى اتّفاق سلام يؤسّس لمرحلة الانسحاب الأميركي من أفغانستان، ويمهّد لإجراء مفاوضات مباشرة بين «طالبان» والحكومة الأفغانية، قرّر ترامب الانسحاب من المفاوضات، لأسباب لم تتضح لغاية الآن. وفي التفاصيل، أشار مصدر أميركي مطّلع على المفاوضات إلى أن واشنطن «انضمت مجدداً إلى المحادثات يوم (السبت) في الدوحة»، والتي «ستركّز على خفض العنف، وهو ما سيؤدي إلى مفاوضات أفغانية داخلية ووقف لإطلاق النار». من جهته، شدّد وزير الدفاع الأميركي، مارك إسبر، في حديث إلى قناة «فوكس نيوز»، يوم أمس، على أن «السبيل الوحيد لإحراز تقدّم» في الحرب الدائرة في أفغانستان، منذ وقت طويل، «سيكون من خلال تسوية سياسية» مع حركة «طالبان» وحكومة كابول. ورحّبت الأخيرة باستئناف المفاوضات، إذ قال الناطق الرئاسي إن الحكومة الأميركية أطلعت نظيرتها الأفغانية على مباحثات السلام التي انطلقت السبت مع «طالبان»، وذكر أنها ستتناول قضايا؛ بينها الحدّ من العنف في أفغانستان، وتنفيذ وقف إطلاق النار.

> شدّد إسبر على ضرورة عقد تسوية سياسية بين «طالبان» وحكومة كابول

وكالتها الرسمية للأنباء «قنا»، إلى انطلاق «الجولة العاشرة» من المفاوضات، لافتة إلى أنها «تأتي استكمالاً للمحادثات السابقة التي جرت بينهما، والتي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان». في الإطار ذاته، أكّد الناطق باسم «طالبان» في قطر، سهيل شاهين، عبر «تويتر»، استئناف المحادثات «من حيث توقّفت»، مشيراً إلى أنها «تمحورت حول توقيع اتفاق ومواضيع ذات صلة»، على أن «تتواصل غداً (أمس)». وبدت لافتة مشاركة

تسليماً بقضاء الله وقدره ننعى إليكم
فقيدتنا الغالية المرحومة
الحاجة فاطمة جواد خليفة
(أم حيدر)
حرم الحاج علي حيدر خليفة
(أمين عام اتحاد نقابات العمال المستخدمين في الجنوب)
أولادها: الأستاذ حيدر (مدير ثانوية الصرفند)
المهندس حسين والمهندس جواد
أشقاؤها: الوزير الدكتور محمد
الدكتور حسين (رئيس بلدية الصرفند سابقاً) والأستاذ علي
تقبل التعازي في بيروت
اليوم الإثنين الواقع فيه ٩ كانون الأول ٢٠١٩ من الساعة الثالثة ظهراً
حتى السادسة مساءً في قاعة جمعية التخصص والتوجيه العلمي - بيروت.
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات فريحة Freiha
تؤمن إعلاناتكم في كافة المناطق
info@publifreiha.com
01 201 740
01 200 830
الأشرفية
سامين ومار متر

وفيات

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب خضر محمد الحسيني لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1039 شمسطار.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب عباس حسين المستراح لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1117 طاريا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب علي قاسم شرف الدين شهادة قيد تأمين بدل ضائع لبنك صباغ والفرنسي للشرق الاوسط فرنسبنك بالعقار 4939 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلب نضال زياد ذبيان بوكالته عن ريما فاضل نصر الدين بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلة عن زوجها سرجون حافظ ابو حمدان سندي ملكية بدل ضائع للعقار 1120 عينبال.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

قرار رقم 2019/165
ان القاضي العقاري في محافظة لبنان الشمالي
بناء على المذكرة رقم 2004/21 تاريخ 12 حزيران 2004
بناء على كتاب حضرة مدير عام الشؤون العقارية بالموافقة على إعادة تكوين محضر التحديد المفقود العائد لمنطقة بقاعكفرا العقارية على نفقة الادارة.
بناء على احكام المرسوم الاشتراعي رقم 186 تاريخ 15 آذار 1962.
يقرر ما يأتي:
أولاً: اعادة تكوين محضر التحديد العائد للعقارات رقم:
3685- 3686- 3687- 3689- 3690- 3691- 3692- 3693- 3694- 3695- 3736- 3774- 3798- 3813- 3818- 3838- 3839- 3840- 3841- 3842- 3843- 3844- 3846- 3849- 3850- 3851- 3856- 3857-3858- 3859- 3860- 3862- 3864- 3865- 3866- 3867- 3868- 3870- 3871- 3875- 3876- 3880- 3881- 3882- 3884- 3889- 3894- 3897- 3898- 3899- 3900- 3901 - 3910- 3914- 3919- 3920- 3930- 3950- 3956- 3957- 3961- 3962- 3963- 3964- 3967- 3973- 3974- 3979- 3980- 3984- 3985- 4009- 4013- 4019- 4020- 4023- 4026- 4028- 4029- 4030- 4031- 4032- 4033- 4034- 4035- 4037- 4038- 4039- 4040- 4041- 4042- 4044- 4049- 4050- 4053- 4059- 4060- 4065- 4066- 4068- 4072- 4079- 4080- 4081- 4082- 4086- 4087- 4088- 4089- 4093- 4095- 4098- 4100- 4108- 4101- 4102- 4103- 4107- 4108- 4112- 4114- 4115- 4116- 4117- 4131- 4132- 4143- 4144- 4155- 4156- 4157- 4158- 4161- 4164- 4165- 4166- 4167- 4169- 4177- 4178- 4179- 4180- 4181- 4185- 4187- 4188- 4189- 4190- 4191- 4192- 4193- 4195- 4196- 4200- 4202- 4203- 4207- 4208- 4209- 4213- 4216- 4218- 4216- 4219- 4221- 4229- 4232- 4233- 4237- 4238- 4240- 4244- 4246- 4264- 4273- 4277- 4279.
من منطقة بقاعكفرا العقارية قضاء بشري وذلك بالصورة القضائية.
ثانياً: تكليف فرقة اعادة التكوين المؤلفة من المساح:
ندره كنعان بالانتقال الى موقع العقار مزودة بخريطة التحديد والكشف عليها بحضور المختار والمالكين المجاورين وبانجاز عملية اعادة التكوين طبقاً للمادة الثامنة من المرسوم الاشتراعي رقم 77/37 التي تحيل الى احكام القرار 186 تاريخ 15 آذار 1926.
ثالثاً: ابلاغ هذا القرار من المراجع التالية:
أ - حضرة محافظ الشمال.
ب - حضرة مدير عام الشؤون العقارية.
ت : حضرة رئيس دائرة المساحة في الشمال.
د: حضرة رئيس بلدية بقاعكفرا
ه: حضرة مختار بلدة بقاعكفرا
رابعاً: نشر خلاصة هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي الجرائد التالية: الأخبار - الديار - الجمهورية.
خامساً: احالة هذا القرار لحضرة مدير عام الشؤون العقارية للتفضل بالايعاز لمن يلزم لنشره وذلك طبقاً لمذكرة تاريخ 2004/12/17
قرار صدر في طرابلس بتاريخ: 2019/11/7
القاضي العقاري في محافظة الشمال
تراز غسان مقوم
التكليف 1949

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/10/2 على المتهم أحمد إبراهيم إسكندراني جنسيته فلسطيني رقم الملف 935 رقم البيان الإحصائي 597 محل إقامته صبرا وشاتيلا والدته عائدة عمره 1982 أوقف غيابياً بتاريخ 2019/3/19 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة لبنانية غرامة. وفقاً للمواد 126 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/10/7
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1954

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/10/2 على المتهم محمد صبحي زعيتر جنسيته لبناني سجل 153/ مقنه محل اقامته الفنار - الزعيترية والدته سول مارنيا عمره 1990 أوقف غيابياً بتاريخ 2018/5/11 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة لبنانية غرامة. وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/10/7
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1954

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/10/16 على المتهم محمد أحمد الهبطة جنسيته فلسطيني ملف 19550/851 محل اقامته دوحة عرمون شارع عرمون مقابل الملا والدته مريم عمره 1978 أوقف غيابياً بتاريخ 2019/2/19 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة لبنانية غرامة. وفقاً للمواد 126 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/10/17
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1954

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/10/9 على المتهم علي مصطفى قصاص جنسيته لبناني محل اقامته بعلبك الشراونة قرب خزانات المياه والدته فهده عمره 1969 أوقف غيابياً بتاريخ 2019/4/25 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة لبنانية غرامة. وفقاً للمواد 126 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/10/10
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1954

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.

إعلانات رسمية

لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/10/16 على المتهم حسين وجيه زعيتر جنسيته لبناني سجل 24/ ريحا محل اقامته حي السلم والدته منيرة عمره 1994 أوقف غيابياً بتاريخ 2018/3/6 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة لبنانية غرامة. وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/10/16
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1954

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/10/2 على المتهم زياد ذبيان بوكالته عن ريما فاضل نصر الدين بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلة عن زوجها سرجون حافظ ابو حمدان سندي ملكية بدل ضائع للعقار 1120 عينبال.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

قرار رقم 2019/165
ان القاضي العقاري في محافظة لبنان الشمالي
بناء على المذكرة رقم 2004/21 تاريخ 12 حزيران 2004
بناء على كتاب حضرة مدير عام الشؤون العقارية بالموافقة على إعادة تكوين محضر التحديد المفقود العائد لمنطقة بقاعكفرا العقارية على نفقة الادارة.
بناء على احكام المرسوم الاشتراعي رقم 186 تاريخ 15 آذار 1962.
يقرر ما يأتي:
أولاً: اعادة تكوين محضر التحديد العائد للعقارات رقم:
3685- 3686- 3687- 3689- 3690- 3691- 3692- 3693- 3694- 3695- 3736- 3774- 3798- 3813- 3818- 3838- 3839- 3840- 3841- 3842- 3843- 3844- 3846- 3849- 3850- 3851- 3856- 3857-3858- 3859- 3860- 3862- 3864- 3865- 3866- 3867- 3868- 3870- 3871- 3875- 3876- 3880- 3881- 3882- 3884- 3889- 3894- 3897- 3898- 3899- 3900- 3901 - 3910- 3914- 3919- 3920- 3930- 3950- 3956- 3957- 3961- 3962- 3963- 3964- 3967- 3973- 3974- 3979- 3980- 3984- 3985- 4009- 4013- 4019- 4020- 4023- 4026- 4028- 4029- 4030- 4031- 4032- 4033- 4034- 4035- 4037- 4038- 4039- 4040- 4041- 4042- 4044- 4049- 4050- 4053- 4059- 4060- 4065- 4066- 4068- 4072- 4079- 4080- 4081- 4082- 4086- 4087- 4088- 4089- 4093- 4095- 4098- 4100- 4108- 4101- 4102- 4103- 4107- 4108- 4112- 4114- 4115- 4116- 4117- 4131- 4132- 4143- 4144- 4155- 4156- 4157- 4158- 4161- 4164- 4165- 4166- 4167- 4169- 4177- 4178- 4179- 4180- 4181- 4185- 4187- 4188- 4189- 4190- 4191- 4192- 4193- 4195- 4196- 4200- 4202- 4203- 4207- 4208- 4209- 4213- 4216- 4218- 4216- 4219- 4221- 4229- 4232- 4233- 4237- 4238- 4240- 4244- 4246- 4264- 4273- 4277- 4279.
من منطقة بقاعكفرا العقارية قضاء بشري وذلك بالصورة القضائية.
ثانياً: تكليف فرقة اعادة التكوين المؤلفة من المساح:
ندره كنعان بالانتقال الى موقع العقار مزودة بخريطة التحديد والكشف عليها بحضور المختار والمالكين المجاورين وبانجاز عملية اعادة التكوين طبقاً للمادة الثامنة من المرسوم الاشتراعي رقم 77/37 التي تحيل الى احكام القرار 186 تاريخ 15 آذار 1926.
ثالثاً: ابلاغ هذا القرار من المراجع التالية:
أ - حضرة محافظ الشمال.
ب - حضرة مدير عام الشؤون العقارية.
ت : حضرة رئيس دائرة المساحة في الشمال.
د: حضرة رئيس بلدية بقاعكفرا
ه: حضرة مختار بلدة بقاعكفرا
رابعاً: نشر خلاصة هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي الجرائد التالية: الأخبار - الديار - الجمهورية.
خامساً: احالة هذا القرار لحضرة مدير عام الشؤون العقارية للتفضل بالايعاز لمن يلزم لنشره وذلك طبقاً لمذكرة تاريخ 2004/12/17
قرار صدر في طرابلس بتاريخ: 2019/11/7
القاضي العقاري في محافظة الشمال
تراز غسان مقوم
التكليف 1949

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/10/2 على المتهم أحمد إبراهيم إسكندراني جنسيته فلسطيني رقم الملف 935 رقم البيان الإحصائي 597 محل إقامته صبرا وشاتيلا والدته عائدة عمره 1982 أوقف غيابياً بتاريخ 2019/3/19 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة لبنانية غرامة. وفقاً للمواد 126 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/10/7
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1954

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/10/2 على المتهم محمد صبحي زعيتر جنسيته لبناني سجل 153/ مقنه محل اقامته الفنار - الزعيترية والدته سول مارنيا عمره 1990 أوقف غيابياً بتاريخ 2018/5/11 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة لبنانية غرامة. وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/10/7
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1954

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/10/16 على المتهم حسين وجيه زعيتر جنسيته لبناني سجل 24/ ريحا محل اقامته حي السلم والدته منيرة عمره 1994 أوقف غيابياً بتاريخ 2018/3/6 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة لبنانية غرامة. وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/10/16
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1954

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/10/16 على المتهم محمد أحمد الهبطة جنسيته فلسطيني ملف 19550/851 محل اقامته دوحة عرمون شارع عرمون مقابل الملا والدته مريم عمره 1978 أوقف غيابياً بتاريخ 2019/2/19 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة لبنانية غرامة. وفقاً للمواد 126 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/10/17
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1954

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/10/9 على المتهم علي مصطفى قصاص جنسيته لبناني محل اقامته بعلبك الشراونة قرب خزانات المياه والدته فهده عمره 1969 أوقف غيابياً بتاريخ 2019/4/25 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة لبنانية غرامة. وفقاً للمواد 126 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/10/10
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1954

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.

تقدم العروض للاشتراك في المزايدة العمومية وفق دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه لدى أمينة السر السيدة مريم تقش.
تسلم طلبات الاشتراك والعروض الى قلم الدائرة الادارية المشتركة في الادارة المركزية قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء المزايدة.
بيروت في 3 كانون الأول 2019
رئيس الجامعة اللبنانية
فؤاد ايوب
التكليف 1959

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء علب وصل وعلب طرف 66 و150 لف، موضوع استدراج العروض رقم ث4/6740 تاريخ 2019/7/11، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/1/10 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 4 كانون الأول 2019
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1961

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بانه قد تم تعديل مهلة استقصاء الاسعار لصيانة غرف بالتحكم وإطارات فلاتر هواء المولد والشبك على المشعات وأنابيب مياه التبريد على المجموعتين الاولى والثانية في معمل صور.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستقصاء العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة مجاناً من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً ان آخر موعد لتقديم العروض أصبح نهار الجمعة الواقع في 2019/12/13 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11,00 قبل الظهر.
بيروت في 4 كانون الأول 2019
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1962

إعلان
إعلان عن مزايدة عمومية لتلزيم استثمار كافيتريا
في كل من المعاهد والمدارس الفنية التالية
معهد شحيم الفني ـ المعهد الفني التربوي معركة - معهد رومين الفني - مدرسة المتين الفنية - معهد الشويفات الفني
في تمام الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه 2019/12/26، يجري الصندوق الداخلي في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني مزايدة عمومية لتلزيم استثمار كافيتريا في كل من المعاهد الفنية المذكورة أعلاه.
تقدم العروض إلى قلم الصندوق الداخلي للتعليم المهني والتقني في الدكوانة وفقاً لدفتر الشروط الخاص والمعد لهذه الغاية والذي يمكن الحصول عليه من قلم الصندوق على ان تصل هذه العروض قبل الساعة الثانية عشرة من دوام آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء المزايدة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
الدكوانة في: 2 كانون الأول 2019
رئيسة مجلس إدارة الصندوق الداخلي
المديرة العامة للتعليم المهني والتقني
بالتكليف
د. هنادي بري
التكليف 1963

إعلان
إعلان عن مزايدة عمومية لتلزيم استثمار كافيتريا
في كل من المعاهد والمدارس الفنية التالية
- معهد البداوي الفني
- مدرسة وحلة الفنية
- مجمع أرض جلول المهني - المعهد الفني التربوي بئر حسن - مدرسة ومعهد بنت جبيل الفني
في تمام الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/12/24، يجري الصندوق الداخلي في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني مزايدة عمومية لتلزيم استثمار كافيتريا في كل من المعاهد الفنية المذكورة أعلاه.
تقدم العروض في قلم الصندوق الداخلي للتعليم المهني والتقني في الدكوانة وفقاً لدفتر الشروط الخاص والمعد لهذه الغاية والذي يمكن الحصول عليه من قلم الصندوق على ان تصل هذه العروض قبل الساعة الثانية عشرة من دوام آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء المزايدة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
الدكوانة في: 2 كانون الأول 2019
رئيسة مجلس إدارة الصندوق الداخلي
المديرة العامة للتعليم المهني والتقني
بالتكليف
د. هنادي بري
التكليف 1965

إعلان تلزيم
تجري لجنة المناقصات في الجامعة اللبنانية المناقصة العامة لتلزيم تقديم تجهيزات مخبرية لمختبري الفيزياء والكيمياء لزوم كلية العلوم - الفرع الرابع على أساس سعر يقدمه العارض وذلك في مبنى الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية - المبنى الزجاجي المتحف.
اليوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/1/14 الساعة 15,30 لصالح الجامعة اللبنانية - كلية العلوم - الفرع الرابع.
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذين يمكن الإطلاع والحصول عليه لدى أمانة السر خلال الدوام الرسمي.
العنوان: حوش الامراء - زحلة.
مكتب: أمين السر - برنادیت سماحه
يجب أن تصل العروض وطلبات الاشتراك في المناقصة إلى قلم الدائرة الإدارية المشتركة في رئاسة الجامعة اللبنانية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لاجراء المناقصة وذلك خلال الدوام الرسمي.
بيروت في 4 كانون الأول 2019
رئيس الجامعة اللبنانية
فؤاد حسين ايوب
التكليف 1969

إعلان
تعلن كهرباء لبنان عن تنظيم استدراج عروض لإجراء مزايدة لبيع مواد غير صالحة للاستعمال موجودة في عدد من دوائر الجنوب التابعة لمديرية التوزيع في المناطق ومستودع الغاز ومعمل الذوق.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 20/ ل.ل.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2020/1/10 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11,00 قبل الظهر.
بيروت في 5 كانون الأول 2019
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1972

مناقصة عامة
رقم 4932/م ع إ/ م م/3
الساعة الحادية عشرة من نهار الأربعاء الواقع في 2019/12/18 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة الهندسة في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: توسيع ردمة الشرف في قاعة إبراهيم بطرس في الكلية الحربية.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 1457/ م ع إ/ م هـ /د ع تاريخ 2018/8/13.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة الهندسة في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - البرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
البرزة في 2019/12/4
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للادارة
التكليف 1975

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت يبلغ الى المطلوب ابلاغه
الصندوق القومي العربي مجهول محل الاقامة
عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2019/1497 إنذاراً إجرائياً موجهاً إليكم من طالب التنفيذ فرست ناشونال بنك ش.م.ل. ناتجاً عن طلب تنفيذ فتح حساب وكشف موثقين بتأمين عقاري بقيمة /2,925,663,12/د.أ. عدا الفوائد والرسوم والمصاريف.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار والاوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الاعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار البالغة عشرة أيام الى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الاخيرة.
مأمور تنفيذ بيروت
جمال الدسوقي

إعلان
الموضوع: تبليغ مجهول محل الاقامة
المرجع: محكمة بيروت الشرعية الجعفرية
رقم الصادر: 2019/1014
في 2019/12/04
ورقة دعوة صادرة عن محكمة بيروت الشرعية الجعفرية، موجهة الى عمر وصفي حجاب مجهول محل الاقامة في الدعاوى المقامة عليك من لينا عبد الله ايوب بمادة زواج وطلاق ومهر اساس 274/276 تعين موعد الجلسة فيها يوم الاثنين في 2020/02/17 غرفة القاضي الشيخ علي المولى فيقتضي حضورك أو ارسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة قبل موعد الجلسة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى والا اعتبرت مبلغاً حسب الاصول، وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الاعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
رئيس قلم محكمة بيروت الشرعية الجعفرية
علي الحاج

سينما

جائزة افضل ممثلة اشتركت بها روكسانا سكريمشاو ونيكولا بورلي لدوريهما في فيلم «ليث + لوسي»

جائزة لجنة التحكيم ذهبت لـ «آخر زيارة» للسعودي عبد المحسن الضبعان

التونسي علاء الدين سليم نال جائزة افضل إخراج عن فيلمه «طلامس»

للعرب حصة من جوائز الدورة 18 من المهرجان المغربي

«نجمة مراكش» قطفتها «أرواح» كولومبيا الهائمة

مراكش ـ **شفيق طبارة**

خرج العرب بجائزتَين من أصل خمس في المسابقة الرسمية لـ «المهرجان الدولي للفيلم بمراكش» في دورته الثامنة عشرة التي اختُتمت مساء السبت. لم تكن النتائج مفاجئة، إذ توزعت الجوائز بطريقة عادلة نوعاً ما. هكذا، تشارك فيلمان جائزة لجنة التحكيم، وممثلتان جائزة أفضل أداء، وخرج سبعة أفلام من أصل أربعة عشر خالية الوفاض. حصل توبي والاس على جائزة أفضل ممثل لدوره في فيلم «أسنان الحليب» للأسترالية شانون ميرفي، وجائزة أفضل ممثلة اشتركت بها روكسانا سكريمشاو ونيكولا بورلي لدوريهما في فيلم «ليث + لوسي». التونسي علاء الدين سليم نال أفضل إخراج لفيلمه «طلامس». أما جائزة لجنة التحكيم، فقد تسلّمها مخرجان عن فيلمين: الأول صيني هو «بورتريه من الفسيفساء» لزاي يشيانغ، والثاني سعودي هو «آخر زيارة» لعبد المحسن الضبعان. الجائزة الكبرى (نجمة مراكش) نالها «وادي الأرواح» للكولومبي نيكولاس رينكون خيل.

«طلامس» لعلاء الدين سليم

قليلة هي الأفلام التي تضعني في حيرة. هل أكمل الفيلم إلى النهاية أم أخرج من الصالة؟ وضعني فيلم «طلامس» للتونسي علاء الدين سليم في معضلة. منذ باكورته الروائية الطويلة «آخر واحد فينا» (2016)، تعرفنا إلى علاء الدين وتأكدنا بأنّ السينما التي يقدمها لا تشبه أيّ سينما عربية. لديه طريقته الخاصة بتقديم أفلامه، ورؤية سينمائية غريبة نوعاً ما عن السينما العربية. وفي فيلمه الروائي الثاني «طلامس»، قدّم لنا المخرج التونسي قصة شاب في الجيش. بعدما توفيت والدته، ذهب في إجازة ولم يعد إلى الخدمة قط. مع مباشرة السلطات العسكرية البحث عنه، اختبأ الشاب إلى أن يتم القبض عليه، لكنه ينجح في الفرار حاملاً جروحاً خطيرة. ذهب إلى الجبال حيث عاش. في هذا الوقت، يبدأ الفيلم بقصة ثانية لزوجة حامل تسكن مع زوجها. سلسلة من الأحداث، لا ينبغي الكشف عنها، تجعل القصتين مترابطتين. المعضلة السينمائية التي يضعنا علاء الدين فيها، تجبرنا على إكمال أفلامه إلى الآخر، علّنا نخرج من القصة بشيء، لكن شارة النهاية تأتي ونحن متاملون أن يقول أيّ شيء. ولكن سليم لا يبالي. يقدم السينما الخاصة به بعجرفة. وهذا شيء مقبول ومفهوم. فيلمه هذا عبارة عن رحلة لبشر يتواصلون تقريباً بطريقة روحية، جعلت الفيلم تجربة أقرب إلى القدسية والصوفية. «طلامس» فيه الكثير من الاستعارة والتشبيه، مفرط في مدّته وبطء أحداثه وطريقة سرده. يبدأ كفيلم واقعي وينتهي بهذيان وجنون. يزعجنا علاء الدين سليم ويداوينا في آن. يقدّم فيلماً فيه الكثير من الغرابة، ولكنه بالتأكيد يعرف جيداً كيف يقدم السينما الخاصة به ولو أنّه في لحظات معينة في الفيلم يجعلك تفكر بطعن نفسك في العين مباشرة.

«آخر زيارة» لعبد المحسن الضبعان

فاجأنا المخرج السعودي الشاب عبد المحسن الضبعان في فيلمه الروائي الأول «آخر زيارة» بقصة ليست جديدة، لكنه قدمها بطريقة مبتكرة. علاقة جيلين، تتمثل في أب وابن متباعدين. السكوت بينهما هو السائد. لا يتحدثان، وإن تحدثا تعاركا. بعد محاولة الأب ناصر (أسامة القس) التقرّب من ابنه وليد (عبد الله الفهد) وأخذه معه إلى زفاف صديق خارج مدينة الرياض، يمرض والد ناصر ويضطر لتغيير الرحلة والذهاب مع ابنه إلى بيت العائلة حيث يعيش والده المريض في البيت مع ابنه الثاني وأولاده الشباب. هذه الزيارة إلى القرية ستجعل مشاكل العائلة تطفو على السطح، خاصة عندما تكون القرية في حالة طوارئ وبحث عن مراهق ضائع.

قليلة هي الكلمات المنطوقة في الفيلم. الشخصيات تعيش حالة صراع داخلي ومع محيطها. الآب والابن غير مرتاحين بالوجود في القرية. هناك عامل غريب يجعل ناصر يتصرف بعكس تصرفاته مع وليد في المدينة. وفي الجانب الآخر، لا يعرف وليد كيف يتواصل مع والده وعمه وأولاد عمه، فهو متمرّد وحاد الطباع. هذا السكوت والفجوة بين الأجيال قدمها الضبعان بطريقة سلسة، أرانا ما نريد أن نسمعه لا أكثر ولا أقل، وترك لنا مراقبة الشخصيات في لحظات سكوتها.

«آخر زيارة» فيلم جميل جيد الصنع لمخرج سعودي جديد يعرف كيف يقدّم سينما غير مألوفة، خاصة أنه من بيئة كانت بعيدة جداً عن السينما، وقد بدأت مؤخراً تفتح صالات سينمائية وتقدم سينما خاصة تشارك في مهرجانات عالمية.

«وادي الارواح» لنيكولاس رينكون خيل

خلال الحرب الأهلية الكولومبية، اكتشف الصيّاد النهري خوسيه أن لديه كانا ضحية مليشيات قتلتهما وألقت بهما في النهر. يغادر خوسيه البيت إلى النهر الكبير بمفرده للبحث عن جثة ولديه، في فيلمه الروائي الطويل الأول بعد سلسلة أفلام وثائقية، قدّم المخرج الكولومبي نيكولاس رينكون خيل قصة بسيطة بطريقة سرد واسعة. «وادي الأرواح» يجبرك على أن تَخذ موقفاً متطرفاً، فإمّا تحبه بشغف أو تكرهه. الفيلم يهدف إلى توثيق مأساة غير معروفة لمعظم الناس، فهو مبنيّ على أحداث حقيقية حصلت للسكان الذين يسكنون قرب نهر ماجدالينا في كولومبيا بين عامي 1998 و2002. شريط بطعم المآسي والملح، مصوّر بطريقة جميلة في النهر، وعلى ضفافه والقرى المحيطة. كلمات قليلة تركت الكاميرا توضيح الفيلم. ذهبنا مع خوسيه في رحلته للبحث عن جثة ولديه، لكنّنا اضعناه في منتصف الطريق. مسار سردي مالح تكثر فيه المشاهد المتكرّرة والأحداث التي تحصل فجأة لخدمة القصة. كثيرة هي العوائق التي تواجه الأب، لكنه مصمّم على قراره. فيلم بطيء ممل يجعلك تترجى المخرج لإنهائه. لم يبتعد خيل عن المسار العام للسينما الكولومبية، مقدماً فيلماً شاهدنا مثله من قبل. القرى والأنهر والطبيعة الكولومبية موجودة في كلّ أفلام هذا البلد. خيل أفاد من كاميرته ومن الطبيعة الجميلة ليخدم فيلمه. لم يتعب نفسه للابتكار، كأنه يصنع وثائقياً لا فيلماً روائياً. تركنا طوال الفيلم مع الأب الذي لا يمثّل، بل يؤدّي الدور الذي قدّم له بلا عمق. فيلم بلا شخصية لا يجعلك تتعاطف مع الأب، بل يضع فجوة كبيرة بينك وبينه. ساعتان وسبع عشرة دقيقة قاتلة لا جديد فيها.

«لين + لوسي» لفيصل بوليفة

بعدما حظي بحفاوة نقدية، ونالت أفلامه القصيرة جوائز في «مهرجان كان» و«مهرجان دبي السينمائي»، قدّم لنا المخرج البريطاني المغربي الأصل فيصل بوليفة باكورته الروائية الطويلة «لين + لوسي». لين (روكسانا سكريمشاو) ولوسي (نيكولا بورلي) صديقتان منذ الطفولة، لم تغادرا المكان الذي نشأتا فيه. بيتاهما مقابل بعضهما. لين تزوجت من حبيبها الأول ولديها ابنة مراهقة، ولوسي استقبلت في أول الفيلم ابنها البكر من حبيبها. ولادة الابن الجديد وضع لوسي وحبيبها في اختبار كونهما غير مستعدين وغير مستقرّين نفسياً. تفاعل لوسي مع الأمومة يضع الصداقة مع لين على المحك، فيتحوّل الفيلم إلى هستيريا وعنف. بوليفة ضغط قصتة الطويلة ضمن فيلم تبلغ مدته ساعة ونصف الساعة. طوّر شخصياته على عجل، لم يعطنا فرصة للتعرف أكثر إليها والتفاعل معها ومعرفة دواخلها. قدّم لنا قصة الصديقتين بسرعة للدخول في القصة الأساسية التي ستحوّل مجرى الفيلم. على الرغم من أن القصة مثيرة للاهتمام وعميقة لأنها قبل أن تكون قصة أمومة أو صداقة، هي قصة امرأتين بمشاكل نفسية، وكل ما يجري في الفيلم يدور حولهما، إلا أنّ بوليفة لم يعطنا الوقت الكافي للدخول في نفسية المرأتين بطريقة عميقة، بل سرّع مجرى الأحداث. مع الوقت، أيّ علاقة بين شخصين. إلّا أنّ هذا السبب يُعزى لعوامل كثيرة مرّت بها الصديقتان في حياتهما وفي نفسيتهما، لكن بوليفة لم يكن مهتماً كثيراً بالدخول في أعماق كلّ واحدة. لقد قدّم قصة خطيرة لشخصين مضطربين نفسياً، وجعل كلّ واحد يتعامل مع المشكلة، كما يتعامل المراهقون في وقت الخصومة.

> فيلم «وادي الارواح» الكولومبي المتهم بنجمة

> في «آخر زيارة»، يقارب المخرج السعودي الشاب عبد المحسن الضبعان الهوّة بين الأجيال بطريقة سلسة

«بورتريه من الفسيفساء» لزاي يشيانغ

«بورتريه من الفسيفساء» لزاي يشيانغ لا يلاحق تحقيقاً في اغتصاب فتاة تبلغ 14 عاماً فحسب، بل يقدّم أيضاً تأمّلاً جريئاً في تجربة المرأة في المجتمع الصيني المعاصر. في الجزء الثاني من العمل، تحتجز المراهقة ضحية الاغتصاب في

نكتشف أن الصديقتين لا يجمعهما شيء، بل تستطيعان التخلي عن بعضهما من دون حتى معرفة حقيقة الأحداث. ما كان يجمعهما في الماضي بات اليوم يفرقهما، على الرغم من أنّ سبب الفراق كبير، ويمكن أن يكون عائقاً أمام أيّ علاقة بين شخصين. إلّا أنّ هذا السبب يُعزى لعوامل كثيرة مرّت بها الصديقتان في حياتهما وفي نفسيتهما، لكن بوليفة لم يكن مهتماً كثيراً بالدخول في أعماق كلّ واحدة. لقد قدّم قصة خطيرة لشخصين مضطربين نفسياً، وجعل كلّ واحد يتعامل مع المشكلة، كما يتعامل المراهقون في وقت الخصومة.

«بورتريه من الفسيفساء» لزاي يشيانغ

«بورتريه من الفسيفساء» لزاي يشيانغ لا يلاحق تحقيقاً في اغتصاب فتاة تبلغ 14 عاماً فحسب، بل يقدّم أيضاً تأمّلاً جريئاً في تجربة المرأة في المجتمع الصيني المعاصر. في الجزء الثاني من العمل، تحتجز المراهقة ضحية الاغتصاب في مركز خاصّ للفتيات اللواتي يعانين من مشاكل. إلّا أنّ المعاملة والعزلة المؤسسية تؤدّيان إلى تفاقم حالتها النفسية لا علاجها. بهذه الطريقة، نصل إلى اللحظة الأخيرة: بعيني الفتاة، نرى طريقين لا ثالث لهما: المقاومة أو الاستسلام. بعد مشاهدة الفيلم والكتابة عنه (الأخبار 2019/12/2)، جلستُ مع المخرج والممثلة الرئيسية للتحدث عن العمل، خاصة عن النهاية المفتوحة التي يمكن أن تكون بداية المقاومة أو الاستسلام. هنا قال المخرج بأنّه ليس متفائلاً بما ستفعله الشخصية بعد المشهد الأخير. أما الممثلة الرئيسية، فقد كان لها تعليقها الخاص بأن كلّ شخص معرّض لكلّ شيء، وواهم من يعتقد بأن الهرب هو الحلّ. فـ«الشخصية الرئيسة في الفيلم ابتعدت، لكن المشاكل النفسية أوصلتها إلى مفترق طريق».

«أسنان الحليب» لشانون مورفي

اللغة الهزلية في «أسنان الحليب» (الأخبار 2019/12/3)، منحت طابعاً فكاهياً أسود لمأساة شخصياته. الديناميكية التي أجادتها المخرجة وتدعم السرد، بهدف تقديم قصة ليست جديدة في السينما، كانت المؤشر الأول إلى نجاة فيلم موضوعه الرئيسي: مرض السرطان. عندما تقع ميلا (إليزا سكانلين) المراهقة المصابة بمرض السرطان في حبّ تاجر مخدرات متشرّد، مع وشوم وخدوش على جسمه، يبدأ الكابوس بالنسبة إلى الأهل. اختيار شانون مورفي لقصة مماثلة كانت كالدخول في الخطر. قصة قاربها الكثير من الأفلام في الماضي. إلّا أنّ مورفي عرفت كيف تقدّمها ضمن قالب مختلف بعيد عن استجداء العواطف. خلال المقابلة الصحافية، قالت لنا مورفي إنّها لم تأخذ الجانب الآمن بل على العكس، فإخراج قصة وفيلم مماثلين، يكون بالغوص في المجهول، لأنّ أفلاماً كهذه معروفة البداية والنهاية. باختصار، كانت مخاطرة، لكنّ مورفي نجحت فيها.

في المحصلة، يمكن وصف الدورة 18 من «المهرجان الدولي للفيلم بمراكش» بأنها اتّسمت بأفلام منشغلة بالعلاقات الأسرية، خصوصاً الأبوية. إذ أنّ معظم الأعمال التي شاركت في المسابقة الرسمية كانت ذات طابع أسري، قاربت علاقة الأب مع أولاده، مع بعض الأفلام التي تحدثت عن الأمومة وبعضها الآخر عن العائلة ككلّ، خصوصاً مشاكل الأهل التي تنعكس على الأولاد.

«ورشات الأطلس»: عين على الجيل الصاعد

انطلاقاً من الاهتمام الراسخ لـ«المهرجان الدولي للفيلم بمراكش» بالجيل الصاعد من المبدعين السينمائيين، شكل إطلاق مبادرة «ورشات الأطلس» حدثاً بارزاً في مسيرة المهرجان. مباد رة حظيت باهتمام من المهنيين من المغرب ومختلف الدول الأفريقية والعربية، الذين حجوا بكثافة للإفادة من المواكبة عن قرب والدعم في مختلف المهن السينمائية لإنتاج وتسويق مشاريعهم السينمائية. تعتبر «ورشات الأطلس» التي استُحدثت عام 2018، منصة إبداعية ومهنيّة في خدمة المخرجين، وفضاء للتبادل بين المهنيين الدوليين والمواهب المحلية. وواكبت هذه الورشات، في دورتها الثانية، 28 مشروعاً قيد الإعداد أو في مرحلة ما بعد الإنتاج، تم انتقاؤها من بين 130 ترشيحاً. ومن بين المشاريع المنتقاة، 13 مخرجاً مغربياً و14 بلداً ممثلاً، بعضها نادراً ما تظهر أعماله على الشاشة الكبرى (تنزانيا، جزر القمر، جيبوتي، الموزمبيق). من خلال ورشات الأطلس، يعمل المهرجان على مواكبة ظهور جيل جديد من المخرجين المغاربة والعرب والأفارقة. وستستفيد 10 مشاريع قيد الإعداد و6 أفلام في مرحلة ما بعد الإنتاج من نصائح عدد من المهنيين الدوليين، كما تنافست على جائزة عبارة عن منحة شاملة قدرها 640 ألف درهم (60 ألف يورو).

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 9 كانون الأول 2019 العدد 3928

صورة وخبر

في هذه الفترة من السنة، تبدأ صور الكريسماس والاستعدادات له حول العالم باحتلال المشهد، بينما تحاول هذه البقعة من الكوكب ـ من لبنان إلى فلسطين ـ الاحتفال والفرح بما تيسّر لها من ظروف مادية ومعيشية وأمنية. الصورة اليوم من مدريد، حيث يقام سنوياً ماراتون خيري في مناسبة الميلاد. (اف ب ــ غابرييل بويس)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

قارعُ الطبل

مثلَ جميعِ أقرانِهِ ا
قارِعُ الطبلِ الصَّبور... أفنى حياتَه
مرّةً بعدَ مرّةٍ، وعذاباً فوقَ عذاب؛
حياتَهُ... كلَّ حياتِه،
وهو يؤدي ضربةَ الطبلِ الوحيدةَ في خاتمةِ السيمفونيّةْ...
تلك الضربةَ اليتيمةَ
الضربةَ الأخيرةَ، الفريدةَ، المُحْيِيَةْ
التي لولاها لَشاخَتِ الموسيقى
ولَظَلَّت «إنجيلَةُ» الحياةِ
مبهَمةً، وناقصةْ.

2018/6/25

الشاهد

في مبارزةِ الموت، بين «مَن أُحِبُّهُ» و«مَن أُحِبُّه»:
لطالما تَمنَّيت
أنْ تَخيبَ آمالُ كليهما
وتَستقرَّ الرصاصةُ في قلبي.

2018/6/26

منوعات

تعلّموا الإضاءة مع علاء ميناوي

على الرغم من إقامته في هولندا حالياً، يحرص علاء ميناوي (1982) على تخصيص الوقت لمدينته بيروت لإقامة ورش عمل بشكل دوري. هكذا، يحطّ الفنان البصري المولود لأب فلسطيني وأم لبنانية في العاصمة اللبنانية قريباً، حيث يقيم بين 20 و22 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ورشة عمل حول الإضاءة في «استديو لبن» (الصنائع ـ بيروت). هكذا، سيمنح صاحب «نور يرتحل» (تجهيز ضوئي) مبتدئين ومحترفين فرصة الإفادة من تجربته الغنية، من خلال حصص تجمع بين الجانبَيْن النظري والعملي. تتلخص أهداف الحدث المرتقب الرئيسة في مجموعة من النقاط، هي: اكتساب معرفة أفضل في تصميم الإضاءة للمسرح والعروض المسرحية، ومناقشة أهمية تصميم الإضاءة خلال العمل والتجهيز للعرض، بالإضافة إلى مناقشة علاقة الإضاءة بالمفاهيم والأفكار المسرحية، وتأثيراتها على السينوغرافيا، وغيرها.

ورشة عمل حول الإضاءة مع علاء ميناوي: بين 20 و22 كانون الأوّل ـ «استديو لبن» (زيكو هاوس ـ الصنائع/ بيروت). للاستعلام: 71/880564

حنان الحاج علي: «جوغينغ» وراء «الثورة»

في إطار أنشطته الفنية المستمرّة تحت عنوان «ليالي في حب الثورة»، يستضيف «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت) في العاشرة من كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي مسرحية «جوغينغ» (إدارة فنية وسينوغرافيا: إريك دونيو ـ دراماتورجيا: عبدالله الكفري) لحنان الحاج علي (الصورة) التي كتبت النص وتنفرد بالأداء. العمل المونودرامي الذي جال مهرجانات عدّة حول العالم وحصد جوائز مرموقة، يضرب موعداً جديداً مع الجمهور اللبناني. في الخمسين من عمرها، تمارس الحاج علي رياضة الهرولة للوقاية من السمنة وتفتت العظام والتوتر العصبي. يخلق هذا الروتين تواصلاً وتداخلاً بين الفضاء الشخصي الحميم لحنان، والفضاء العام للمدينة، تستعيد خلاله أدواراً وشخصيات ورغبات وأحلام وخيبات. كما يفرز هذا الروتين في جسدها هرمونَيْ الأدرينالين والدوبامين اللذَيْن يولّدان آثاراً متناقضة محفّزة ومحبطة، بنّاءة وهدّامة، في إطار مدينة تدمّر لتبني وتعمّر لتهدم. على الخشبة، تكشف حنان، الزوجة والأم، هويّتها لتصبح ممثلة تجسّد وجوهاً معاصرة متعددة من البطلة الميثولوجية «ميديا».

مسرحية «جوغينغ»: الخميس 12 كانون الأوّل ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

إنّه زمن الميلاد في «إشبيلية»

في ظلّ الأوضاع الصعبة التي تعيشها البلاد، أعلن مسرح وسينما «إشبيلية» أخيراً عن فتح أبوابه لجميع الفنانين/ات في مجالات المسرح والسينما والموسيقى «مجاناً من 13 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ولغاية 13 كانون الثاني (يناير) 2020». وفي سياق متصل، كشف الفضاء الصيداوي (جنوب لبنان) أنّ فضاء إشبيلية يقيم معرضاً للميلاد بين 20 و22 كانون الأول (ديسمبر) الحالي، دعماً للصناعة الوطنية. لذلك، دعا «المبدعين والمبدعات في مجالات الصناعة اللبنانية» كافة للمشاركة في النشاط.

معرض ميلادي: بين 20 و22 كانون الأوّل ـ من الساعة الحادية عشرة صباحاً لغاية التاسعة مساءً ـ مسرح وسينما «إشبيلية» (شارع حسام الدين الحريري ـ صيدا/ جنوب لبنان). للاستعلام: 71/270090 أو 03/190497

الإثنين 9 كانون الأول 2019 العدد 83
Lundi 9 Decembre 2019 no83

الأخبار

رأس المال

تآكل ودائع الزبائن في المصارف بسبب التضخم الناتج عن تقلّبات سعر الليرة عند الصرافين

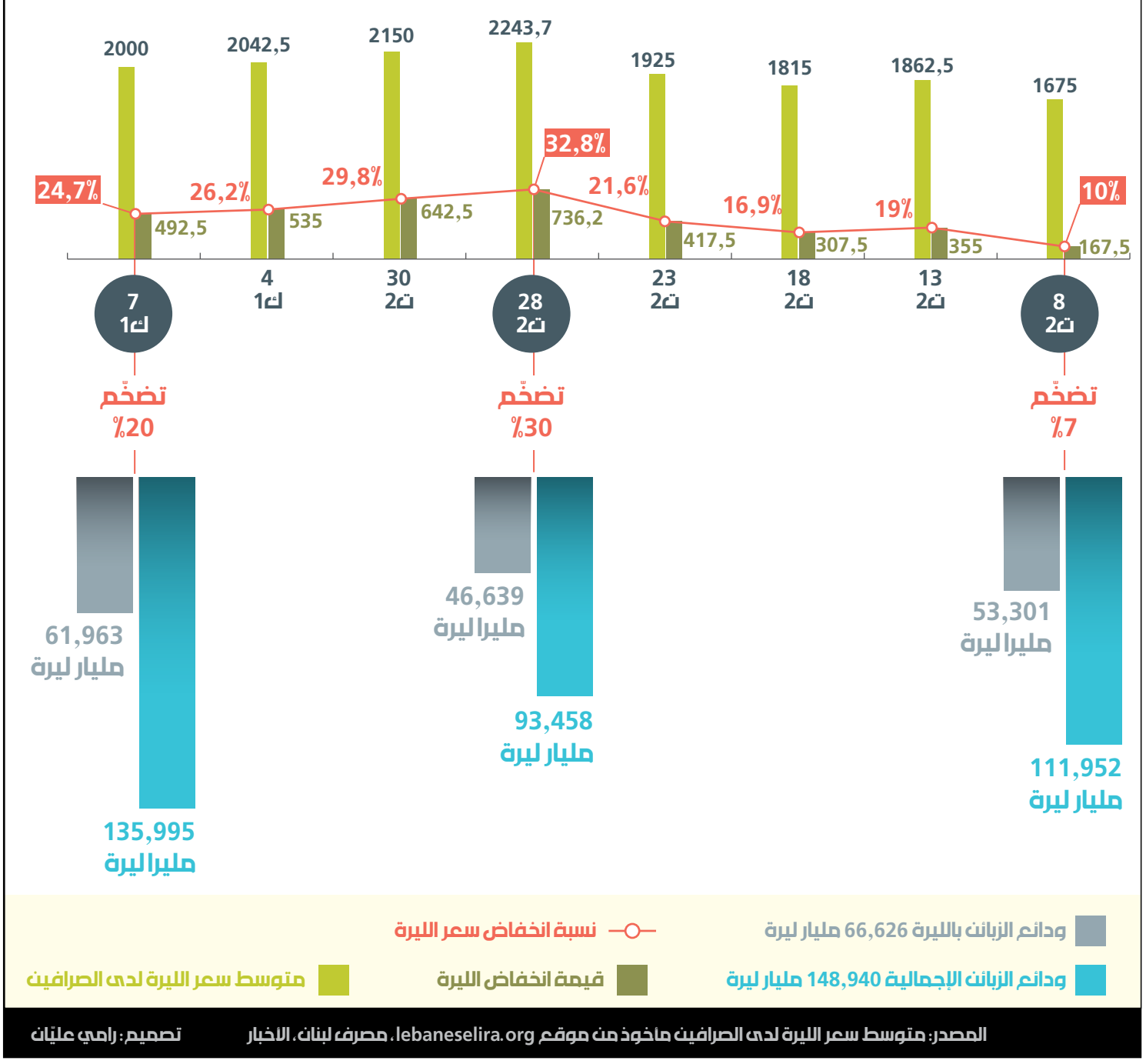

المصدر: متوسط سعر الليرة لدى الصرافين مأخوذ من موقع lebaneselira.org، مصرف لبنان، الأخبار — تصميم: رامي علّيان

التضخّم يلتهم 20% من الودائع

محمد وهبة

خلال الشهرين الأخيرين، تراوح هامش انخفاض قيمة الليرة لدى الصرافين بين 10% كحدّ أدنى و32,8% كحدّ أقصى، وأقفلت السوق على انخفاض بقيمة 24,7%. انعكاس هذه الأسعار سيكون هائلاً على القدرة الشرائية للبنانيين وعلى مدخراتهم التي صارت مسجونة في دفاتر المصارف وخزناتها. تضخّم الأسعار سيأكل أكثر من 20% من الودائع بأسعار صرف الليرة يوم الإقفال الأخير، أي يوم السبت الماضي، أما إذا انخفضت قيمة الليرة إلى 32,8% كما حصل يوم 22 تشرين الثاني (يوم عيد الاستقلال للمصادفة)، فإن ودائع الزبائن ستتبخّر بنسبة 30% أو ما قيمته 55482 مليار ليرة.

ليست هذه سيناريوات افتراضية، بل هي مبنية على تقلبات فعلية لسعر صرف الليرة لدى الصرافين الذي تعدّه «Lebaneselira.org»، والمستخرج من قاعدة عمليات عدد من الصرافين في بيروت والمناطق ساعة الافتتاح وساعة الإقفال.

اللافت في هذه الإحصاءات أنه بعد مرور أكثر من شهرين على انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار لدى الصرافين، لم يعد السعر إلى مستوياته المحدّدة من قبل مصرف لبنان على السعر الوسطي 1507,5 ليرات مقابل كل دولار، بل بات السعر متقلباً ضمن هامش يتراوح بين حدّ أدنى يبلغ 1675 ليرة وحدّ أقصى يبلغ 2243,7 ليرة فيما بدأت تتوسّع سوق الصرافين في اتجاه عمليات استيراد لم تكن تموّلها سابقاً. وبحسب رئيس نقابة الصرافين محمود مراد، فإن مجمل عمليات الصرافين اليومية بات يزيد على 20 مليون دولار نظراً الى الطلب المتزايد على الدولار المستعمل في عمليات الاستيراد، أي ما يوازي 5 مليارات دولار سنوياً أو 30% من مجمل الواردات.

في 5 كانون الأول الجاري، استعادت الليرة، بشكل مفاجئ، بعضاً من قوّتها ليصبح سعر صرف الليرة مقابل الدولار 1975 ليرة وسطياً، ثم تراجع في اليوم التالي إلى 1916,5 ليرة وسطياً، قبل أن يعود إلى سعر وسطي يبلغ 2000 ليرة السبت الماضي. كثرت التحليلات عن أسباب هذه العودة، لكن في المجمل تبيّن أن هناك أمرين تزامنا بعضهما مع بعض: نقص حاد في كميات الليرة المتوافرة لدى الصرافين، في مقابل عرض كميات كبيرة بالدولار من الزبائن لصرفها والاستفادة من السعر الأقصى. النقص بالنقد الورقي من الليرات اللبنانية كان أمراً أساسياً. فبحسب محضر اللقاء الشهري الأخير بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجمعية المصارف، تبيّن أن كمية الليرات الورقية التي ضخّها المصرف خلال الشهرين الأخيرين بلغت 165 مليار ليرة يومياً، أي ما يوازي 3960 مليار ليرة شهرياً، ما دفع المصرف إلى طلب طبعة جديدة من العملات الورقية تصل في 20 الشهر الجاري. وهذا ما يفسّر شبه استقرار سعر الصرف عند الصرافين خلال الأيام الأخيرة، ولا سيما أنه لم تكن هناك تفسيرات واضحة لمصدر كمية الدولارات التي انهمرت على السوق فجأة. السبب الرئيسي وراء هذا الطلب الكبير على العملة الورقية بالليرة أن المقيمين في لبنان يشعرون بضرورة تخزين الأوراق النقدية في المنازل، سواء كانت ليرات أو تم تحويلها إلى دولارات ورقية. وهذا السلوك ناجم عن انهيار الثقة بالقطاع المصرفي في ظل القيود الاستنسابية التي فرضها على عمليات السحب والتحويل. هذه القيود لم تقتصر على الدولارات بل على الليرة أيضاً. فمعظم المصارف اليوم تحدّد سقوفاً يومية وأسبوعية وشهرية لسحب الليرات، وهي تمتنع في غالبيتها عن تحويل الأموال من الحسابات المجمّدة التي تستحق في موعدها بالليرة إلى حسابات جارية قابلة للتحويل إلا بنسبة صغيرة جداً لتحدّ من الطلب الكثيف على سحب الليرات الورقية بهدف تحويلها إلى دولارات لدى الصرافين. حتى إن كثيرين ممن يتقاضون رواتبهم بالليرة لم يتمكنوا من سحب ما يكفي لسد حاجاتهم المعتادة.

فوق ذلك كلّه، أصدر مصرف لبنان تعميماً يخفض فيه سقوف الفوائد على الليرة إلى 8,5% وعلى الدولار إلى 5% من دون أن يخفض سقوف الفوائد على توظيفات المصارف لديه، ما ترك انطباعاً بأن الهدف من كل هذه الإجراءات هو حماية المصارف وضرب المودعين، وهو ما يعزّز سقوط الثقة بالنظام المصرفي كمركز لمدخرات اللبنانيين.

وبما أن التعميم مبني على فرضية وجود «كابيتال كونترول»، وبما أنه انطوى على عملية «هيركات» واضحة لجهة اقتطاع فوائد مستقبلية من ودائع الزبائن من دون المساس بتوظيفات المصارف لديه، كما أنه فرض على المصارف دفع نصف الفوائد على ودائع الدولار المجمّدة بالليرة اللبنانية، ارتفع منسوب التدهور في الثقة بالقطاع المصرفي، وشعر المودعون بأن أموالهم محكومة في سجن المصارف وأنها ستتآكل بفعل عمليات الاقتطاع من الفوائد المستقبلية وبفعل التضخّم. الحسابات التي أجريت تشير إلى أن الأثر الناتج من انخفاض قيمة الليرة لدى الصرافين بمعدل 10% سيرفع نسب التضخم إلى 7% سنوياً، أما إذا انخفضت قيمة الليرة 32,8% فسيبلغ التضخّم 30% وسيأكل معه 55482 مليار ليرة من مجموع الودائع، أو سيأكل 19987 مليار ليرة من ودائع الزبائن بالليرة اللبنانية. وفي سيناريو آخر مبني على أساس سعر الصرف يوم الإقفال الأخير، فإن التضخّم سيكون بحدود 20% وسيأكل معه 36988 مليار ليرة من مجمل الودائع، أو 13325 مليار ليرة من الودائع بالليرة.

مهما يكن السيناريو، فإن مدّخرات اللبنانيين تآكلت بنفس مستوى تآكل قدراتهم الشرائية، وهذه حسابات لا تدخل فيها عوامل الاحتكار والتلاعب بالأسعار.

في العدد

02
شربل قرداحي
إعادة هيكلة الدين العام والحفاظ على المدّخرات

03
عبد الحليم فضل الله
من «الدولار اللبناني» إلى التمويل بالليرة

04
محمد وهبة
تجّار النفط: من أقوى كارتيلات لبنان

06
سمير الضاهر
الضريبة على الثروة: عدالة لا انتقام

08
البر داغر
برنامج اقتصادي برسم «الحراك»

مقابلة | اجراها محمد وهبة

مصرف لبنان بات اسير السياسات النقدية التي انتهجها خلال ثلاثين عاماً. هذه العبارة كافية لفهم ما يدور حالياً من تخبّط في إدارة الأزمة وغياب المؤسسات عن مواجهتها. فالإجراءات المتخذة لا ترقى إلى مستوى إدارة الأزمة وليست كافية. وهي قطعاً ليست حلولاً مستدامة. اما عملية التصحيح فقد صارت قهرية وبجب تنظيمها لانها افضل من الفوضى التي ستعمّ. بمعنى اخر يشير الخبير الاقتصادي شربل فرداحي إلى ضرورة التوقف عن شراء المزيد من الوقت والبحث في كيفية صياغة نموذج اقتصادي جديد. الخطوات على هذا الدرب تكمن في إعادة هيكلة الدين العام لمصلحة الخزينة اولاً والخروج من سجن السياسات النقدية التي انتهجها مصرف لبنان خلال 30 عاماً مضت. لكن الاهم انه يجب الحفاظ على ثبات سعر صرف الليرة لحماية مدّخرات اللبنانيين وقدراتهم الشرائية ضمن هامش مقبول لامتصاص الصدمة

شربل فرداحي

- تخبّط في مواجهة الأزمة
- إعادة هيكلة الدين العام والحفاظ على المدّخرات

(مروان طحطح)

■ ما هو توصيفك للأزمة الحالية. هل تعتقد أن النموذج الاقتصادي القائم انتهى وهل نحن فعلاً بحاجة لتغييره، وما هو البديل؟

قبل كلّ شيء، هي أزمة سيولة ناتجة من ارتفاع الفوائد الحقيقية ومن إحجام مصرف لبنان عن التدخّل في السوق بيعاً للدولار. هذه المشكلة تزامنت مع مشكلتَين أساسيتَين: مشكلة بنيوية تكمن في عجز الحساب الجاري والعجز المالي المتراكم الذي من أساس تكوينه الفوائد وخدمة الدين، والمشكلة الثانية هي الطبيعة الاحتكارية للاقتصاد الوطني. لا أتصوّر أننا بحاجة لتغيير النموذج، بل بحاجة لتطويره؛ هو نموذج قائم على احتكارات، وعلى أسواق غير محرّرة، بالإضافة إلى أنه قائم على الاستدانة المفرطة إلى جانب إنتاج ضعيف. لذا، إذا أردنا أن نكون عمليّين، يجب البناء على هذا النموذج بما فيه من عناصر يمكن استعمالها، للانتقال إلى نموذج أكثر ليبرالية وأكثر انفتاحاً، بشرط أن يكون فيه موقع أساسي للحماية الاجتماعية في هذه المرحلة الصعبة. نحتاج إلى الحماية الاجتماعية لترافق مع الإجراءات الصعبة التي نحن بصدد اتّخاذها وليس هناك مجال إلّا للقيام بها.

■ المصارف تقول إنها أزمة ذات أصل سياسي (فساد سياسي)، وهناك رأي آخر يقول إن الأزمة مالية ونقدية. أم هي خليط من الاثنتين؟

منذ 17 تشرين الأول صار هناك بُعد سياسيّ للأزمة وضغط كبير على الاقتصاد ناتج من التدهور السياسي. ما قبل هذه الفترة، لم يكن هناك بُعدٌ سياسي، بل كانت عبارة عن أزمة سياسة نقدية مرتبطة بأزمة السياسة المالية. فقد شهدنا في السنوات الثلاثين الماضية ممارسات غير سليمة، وخصوصاً لجهة السياسة النقدية التي كان من أبرز معالمها شهادات الإيداع. سمحت هذه الشهادات التي اصدرها مصرف لبنان بإيداع الودائع المصرفية لديه بفائدة أعلى من فائدة السوق، فيما يكتتب المصرف المركزي بسندات الخزينة وبفيض فائدة أقل من تلك التي يسدّدها. خلص هذا المسار إلى الآتي: بدلاً من أن تستثمر المصارف تلك المدفوعة على شهادات الإيداع، بات مصرف لبنان يستثمر في هذه السندات، فيما المصارف تودع أموالها في مصرف لبنان. ورغم أن هذه العمليات كانت مربحة للمصارف، إلّا أننا رأينا حدود هذه اللعبة، حيث تراكمت خسائر البنك المركزي إلى مستويات غير مقبولة. واليوم نرى أن هناك تضارباً واضحاً بين ما يقوم به مصرف لبنان وبين ما تريده المصارف. كلّ منهما يحاول أن يعطي مفاهيم مختلفة ولم يعد مفهومهم موحّداً للعمل المالي. المصارف أصبحت، للأسف، فروعاً للمصرف المركزي، وهو بدلاً من أن يكون مشرفاً ومنظّماً للقطاع المصرفي، أصبح مساهماً وشريكاً فيه.

■ حتى الآن كلّ الإجراءات المتّخذة هي إجراءات مالية ونقدية مؤقتة من دون أيّ أفق أو رؤية شاملة وواضحة.

الإجراءات النقدية والمالية التي اتّخذت قليلة وغير كافية. تتمثّل هذه الإجراءات النقدية بالتعميم الذي صدر أخيراً عن مصرف لبنان لخفض الفائدة وهو غير كافٍ بالشكل الذي صدر به. كذلك ليست هناك آلية واضحة كيف ينعكس انخفاض الفوائد على الحسابات المدينة (القروض)، وعلى ديون الدولة لدى مصرف لبنان ولدى المستثمرين. ما نراه اليوم هو تخبّط، فيما الوضع يتطلّب أكثر من تعميم وأكثر من إجراء أو تدبير، بل يجب أن تكون هناك حكومة تجتمع بشكل متواصل وأن ترسم حلولاً جوهرية؛ حالياً، المؤسّسات الدستوريّة لا تعمل، والحكومة لا تجتمع فضلاً عن أنها مستقيلة، وبرأيي ليس هناك إلا رئاسة الجمهورية التي تعمل بشكل طبيعي وهي تحاول قدر الإمكان التعويض عن السلطات التي تمتنع عن ممارسة دورها. بعبارة أخرى، لم يعد بإمكاننا السير بالمنطق السائد سابقاً. عندما كنا نقول يجب خفض الفائدة كان الجواب يأتي بأن الودائع ستهرب، وعندما تحدّثنا عن ضرورة خفض العجز أتى الجواب بأن الموازنة منجزة. يجب نسف كلّ المنطق السائد قبل 17 تشرين. الحقيقة يجب أن تُقال اليوم، ويجب أن يكون هناك تراجع متدرّج عن الامتيازات، وهذا أمر كان يمكن القيام به في الفترة الماضية، لكن اليوم بما أن التصحيح قهريّ فالمطلوب الذهاب سريعاً نحو التصحيح المنظّم، وهو في أي حال أفضل من الفوضى التي ستعمّ في ظلّ تصحيح فوضويّ.

■ هل تعتقد أن مصرف لبنان فعلاً ليست لديه الصلاحية لفرض قيود (كابيتال كونترول) أم أنه يراوغ؟

في ما يتعلّق بمصرف لبنان، لديه سلطات كبيرة يمكنه ممارستها، لكنّه أسير اللعبة التي سار فيها. فهو رسم خطاً بيانيّاً عمره ثلاثين سنة، وحدّد طوال هذه الفترة سياسات بعضها جيد وبعضها سيئ. مصرف لبنان التزم سياسة سعر الصرف الثابت التي تحفظ قيمة أموال اللبنانيين الذين يتقاضون مداخيلهم بالليرة وهم بشكلون الغالبية، إلّا أنه في المقابل نفّذ سياسات كثيرة تتعارض مع هذه الأهداف. فعلى سبيل المثال، قرّر مصرف لبنان، أخيراً، خفض الفوائد، لكن ثمة من سيقول له لماذا كنت ترفع أسعار الفائدة في السابق؟ وإذا قرّر أن يذهب باتجاه إلغاء شهادات الإيداع، علماً بأنها بدعة لا يجب أن تكون موجودة إلّا بحالات قليلة، سيُسأل لماذا كنت تصدر هذه الشهادات؟ والسؤال نفسه ينطبق على القروض المدعومة التي لم يكن لديها آلية صحيحة، لأن هذه النوع من القروض في اقتصاد صغير ونظام سعر صرف ثابت لا مفاعيل لديها، لأن المفعول الوحيد على الناتج المحلي يأتي من السياسات المالية الحكومية، فضلاً عن أن ثمة من سيسأل مصرف لبنان لماذا أعطى الأثرياء حقّ الاستفادة من القروض المدعومة. مفاعيل السياسات النقدية كانت سلبية في هذا المجال. وإذا تطرّقنا إلى مسألة السيولة، فإنّ مصرف لبنان يقول اليوم إنه لا علاقة له بتأمين السيولة، فيما هو كان يعمل على تأمين السيولة على فترة طويلة. أتصوّر أن مصرف لبنان أصبح أسير هذه اللعبة وميكانيكياتها ويصعب عليه الخروج منها بسهولة.

■ ما مدى الحاجة إلى إجراء إعادة هيكلة للدين العام؟ كيف يجب أن تتم إعادة الهيكلة لتكون عادلة في توزيع الخسائر؟ من يجب أن تطال وبأيّ أدوات؟

إعادة هيكلة الدين العام يجب أن تكون أولاً لمصلحة الخزينة. تراكم الديون والفوائد المرتفعة وخسائر مصرف لبنان هي التي أدّت بشكل كبير إلى تراكم الدين العام. ورغم سوء إدارة التحصيل الضريبي، والتهرّب الضريبي، ورغم كلّ الهدر والنفقات غير المجدية وسوء إدارة النفقات، كان لدينا سنة بعد سنة فائض أوليّ صغير أو عجز بسيط. في السنوات الـ 25 الأخيرة كان لدينا فائض أولي يبلغ قبل احتساب الفوائد 5,2 مليار دولار، لكنّنا رغم ذلك دفعنا 85 مليار دولار فوائد وستبلغ قيمة الدين العام 78 مليار دولار. هذه كلفة كبيرة. يجب أن تكون إعادة الهيكلة لمصلحة الخزينة، وثانياً لمصلحة المقترضين مع حماية المودعين، وهذا الأمر يتم عبر خفض الفوائد بشكل كبير من دون المسّ بأساس رأس المال وإبقاء المسالة ضمن الفوائد فقط.

■ ما هي فرضيات النموّ أو الانكماش الاقتصادي خلال السنوات المقبلة في ظلّ الأزمة الراهنة؟

احتمالات الانكماش أكبر بكثير من فرضيات النمو. الأمر كلّه مربوط بالإصلاحات البنيوية والهيكلية التي يمكن القيام بها. كلّما أسرعنا في ضبط العجز المالي وتسريع تحرير الأسواق وخفض الفوائد، وكلّما أسرعنا في تخلّي الحكومة عن نشاطات لا يجب أن تقوم بها، وكلّما أمّنّا حماية اجتماعية منطقية (لا يمكن الإكمال بالكلفة الحالية) يمكن العبور إلى مرحلة أخرى، ولا يمكن الإكمال إلّا بتأمين التغطية الصحيّة الشاملة ودعم التعليم (بما فيه الخاص) لكلّ الناس. يمكن أن يكون الإنفاق كبيراً، لكن يجب أن يكون بعائد اجتماعي في مقابل التشدّد في العجز المالي وضبط ميزانية مصرف لبنان وفتح الأسواق وتحريرها لبناء قطاعات منتجة بشكل سريع.

نبذة

حائز على دكتوراه في العلوم الاقتصادية، وماجستير في الاقتصاد الدولي، وماجستير في إدارة الأعمال. وشهادة تخصص في الإدارة المالية للشركات. وكفاءة في الإدارة الصناعية. وإجازة في إدارة الأعمال ■ عمل في القطاع المصرفي والاستشاري والأكاديمي والاتصالات. في لبنان وفرنسا ودول الخليج العربي ■ يعمل حالياً مستشاراً اقتصادياً وخبيراً مالياً وباحثاً في السياسات النقدية والمالية

2250 ليرة سعر الصرف الفعلي

سعر الصرف الحقيقي الفعلي كما يحسبه صندوق النقد الدولي هو متضخّم 50%. بالاستناد إلى احتساب ثمن المنتجات والسلع في لبنان ومقارنتها مع أسعار السلع والمنتجات المماثلة لدى الدول التي لدينا تبادلات تجارية معها بحسب وزن كلّ دولة مع إزالة نسب التضخم، يتبيّن أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي هو بحدود 2250 ليرة لكلّ دولار.

وإذا كرّسنا بشكل مباغت سعر الصرف الحقيقي، وحوّلناه إلى سعر الصرف الرسمي، فهذا يعني أننا نقتطع ثلث مداخيل اللبنانيين، وثلث الودائع بالليرة اللبنانية وسنزيد الديون على الأفراد والشركات والدولة بنسبة 50% في ما يتعلّق بالاستدانة بالدولار. وكما نعلم فإن القطاع الخاص لديه 70% ديون أكثرها بالدولار. لذلك، أعتقد أن ترك سعر الصرف عائم وحرّ سيقرب السعر المعلن من مصرف لبنان من سعر الصرف الحقيقي، وهذا سيكون له أثر سيئ على قسم كبير من اللبنانيين، لذلك الحفاظ على سعر الصرف الثابت هو أمر أساسي في المرحلة الحالية.

ثبات سعر الصرف لا يعني أن السعر يجب أن يكون محدّداً؛ من قال إن سعر الصرف الوسطي يجب أن يكون 1507,5 ليرة مقابل كل دولار، ولماذا لا يكون 1600 أو 1400 ليرة؟ لذا، المنطق أن يثبّت سعر الصرف ضمن هدف مماثل للأهداف التي تحدّد أسعار الفائدة بشكل واضح. أعتقد أن المعدل المقبول لامتصاص الصدمات يتراوح بين 1500 و1700 ليرة مقابل الدولار. ربما يكون هذا هو الهامش الذي يجب أن يتحرّك فيه سعر الصرف. فمن ناحية يخفّف على الخزينة دفع الرواتب والأجور، ومن ناحية ثانية يحافظ على القدرة الشرائية ويجب أن يستمرّ طالما لدينا القدرة، لأن المفاعيل الاجتماعية ستكون أكبر من كلفة الحفاظ على السعر الحالي.

اليوم بما أن التصحيح بات قهرياً، فالمطلوب الذهاب سريعاً نحو التصحيح المنظم

يجب أن تكون إعادة الهيكلة لمصلحة الخزينة والمقترضين مع حماية المودعين

احتمالات الانكماش أكبر من فرضيّات النموّ، والأمر مرتبط بالإصلاحات البنيوية والهيكلية

وجهات نظر

من «الدولار اللبناني» إلى التمويل بالليرة خطوة على طريق الإصلاح النقديّ

عبد الحليم فضل الله

لو سلّمنا بأولوية التثبيت النقدي وصوابيّته، فقد اخترنا فيه المقاربة الأكثر تشدّداً، والتي جعلت الليرة اللبنانية مجرد أداة حسابية ثانوية في اقتصاد «مدولر»، ولأنها تحولت على النحو المذكور إلى وحدة قياس لا إلى وسيط في المعاملات، صار الشغل الشاغل للمصرف المركزي جلب عملات صعبة بقيم موازية لما يخلقه من ليرات لبنانية.

وفي سياق ذلك نشأ ما يمكن تسميته بـ«الدولار اللبناني» غير المدعوم بما يكفي من السيولة بالعملة الأميركية. وتوازي قيمة «الدولارات اللبنانية» في سوقنا المالية، الفارق بين الودائع الإجمالية بالدولار، والمقدّرة بأكثر من 120 ملياراً، والقاعدة النقدية بالدولار أيضاً، والتي لا تزيد عن 40 مليار دولار وصولاً إلى 50 ملياراً في الحد الأقصى، إذا أخذنا في الاعتبار ودائع المصارف في الخارج.

ويعود تضخم كتلة الدولار الناشئة عن ذلك إلى سببين متضافرين:

- الأول: هو تكرار العملية القائمة على ضخّ كميات من النقد الوطني ثمّ استدعاء ما يقابلها من ودائع من الخارج بالعملات الأجنبية، وقد تضاعفت القيم الدفترية لهذه الودائع أثناء تنقلها بين المصارف أو بين هذه الأخيرة ومصرف لبنان، لقاءَ فوائد مرتفعة.
- الثاني: كثافة استعمالنا للعملة الخضراء في الداخل في عمليات الإيداع والإقراض والمعاملات مقارنة باستعمالاتنا للعملة الوطنية. وهذه الظاهرة الفريدة نسبياً مقارنة مع دول العالم الأخرى، جعلت المضاعف النقدي لكتلة الدولار أعلى من مثيله لكتلة الليرة (2,5 مقابل 1,35 تقريباً). بعبارة أخرى، إن الكتلة النقدية بالدولار التي تشمل كلّاً من الأوراق النقدية المتداولة والودائع بالدولار، تساوي مرتين ونصف مرة تقريباً القاعدة النقدية منه والتي تقتصر على النقد المتداول واحتياطاته في المصارف والمصرف المركزي.

المشكلة هي أن كتلة الدولار اللبناني، لا يمكن استخدامها إلا في الداخل وبين المصارف المُقيمة، ولا تُسوّى بها المعاملات مع الخارج، كما لا يمكن لمصرف لبنان معالجة مشكلة تآكل القاعدة النقدية الدولارية كما قد يفعله بخصوص الليرة اللبنانية.

وبناءً عليه، إن أولى خطوات الإصلاح النقدي يجب أن تبدأ بالتخلّص من مخاطر التضخّم الدفتري لكتلة الدولار، والعمل على أن تستعيد الليرة اللبنانية دورها بوصفها عملة تبادل إلزامية في الداخل وأداة تمويل للإنتاج والاستثمارات.

نعم يمكن جعل العملة الوطنية أداة التبادل الرئيسية، لأن ثلثي استهلاكنا للسلع والخدمات يعتمدان على الإنتاج المحلي، في وقت تجاوزت فيه الدولرة 70% من الاقتصاد. ويتوقّع أن تصل نسبة الاعتماد على الإنتاج المحلي في الاستهلاك إلى أكثر من 75% في غضون سنة، في ظل التراجع المتوقّع في الاستيراد بنسبة لا تقل عن 40%، والذي يعود إلى ظروف الانكماش الراهن وشحّ السيولة بالعملة الصعبة.

> **يمكننا استخدام الليرة في توسيع الاقتصاد عبر دعم إنتاج سلع وخدمات لا تستنزف عملات صعبة كالحبوب ومنتجات زراعية**

ذلك، فإنّ السماح بانهيار الليرة اللبنانية أو بتقلباتها على نحو غير متوقّع سيكون بمثابة مغامرة شديدة الخطورة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

لذلك يجب من ناحية، أن نحاول أن نكون أكثر إبداعاً وأن نقترح طريقة لضمان تثبيت العملة وسعر الصرف بطريقة غير مباشرة، أي أن نقوم بالتخفيف من كلفة استقرارها. قد يكون الحلّ ألّا تقترض الدولة المزيد بالعملة المحلية ولكن حصرياً بالعملة الأجنبية. نتيجة لذلك، لن يكون لدى المصارف حوافز لجمع الودائع بالليرة اللبنانية. عملياً، فإنّ الوظيفة الثالثة للنقد، أي مستودع للقيمة، ستكون قد اختفت تقريباً. إن عواقب مثل هذا التدبير كبيرة جداً. في الواقع، سيؤدّي هذا الإجراء إلى القضاء على المضاربة على الليرة اللبنانية فيما هي تضمن للمضارب، في فترة من الثقة، مكسباً بمئات المئات على حساب الخزينة، أمّا في فترات عدم الثقة، فإنّ إجراء كهذا سيجبر البنك المركزي على إنفاق جزء من احتياطاته لتجنّب انهيار الليرة اللبنانية.

في الأزمة الحالية، سوف يحرّر هذا التدبير العملات الأجنبية وأيضاً احتياط الذهب، ويمكن رهن هذين الأخيرين لاقتراض مبلغ معادل تقريباً. خاصة أنه يمكننا أيضاً استخدام الليرة اللبنانية في توسيع الاقتصاد وزيادة النمو عبر دعم إنتاج سلع وخدمات لا تستنزف عملات صعبة (كالحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية، والمكوّن المحلّي من الاستثمارات الأساسية، وبعض مجالات اقتصاد المعرفة)، وهذا يقلّص استيرادنا منها أو يزيد تصديرنا لها. وفي الحالتين تتسع الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية بمقدار الدعم، وترتفع احتياطاتنا بالعملات بمقدار ما نوفّره من واردات أو نزيده من صادرات.

ويتيح لنا ما تقدّم التخلّي عن التثبيت النقدي لليرة اللبنانية لمصلحة التثبيت الاقتصادي لها، ومن دون أن نضطر، كما فعلنا طوال سنوات لدعم سعر الصرف، إلى خلق غنى مفتعل عند المواطنين، أو زيادة مداخيلهم المحرّرة بالليرة، وهو ما حصل لأسباب لا علاقة لها بالكفاءة أو الإنتاجية، بل يُعزى فقط إلى الربط الاصطناعي والمكلف للعملة الوطنية بالعملة الأميركية.

وفي السياق نفسه يمكننا التفكير بوسيع النطاق الذي تتحرك فيه الليرة اللبنانية صعوداً وهبوطاً ضمن هوامش صلبة، من أجل إلغاء أثر التضخم الزائد في لبنان مقارنة بالدول الأخرى. وهذا ينقلنا من سياسة تثبيت سعر الصرف الاسمي Nominal exchange rate إلى تثبيت سعر الصرف الفعلي الحقيقي Effective real exchange rate.

لا بدّ أيضاً من إيجاد تسوية للفوائد الزائدة على الدولار الأميركي، والتي تراكمت طوال ربع قرن وفرضت أعباء على الحكومة والمصارف والمصرف المركزي. ومن الخيارات المتاحة في التسوية المذكورة، تحويل جزء من قيمة الفوائد الزائدة المتراكمة من الدولار إلى الليرة اللبنانية. ويمكن تعميم هذا الإجراء، بحيث تصبح الليرة هي العملة التي تُسدّد بها الفوائد على الودائع بالعملات الأجنبية، بالنسبة إلى المقيمين على الأراضي اللبنانية.

تقليل وظائف الليرة اللبنانية لضمان سعر الصرف

رياض عبجي، فواد زمكحل

من المقبول على نطاق واسع أن للعملة ثلاث وظائف: وسيط للصرف ومقياس للنقد ومستودع للقيمة. تتيح الوظيفة الأولى للفعاليات الاقتصادية، التبادل بكلفة أقل، ويمكنها في كلّ تبادلاتها، العبور من خلال سلعة عالمية (النقود)؛ أما الوظيفة الثانية فهي تسهل مقارنة قيمة البضائع؛ أما الوظيفة الثالثة، فهي تمنح الجهات الاقتصادية حرية تأجيل استهلاكهم عن طريق توفير الأموال.

يتمتّع لبنان بشكل كبير باقتصاد وتبادل تجاري بالعملات الأجنبية وخاصة أنه «قائم على الدولار» (اقتصاد مدولر)، ولطالما كانت سياستنا النقدية لسنوات عديدة تحافظ على سعر تعادل صرف مستقرّ بالنسبة إلى الدولار. ورغم أن لهذا الهدف ما يبرّره تماماً لأنه يحمي الأشخاص ذوي الدخل المحدود بالليرة اللبنانية في المستقبل، إلّا أنه لا يتوافق مع انضباط غير كافٍ في الموازنة العامة. فالدولة التي تنفق أكثر مما تتلقّى، سوف تميل إلى خفض القيمة لسدّ العجز، وسوف يحتاج كل مُدّخر بالليرة اللبنانية إلى علاوة المخاطرة الإضافية.

من جهته، فإنّ البنك المركزي، من أجل تجنّب التقلّبات العشوائية في قيمة العملة وكيفية الصرف، ملزم بالحفاظ على احتياطات كبيرة بالعملات الأجنبية التي كان يمكن استثمارها في الاقتصاد الوطني، فيما يتم حالياً توظيف معظمها في الاقتصادات الغربية. نقدّر الأكلاف وأوجه القصور في الاقتصاد الوطني، بأكثر من 50 مليار دولار منذ 30 سنة. سيكون من غير المجدي وغير الإنتاجي أن ننظر إلى الوراء وأن نتحسّر، ولكن هناك شيء واحد مؤكّد: سيكون مستحيلاً مواصلة هذه السياسة النقدية بسبب الافتقار إلى وسائل الدعم والحفاظ على سعر الصرف جرّاء التغيرات الرئيسية الحاصلة في البيئة الإقليمية. ومع مرور الوقت، سيتمّ التقليل من أكلاف المعاملات التي تأخذها في الاعتبار الجهات الفاعلة عند التداول بالليرة اللبنانية. علاوة على ذلك، سيجبر ذلك حكوماتنا على أن تكون أكثر انضباطاً لجهة الإنفاق، واتّباع معايير الحوكمة الدولية فلا يصبح سهلاً عليها طبع المزيد من إصدار الأوراق النقدية. بالنسبة إلى أولئك الذين يعترضون على أن البنك المركزي سيفقد إمكانية وجود سياسة نقدية داخلية، تجدر الإشارة إلى أن للبنك المركزي بالفعل سياسة نقدية بعملات أجنبية. في الواقع، هو يحدّد بالنسبة إلى المصارف اللبنانية، مستوى الاحتياطي الإلزامي، ومعدّلات أسعار الفائدة القياسية وتوافر الائتمان لجميع العملات. أمّا في ما يتعلق بأولئك الذين يتحسّرون لأن البنك المركزي سيخسر حقّ تحصيل إيرادات سكّ العملة، تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي سوف يحتفظ بهذا الحق بالكامل بالنسبة إلى المال الائتماني، وبفضل الاحتياط الإلزامي، في ما يخصّ النقود الدفترية أيضاً.

وبهذه الطريقة، سيكون لمصرف لبنان نفس المزايا التي تتمتّع بها المصارف المركزية الأخرى من دون أن يعاني من مساوئها. لا يمكن أن يكون الانتقال فورياً وربّما ينبغي أيضاً أن يمتدّ على مدى بضع سنوات، لكنه سيحرّر على الفور بضعة مليارات من السيولة، وهذا أمر مفيد للغاية في السياق الحالي، إذ تصل قيمتها إلى أكثر من عشرات المليارات بعد 5 سنوات.

في وقت تمرّ فيه الاقتصادات العالمية بعملية إعادة هيكلة، وحيث توجد الأسواق بكثرة في مناطق التجارة الحرّة، وحيث عبرت العملات الدولية الأكثر استعمالاً عدة مراحل هيكلية، فقد يكون حان الوقت للتفكير في ما هو مفيد حقاً في عملتنا الوطنية، وبالتالي تقليل إحدى وظائفها واستعمالها، ونتيجة لذلك، التقليل من الكلفة الباهظة للحفاظ على استقرارها من دون المساس بمداخيل أكثر الناس ضعفاً بالعملة الوطنية.

> **قد يكون الحلّ ألّا تقترض الدولة المزيد بالعملة المحلية ولكن حصرياً بالعملة الأجنبية**

تجّار النفط من أقوى كارتيلات لبنان

محمد وهبة

يرفض أصحاب شركات مستوردي النفط في لبنان وسمهم بمصطلح «كارتيل» لتوصيف بنية نفوذهم التجاري وآليات عملهم. حجّتهم أن كلمة «كارتيل» مصطلح تقنيّ لا تنطبق شروطه عليهم، وتظهرهم وكأنهم «عصابة مخدّرات»، فيما التعريف التقني لهذا المصطلح يدلّ على احتكار عدد محدود من الشركات التي تنتج أو تتاجر بسلعة ما وتتّفق في ما بينها على التحكّم بأسعارها بما يؤدّي إلى إلغاء المنافسة لتحقيق مزيد من الأرباح. «وبما أن أسعار المشتقات النفطيّة في لبنان محدّدة من الدولة، وتتنافس الشركات في ما بينها لبيع البنزين والمازوت لمحطات الوقود عبر حسومات على فواتير الشراء تتراوح بين 10% و15% فوق الجعالة المخصّصة للشركات من الدولة وفق جدول تركيب الأسعار، فإنّ توصيف كارتيل لا ينطبق علينا»، بحسب أحد مالكي الشركات.

لا شكّ بأنّ التعريف التقنيّ الأوسع عالمياً لمصطلح «كارتيل» أنّه عبارة عن تجمّع للشركات بدلّ على «احتكار القلّة»، وتمركز العمليات بيدها. ولا يتضمّن الاتّفاق في ما بينها معياراً محدّداً، بل قد يشتمل على معايير عدّة، من بينها الأسعار وحدودها، خفض الإنتاج أو زيادته، تثبيت حصص السوق، تقسيم المناطق، تغيير شروط البيع، الاشتراك في العمليات التجارية... وقد يكون خليطاً من أكثر من معيار واحد. إسقاط هذا التعريف على شركات استيراد المشتقّات النفطيّة في لبنان، يشي بأنّ هناك اتّفاقاً - عاموداً أو أفقياً - بين الشركات حول مجموعة من المصالح المشتركة التي قد تتضمّن معياراً أو أكثر، وليس بالضرورة أن يشمل أيّ منها التسعير أو المنافسة على الحصص السوقية، وإنّما الاتّفاق على مواجهة كلّ ما يهدّد المصالح المشتركة في سوق تسيطر عليها الشركات عبر قدراتها التخزينية. صفة «كارتيل» قد تكون أوضح تعبير اقتصادي لائتفاق المذكور، لكن العلاقات الاجتماعية والسياسية بين أصحاب هذه الشركات تجعلهم أكثر من «كارتيل»، بل ينطبق عليهم مصطلح «أوليغوبولي» الذي يشير إلى قدرة أيّ مجموعة (النماذج المعروفة عالمياً هي شركات الطيران، المصارف، منظمة الدول المصدرة للنفط، صناعة السيارات...) على السيطرة على عرض السلعة في السوق. وفي لبنان، تبدأ سيطرة الشركات المستوردة انطلاقاً من قدراتها التخزينية للكفيات المستوردة، وتصل إلى حدود السيطرة على أكثر من نصف محطات الوقود.

إذاً، ما هي المعايير التي يتّفق عليها مستوردو النفط في لبنان؟

عندما توقّف مصرف لبنان والمصارف عن تمويل استيراد المشتقات النفطية بالدولار المحدّد سعرها وسطياً بقيمة 1507,5 ليرة مقابل الدولار الواحد، انتقل المستوردون إلى البحث عن الدولارات لدى الصرّافين واشتروها بأسعار أعلى مما يحدّده مصرف لبنان. في البدء كان الدولار بـ1550 ليرة وواصل الارتفاع ليبلغ 2350 ليرة في 21 تشرين الثاني. منذ انفجار هذه الأزمة، كانت مساعي شركات استيراد النفط موحّدة في اتّجاه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس الحكومة سعد الحريري ووزيرة الطاقة ندى البستاني، مطالبين بتأمين الدولارات بالسعر المحدّد من مصرف لبنان، أو بزيادة سعر مبيع صفيحة البنزين والمازوت للمستهلك، بما يعكس انخفاض قيمة الليرة تجاه الدولار في السوق الموازية (لدى الصرافين) ما يكبّدهم خسائر ستآكل من حصتهم في الأرباح المحدّدة في جدول تركيب الأسعار. خلصت المساعي إلى إصدار سلامة تعميماً أدعى هؤلاء أنه يكبّدهم خسائر إضافية بعشرات ملايين الدولارات بسبب تضمينه أكلافاً إضافية، فعمدوا إلى تنفيذ إضراب والامتناع عن تسليم البنزين للمحطات، فيما امتنعت المحطات المملوكة من الشركات عن بيع البنزين للمستهلكين. وعندما تبيّن أن المساعي قد تصل إلى حلّ ما، تمكّنت شركات الاستيراد من كسر الإضراب الذي حاول تنفيذه أصحاب المحطات المستقلون.

> **المشترك بين المستوردين انهم يملكون شركات توزيع ويستحوذون على 55% من محطات الوقود المرخّصة و68% من اسطول النقل**

لكنّ المشكلة باتت أكثر تعقيداً عندما قرّرت الدولة عبر منشآت النفط، إطلاق مناقصة استيراد 150 ألف طن بنزين. يومها التفّت الشركات حول بعضها البعض واعترضت كمجموعة واحدة على عدم قانونية استيراد الدولة لمادة البنزين، فيما امتنعت الغالبية عن المشاركة في المناقصة. ولم تكتفِ بذلك، بل دفعت أصحاب المحطات إلى تنفيذ إضراب استمرّ يومين. في ذلك الوقت سُرّب تسجيل صوتيّ لممثل نقابة أصحاب المحطّات فادي أبو شقرا يقول فيه: «إذا كانت الشركات بخير فنحن أيضاً بخير».

المصلحة المشتركة نفسها دفعت مستوردي المشتقّات النفطية إلى التكتّل في وجه منشآت النفط عندما قرّرت تلزيم خزانات النفط في طرابلس. أعدّ هؤلاء كلّ قوّتهم السياسية واستنفروا شراكاتهم مع قوى سياسية نافذة اعترضت بدورها على تركيب خزانات استراتيجية للنفط بسعة 450 ألف طن، أي ما يوازي القدرات التخزينية لكلّ شركات الاستيراد العاملة في لبنان.

كلّ هذه المواقف الموحّدة جاءت في عزّ تنافس الشركات المستوردة على بيع البنزين لمحطات الوقود، وانقسامها الذي دفع تحالف شركتي «كورال أويل ـ ليكويغاز» إلى الانسحاب من عضوية التجمّع على خلفية التنافس بين «ليكويغاز» و«هيبكو» على الاستحواذ على «كورال أويل» بعدما فازت الأولى بها وباتت تملك الحصص السوقية الأكبر في السوق. رغم ذلك بقي هؤلاء كلّهم في تجمّع واحد لتزويد الطائرات في مطار بيروت بالوقود وتمكّنوا من تقاسم الأدوار رغم التجاذبات بين مالكي «كورال أويل» الجدد ومالكي «هيبكو». ما هو مشترك بين هذه الشركات أنها جميعها تملك شركات توزيع بالإضافة إلى موزّعين محليين غير مستوردين للنفط. كما أنها تستحوذ على 55% من محطات الوقود المرخّصة. فمن أصل 3500 محطّة في لبنان، هناك 2400 محطّة مرخّصة أكثر من 1300 منها تقع تحت سيطرة الشركات المستوردة مباشرة أو عبر عقود.

وإلى جانب محطات وقود تملك الشركات أو تتعاقد مع صهاريج للنقل والتوزيع إلى جانب الصهاريج المستقلّة بملكيتها. فمن أصل أسطول للنقل قوامه 1250 صهريجاً بحسب الرخص الصادرة عن وزارة الطاقة، تسيطر الشركات المستوردة على بعض صهريجاً سواء كانت مملوكة منها مباشرة أو متعاقدة مع كلّ شركة حصراً.

والّلافت أن الشركات المستوردة متحالفة أو متشاركة مع قوى سياسية نافذة تحافظ على مصالحها وترعاها في مقابل قد يكون في غالبية الأحيان «غير منظور»، وقد يكون أساسياً مثل حصّة النائب وليد جنبلاط في شركة «كوجيكو» و«أتاغاز»، وقد يكون على شكل عقود مع مؤسسات رسمية مثل تلك التي حصلت عليها «ميدكو» لعشرات السنين مع الجيش وقوى أمنية أخرى لتزويدها بالمازوت والبنزين، وقد يكون على شكل رعاية وزير الخارجية جبران باسيل عبر شركات «ليكويغاز» أو «كورال أويل»، أو قد يكون أيّ أمر آخر كالذي تقوم به شركة «زد آر» أو «بي بي اينرجي» (علماً بأن هؤلاء كلّ لديها شراكة واضحة مع «كوجيكو» المملوكة من جنبلاط)، أو قد تكون شركة لديها بعد إقليمي ودولي مثل «توتال» المملوكة من «توتال . فرنسا»، وشركة «وردية» التي تحمل علامة «موبيل» العالمية والمملوكة من سمول بخش السعودي.

بحسب إحصاءات وزارة الطاقة، يبلغ عدد الشركات العاملة في استيراد النفط 17 من بينها 5 شركات تستورد الغاز. ويمكن لأيّ شركة الحصول على رخصة من وزارة الطاقة لاستيراد المشتقات النفطية، إلّا أنّ شرطها مرتبط بشكل مباشر وأساسي بالقدرة التخزينية، أي إنه يتوجّب على كلّ شركة أن تكون لديها خزانات على شاطئ البحر لتفريغ حمولة الشحنات المستوردة، وهذا الأمر بات صعباً جداً اليوم على أيّ شركة تريد الدخول إلى السوق، نظراً إلى ندرة الأراضي المتاحة لهذا الغرض، ولضخامة الاستثمارات التي يجب ضخّها من أجل بناء خزانات جديدة في سوق ضيّقة نسبياً كلبنان، علماً بأن القدرة التخزينية للشركات الـ13 تبلغ 533 ألف طن متري.

في المقابل، تملك منشآت النفط المملوكة من الدولة اللبنانية قدرة تخزينية إجمالية تبلغ 730 ألف طن متري تشغّل منها حالياً خزانات بطاقة استيعابية تبلغ 247 ألف طن، وهي تستورد المازوت فقط، وأطلقت مناقصة استيراد بنزين ستغطّي عروضها اليوم. أما حصّة الشركات من مبيعات البنزين المقدّرة بنحو مليوني طن سنوياً، فقد كانت كاملة على مدى العقود الماضية، ولكنّها قد تتقلص إذا نجحت مناقصة المنشآت لاستيراد 150 ألف طن. كذلك تستحوذ الشركات المستوردة على ثلثي مبيعات المازوت الأخضر الذي بات الوحيد المسموح إدخاله إلى لبنان، والثلث الباقي تستورده وتوزّعه منشآت النفط.

إلى ذلك، تستورد الدولة لمصلحة مؤسسة كهرباء لبنان، أي لتشغيل معامل الكهرباء، كميات من الفيول أويل والمازوت عبر عقود يُفترض أنها من دولة لدولة مع سوناطراك المملوكة من الدولة الجزائرية، ومع الكويت عبر شركتها الوطنية. غير أن هناك إجماعاً من مجموعة واسعة من مستوردي المشتقّات النفطية والمسؤولين الرسميين على أن هناك شركة واحدة تستورد الكمّيات المتعاقد عليها مع الدولة اللبنانية باسم الشركة الكويتية الوطنية وباسم سوناطراك. وهي شركة «بي بي اينرجي»، ويتردّد أيضاً أنه في الفترة الأخيرة باتت لديها شريك في هذه العمليات بحصّة الثلثين هي شركة «زد آر».

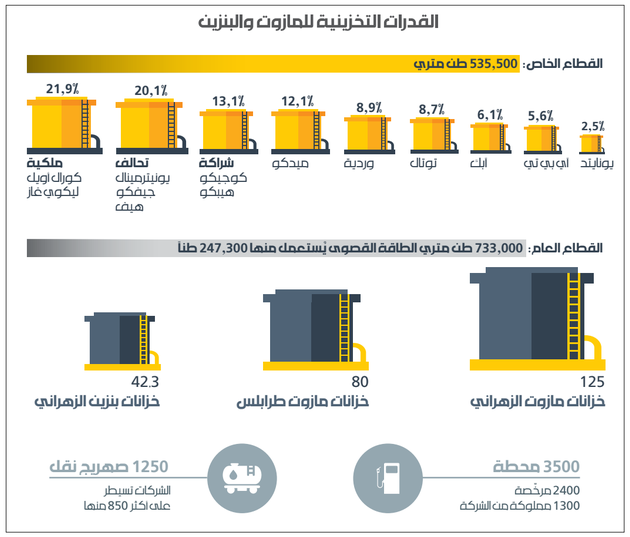

70353

طنا هي القدرة التخزينية لسبع شركات تستورد الغاز وتوزّعه محلياً تستأجر هذه الشركات كلّ الخزانات المتوافرة في لبنان. وهي لا تستعمل بعضها نهائياً بل تدفع كلفتها ضمن هدف أساسي: تعزيز احتكارها لهذه المادة. تستحوذ غاز الشرق على 64٪ من القدرة التخزينية، وصيداكو على 9٪ ويونيغاز على 7,4٪ وابيك على 5,6٪، ونوردغاز على 4,7٪ وليكويغاز على 5,1٪. وميدكو على 4٪. لكن من بين هذه الشركات هناك شركة واحدة تستورد الغاز هي غاز الشرق والبقية الأخرى تتعاطى معها باستثناء شركة ليكويغاز التي لا تتعامل في هذا المجال إطلاقاً

«فوز» المستوردين

بموجب تعميم مصرف لبنان يتوجّب على كلّ مستورد لشحنات النفط أن يؤمّن 15% من قيمة كلّ شحنة بالدولار ومسبقاً ويودعها لدى مصرف لبنان، وعليه أن يدفع عمولة 0,5% من قيمة الشحنة مقابل حصوله على تمويل بالدولارات الـ85% الباقية بأسعار مصرف لبنان. ادّعى المستوردون أن كلفة الـ15% على وارداتهم ستآكل القسم الأكبر من الأرباح، وأنهم لن يبيعوا المازوت والبنزين للمحطات إلّا إذا دفعت بالدولار. وهذه الأخيرة نفّذت إضرابات بحجّة أن أرباحها المحدّدة بنسبة البحالة من المبيعات والبالغة 1900 ليرة من كلّ صفيحة بنزين ستتآكل بنسبة موازية لوزن الـ15% تبعاً لسعر الليرة لدى الصرّافين، أي أنّها ستتقلّص بقيمة 765 ليرة. لذا أصدرت الوزيرة قراراً يوزّع الكلفة الإضافية الناتجة عن هذه النسبة من الدولارات المطلوب تأمينها من السوق الموازية على الشكل الآتي: 150 ليرة على المستورد، 100 ليرة على شركات التوزيع، 40 ليرة على أجرة النقل، و475 ليرة تُحسم من عمولة صاحب المحطة.

المفاجأة أن جدول تركيب الأسعار، وبدلاً من إشراك المستوردين بتحمّل الكلفة، عمد إلى منحهم أرباحاً إضافية بقيمة تتراوح بين 740 ليرة و240 ليرة إضافية تتغيّر بحسب تقلّبات سعر الصرف تجاه الدولار (انظر سيناريو 1 و2).

تركيب السعر الصادر يوم الأربعاء الماضي يتألف من 4 عناصر بالإضافة إلى الرسوم والضريبة على القيمة المضافة:

. ثمن كلّ كيلوليتر بنزين من عيار 95 أوكتان (755 طناً) يوازي 771250 ليرة (كان في الجدول الماضي 736000 ليرة)

. حصّة شركة التوزيع 10000 ليرة (كانت 15 ألف ليرة)

. أجرة النقل 16000 ليرة (كانت 18 ألف ليرة)

. عمولة صاحب المحطة 71250 ليرة (كانت 95 ألف ليرة)

كل كيلوليتر = 50 صفيحة بنزين: هذا يعني أن شركة التوزيع خسرت 100 ليرة، وأن أجرة النقل تراجعت 40 ليرة، وأن عملة صاحب المحطة تراجعت 475 ليرة.

أما بالنسبة إلى المستوردين فالحسابات تكون على الشكل الآتي: سعر طن البنزين بحسب نشرة البلاتس لم يتغيّر وبلغ 590 دولاراً يُضاف إليها 20 دولاراً بدل نقل ومصاريف اعتماد وخلافه، و3 دولارات عمولة مصرف لبنان (0,5% من قيمة كل شحنة)، أي ما مجموعه 613 دولاراً.

نسبة الـ15% المطلوب تأمينها من دولارات الصرافين تساوي: 613*15/100= 91,95 دولار. أما النسبة الباقية المموّلة من مصرف لبنان فقيمتها 521 دولاراً أو ما يوازي 789315 ليرة.

سيناريو 1

إذا كان سعر الدولار بقيمة 2000 ليرة، فإن الـ91,95 دولار تساوي 183900 ليرة وبالتالي فإن ثمن البضاعة يصبح 183900+789315= 973215 ليرة لكلّ طن (*0,755 لتحويله إلى الكيلوليتر) أو ما يوازي 734777 ليرة، أي أقل من ثمن البضاعة الوارد في جدول تركيب الأسعار بقيمة 36472 ليرة للكيلوليتر، أو ما يوازي 36,5 ليرة لكلّ ليتر أو 729,5 ليرة لكلّ صفيحة.

سيناريو 2

إذا كان سعر الدولار بقيمة 2350 ليرة (الحدّ الأقصى الذي بلغه سعر الدولار)، فإن الـ91,95 دولار تساوي 216082 ليرة وبالتالي فإن ثمن البضاعة يصبح 216082+789315= 1005397 ليرة لكل طن (*0,755 لتحويله إلى الكيلوليتر) أو ما يوازي 759075 ليرة، أي أقل من ثمن البضاعة الوارد في جدول تركيب الأسعار بقيمة 12174 ليرة للكيلوليتر، أو ما يوازي 12,1 ليرة لكل ليتر أو 243,5 ليرة لكل صفيحة.

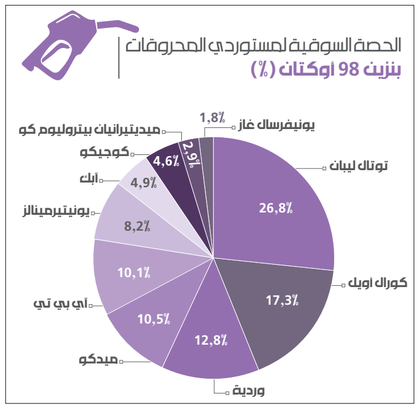

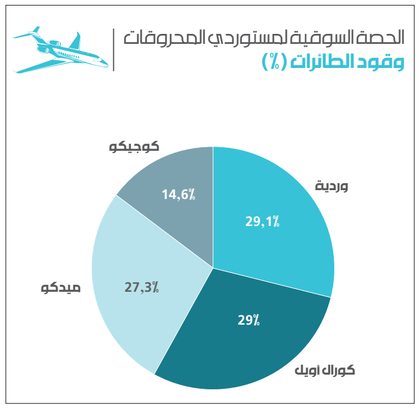

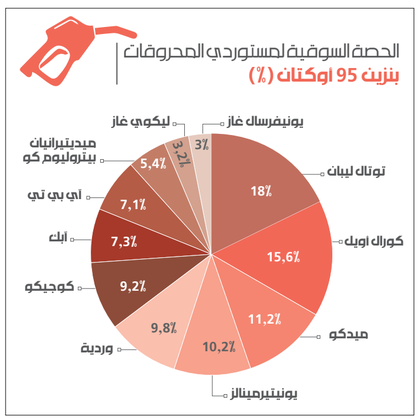

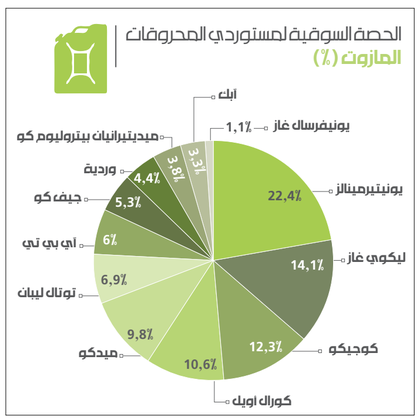

مؤشر

العرض النقدي يتوسّع إلى مزيد من التضخّم

منذ بداية السنة، يشهد لبنان تحوّلات سريعة ومتقلّبة في بنية الكتلة النقديّة وتوزّعها، ودرجة توسّع كلّ نوع من أنواعها. ولعلّ السبب الأبرز يكمن تحديداً في تبدّل وتسارع الإجراءات النقديّة المعتمدة في ظلّ الأزمة الماليّة القائمة، سواء للتحكّم بالسيولة في الأسواق وضبط الضغط على سعر الصرف، أو لتوفير المال المطلوب لإعادة تمويل الدين العام وخدمته.

فمنذ بداية العام الحالي، يشهد المستوى الأوّل من الكتلة النقديّة توسّعاً كبير، علماً بأنّ هذا المستوى من الكتلة النقديّة يشمل بشكل أساسيّ النقد الورقي المتداوَل في الأسواق، بالإضافة إلى النقد المتوفّر في الحسابات المصرفيّة الجارية وغيْر الطلب، بمعنى آخر، يحدّد هذا المستوى من الكتلة النقديّة حجم الأموال المتوفّر يومياً للطلب في الأسواق التجاريّة، وهو ما يؤثّر تلقائيّاً على مستوى التضخّم. كما يحدّد حجم الأموال المتوافر لشراء العملات الصعبة، أي إنه يؤثّر أيضاً على درجة الضغط على سعر الصرف.

بحسب إحصاءات مصرف لبنان، توسّع حجم هذا المستوى من الكتلة النقديّة تدريجيّاً من 10,546 مليار ليرة في شهر آذار الماضي، إلى 13,507 مليار ليرة لغاية 21 تشرين الثاني الماضي، أي إن هذا المستوى من الكتلة النقديّة شهد توسّعاً بنسبة 28%، وبقيمة 2,961 مليار ليرة، خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية.

تتنوّع الأسباب التي أدّت خلال الأشهر الماضية إلى هذا التوسّع. فخلال الفترة الماضية، عمد مصرف لبنان إلى شراء سندات الخزينة اللبنانيّة التي تطرحها وزارة المال لتمويل العجز في الموازنة العامّة من جهة، ولتمكين الدولة من سداد الجزء المستحق من الدين العام من جهة أخرى. أدّت هذه العمليّة تلقائيّاً إلى ضخّ كميات من السيولة التي كان يقوم مصرف لبنان سابقاً بامتصاصها من الأسواق بالعملتَين من خلال هندساته الماليّة، وهو ما أدّى إلى خلق توسّع في العرض النقدي، وبالتالي إلى زيادة المستوى الأوّل من الكتلة النقديّة M1.

من ناحية أخرى، كانت المصارف التجاريّة تعاني منذ مطلع السنة الجارية من تحويل المودعين أموالهم إلى حسابات جارية بدل الحسابات المجمّدة أو حتّى سحبها نقداً للادّخار في المنازل، وذلك تخوّفاً من تطوّرات الأزمة الماليّة. وبعد 17 تشرين الأوّل، تحوّلت هذه العمليّات إلى نزيف مستمر وثابت حدّدت وتيرته سقوف السحب النقدي التي وضعتها المصارف. وبذلك، تسبّبت هذه العمليّات بزيادة المستوى الأوّل من الكتلة النقديّة مع زيادة نسبة الأموال المدّخرة على شكل نقود ورقيّة في المنازل، أو تلك المودعة في الحسابات الجارية بانتظار سحبها نقداً تدريجيّاً وفقاً للقيود الموضوعة على عمليّات السحب.

وبمعزل عن الأسباب، يبدو من الواضح أنّ هذه التحوّلات في بنية الكتلة النقديّة ستترك آثارها على أكثر من مستوى خلال الفترة القادمة. فالتوسّع في العرض النقدي في الأسواق، وزيادة حجم الكتلة النقديّة المتداولة، سيعني تلقائيّاً زيادة في مستويات التضخّم، علماً بأنّ مستويات التضخّم تشهد أساساً ضغوطاً ناتجة عن ارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار في السوق الموازية. كذلك، فإنّه من الطبيعي أن تؤدّي زيادة الكتلة النقديّة المتداولة إلى زيادة الضغط على سعر الصرف نفسه، خصوصاً أن زيادة حجم المستوى الأوّل من الكتلة النقديّة يعني زيادة حجم الأموال المتوافرة في أيّ لحظة لتتحوّل إلى طلب على الدولار الأميركي.

من المتوقّع أن يستمر المستوى الأوّل من الكتلة النقديّة في التوسّع خلال الفترة القادمة، خصوصاً مع استمرار المودعين بسحب أموالهم تدريجيّاً من المصارف ولو ضمن الضوابط المحدّدة لهم. كما يُفترض أن يواصل مصرف لبنان ضخّ السيولة التي قام بامتصاصها سابقاً عبر الهندسات الماليّة، خصوصاً مع الضغوط التي تعاني منها سيولة المصارف حاليّاً والتي لا تسمح باكتتابها مباشرةً في سندات الخزينة. وهكذا، ستكون هذه المسألة أحد العوامل الإضافيّة الضاغطة، الناتجة عن طبيعة الأزمة التي يواجهها النظام المالي في لبنان.

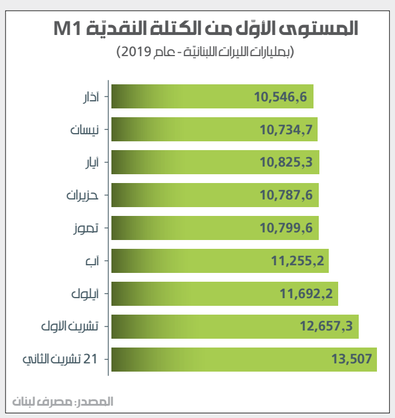

اقتراح

الضريبة على الثروة: عدالة لا انتقام

سمير الضاهر

1- هناك الآن كاملُ اليقين بأن الدين العام في لبنان قد خرج عن السيطرة، ولا مفرّ من خفضه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكمبلغ مطلق. لقد صار مستحيلاً وضع الدين العام على طريق مستدام من دون تعديل جذري في المقاربة المالية بالتوازي مع جهد ضريبي ضخم، قد لا يتحمّله الواقع الاقتصادي، العليل أصلاً.

2 - لطالما شكّلت «إعادةُ هيكلة الدين العام» في معظم البلدان، النهجَ التقليدي لمعالجة عبء الديون المتراكمة عندما تتخطّى وطأتها طاقةَ الدولة على التسديد، وبالتالي باتت تستلزم إعادة الهيكلة عبر ثلاثة مسارات: أولاً إعادة الجدولة، أي تأجيل استحقاقات الأقساط؛ ثانياً خفض معدّلات الفوائد على الديون؛ وثالثاً، وهو التدبير الأشدّ تأثيراً، تقليص حجم رأس المال المُستَحَقّ. فمن الناحية القانونية، يُعتبر الدين مُتعثّراً عند التخلّف عن سداد رأس المال أو الفوائد بالتاريخ المحدّد في الشروط التعاقدية. وقد يؤدّي أي تخلّف عن سداد دين معيّن، أو تجاه دائن معيّن، إلى اعتبار جميع الديون مُتخلّفة وإن لم يكن قد حانت تواريخ استحقاقاتها.

3 - الدائن الرئيسي للدولة اللبنانية هو القطاع المصرفي، أي المصارف التجارية ومصرف لبنان. بمعنى آخر، إن إعادة هيكلة الدين العام ستؤثّر مباشرةً في ميزانيات المصارف من خلال شطب حقوق ملكية المساهمين، وإذا لم يكن ذلك كافياً، من خلال الاقتطاع (هيركت) من بعض الودائع أو من جميعها.

4 - ستؤدي إعادة هيكلة الدين إلى تشويه صورة لبنان كدولة جديرة بالائتمان، دولة لم تتخلّ يوماً في الوفاء بالتزاماتها المالية، حتى في أحلك الأوقات من تاريخها. ومع إعادة الهيكلة، سيُخفَّض تلقائياً التصنيفُ الائتمانيّ السيادي إلى أدنى درجة، وتُفوَّض قدرة لبنان على ولوج الأسواق المالية الدولية والمحلية إلّا بأكلاف باهظة تفوق طاقته على تحمُّلها، وحتّى ذلك قد يغدو صعب المنال.

5 - هناك مسار ضريبي قد يُشكّل حلّاً بديلاً من إعادة هيكلة الدين، ويُحقّق الهدف نفسه. فرسم السياسات المالية هو من القرارات السيادية للدول التي يمكنها تعديل أنظمتها الضريبية حين وحيث وكيفما ترتئي. لذا لا يُمكن اعتبار التغيير في السياسة الضريبية، وإن كان الهدف منه معالجة مشكلة الدين العام، على أنه تَعثّر في التسديد. ويهدف الحل الضريبي البديل إلى إطفاء الدين المُقوَّم بالعملة الأجنبية(*) والبالغ 31 مليار دولار، أو إطفاء الجزء الأكبر منه، عن طريق فرض ضريبة «تضامن وطني» تُجبى لمرة واحدة، على شكل اقتطاع من الثروة. ولهذا الغرض، تُعرَّف الثروة بشكل حصري على أنها ودائع بالعملات الأجنبية في المصارف اللبنانية، ما يستثني جميع الأصول الأخرى. ولضمان العدالة بين المودعين الذين احتفظوا بأموالهم في المصارف اللبنانية وأولئك الذين حوّلوا ودائعهم إلى الخارج – وخاصة ذوي العلاقة الذين سُمِحَ لهم بالتحويل – يمكن للإجراء الضريبي المقترح أن يشمل بمفعول رجعي كلّ الودائع التي كانت موجودة في المصارف اللبنانية في تاريخ مُعيَّن، كالأول من كانون الثاني 2019 على سبيل المثال. وفي حال وُضعت الضريبة على الثروة حَيِّز التنفيذ، فسيكون وقعها على المودعين موازياً لوقع «الهيركت»، من دون أن يكون لبنان قد تخلّف عن سداد ديونه بالنقد الأجنبي، ومن دون خفض تصنيفه السيادي.

6 - من المنطقي الاعتراض على آلية مقاربة أفة الدين عبر الاقتطاع الضريبي من الثروة المتمثلة بالودائع. هذا الأمر سوف يُعفي المساهمين في المصارف (أي مالكيها) من أي كلفة ومسؤولية، في حين أن أسهمهم، أي رأسمال المصرف، على العكس من ذلك، وُجد أصلاً لتَحَمُّل الخسارة الأولى التي قد تلحق بالمصرف نتيجة تعثّر محفظة الديون وجزاء أي برنامج لتسويتها. والرد هو أنه بالنظر إلى الوضع الهَشّ الذي آلت إليه المصارف اللبنانية، فإن الحل عبر الضريبة قد يُجَنّب المصارف في الوقت الحالي فقدان المزيد من رأس المال الذي بات شحيحاً عند قياسه بقاعدة الأصول المتبخّرة. وعلى كُلّ حال، هذا الأمر لا يحول دون اللجوء إلى تدابير للاسترداد يتم تطبيقها لاحقاً على المساهمين.

> تطبيق ضريبة بنسبة 20% على اكبر الحسابات التي تحوز 80 مليار دولار وتخصّ 1% من المودعين يحقّق للخزينة 16 مليار دولار

7 - يمكن تصوُّر عدد من السيناريوهات التي تأخذ في الاعتبار توزيع وحجم وتمركز الحسابات المصرفية. فإذا تم فرض ضريبة الثروة على جميع الودائع بالعملات الأجنبية البالغة 120 مليار دولار، فستكون عائدات الخزينة كالتالي: 12 مليار دولار لمعدّل ضريبة بنسبة 10%، أو 24 مليار دولار لمعدّل ضريبة 20%، أو 30 مليار دولار لمعدّل ضريبة 25%.

8 - وليكون التدبير الضريبي منصفاً ومقبولاً اجتماعياً، يجب أن يستهدف حسابات كبار المودعين، أي الأكثر ثراءً. وهنا أيضاً، يمكن تصوُّر سيناريوهات مختلفة. فعلى سبيل المثال، إن تطبيق معدل ضريبة بنسبة 20% أو 25% أو 30% على أكبر الحسابات التي تساوي نحو 80 مليار دولار والتي لا تُخصّ سوى 1% من مجموع المودعين، سيحقق عائدات للخزينة تساوي على التوالي: 16 مليار دولار، أو 20 مليار دولار، أو 24 مليار دولار. ويمكن إجراء التحليل نفسه عند تطبيق معدّلات ضريبية مختلفة على أكبر 10% أو 20% أو 30% من الحسابات.

9 - من المهم ألّا يُنظر إلى ضريبة التضامن الوطني المقترحة على أنها أداة انتقام من الأثرياء. استهداء الأثرياء واستهدافهم، ينطويان على كلفة اقتصادية على المدى الطويل تدفع بالمستثمرين ورؤاد الأعمال ومَن يَخلق الثروة وفرص العمل خارج الاقتصاد الوطني. ومن المفيد تقييم الكلفة الحقيقية على من ستتالهم الضريبة المقترحة من خلال قياس صافي الأرباح على الودائع المصرفية في لبنان ما بعد ضريبة الثروة وذلك على مدى فترات إيداعها في لبنان مقارنةً بمعايير مرجعية مثل: العائد على سندات الخزانة الأميركية لآجال مماثلة؛ أو العوائد التي كان سيُجنيها المودعون في الأسواق الخارجية، حيث معدّلات الفائدة أدنى بشكل ملحوظ مما هي عليه في لبنان. وقد تُظهر المقارنة أن الاقتطاع الفعلي الذي لحق بالمودعين الأثرياء هو من دون الاقتطاع الظاهر بسبب العوائد المغرية التي حققوها على ودائعهم في المصارف اللبنانية.

(*) يجب أن تُقارَب مشكلة الدين المُقوَّم بالليرة اللبنانية على حِدة، حيث إنه، على أهميته، يتطلّب المعالجة بعد الدين الخارجي، خاصة في سياق انخفاض قيمة العملة الوطنية.

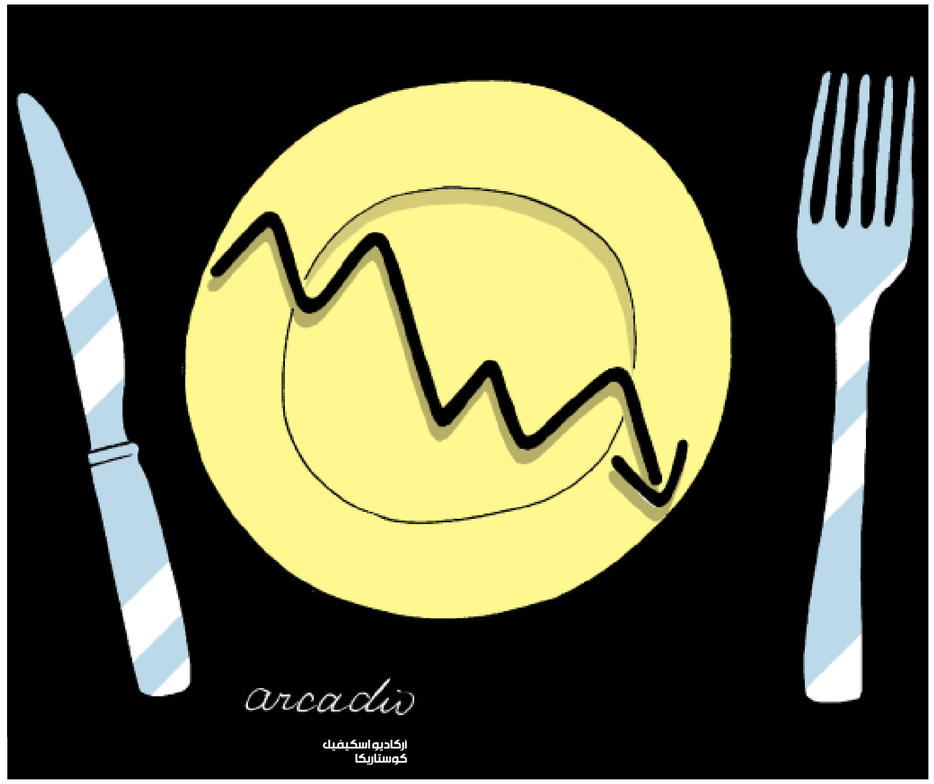

ارکادیو اسکیفیك
کوستاریکا

قراءات

مقال

وكالات التصنيف الائتمانيّ: المسؤولية عن الأزمات

الأمجد سلامة

مع تخفيض «موديز» الأخير لتصنيف لبنان الائتمانيّ، يجب أن نقارب أدوار وكالات التصنيف في الأسواق الماليّة اليوم ولا سيّما في الأزمات الحادّة. وبعد الأزمة العالمية عام 2008 برز هذا النقاش إلى الواجهة، بالأخص على شكل أسئلة كان أبرزها: هل تقوم وكالات التصنيف الائتماني بدورها بشكل صحيح؟

وأين مكمن الخلل الذي أوصل الأسواق إلى هذه الحال؟

هل فعلاً هُناك تضارب مصالح عند وكالات التصنيف الائتمانيّ؟

ولكن في خضمّ هذه التساؤلات ضاع سؤال مهمّ هو: هل تلعب وكالات التصنيف الائتماني دوراً أوسع من تصنيف الدين والمنتجات الماليّة؟

وقبل أن نتمكّن من الإجابة عن هذه الأسئلة علينا أن نستعرض دور وكالات التصنيف الائتماني في ثلاث أزمات، سابقة على أزمة عام 2008، حيث كان لكلّ واحدة منها طابعها الخاص.

مقاطعة «أورانج»

في كانون الأول من عام 1994 أعلنت مقاطعة «أورانج»، في ولاية كاليفورنيا، إفلاسها. شكّل هذا الإفلاس صدمة في أسواق المال الأميركيّة المستقرّة في حينه، وتوجّهت الأنظار بالدرجة الأولى إلى أمين صندوق المقاطعة، روبرت سيترون، وإلى وكالات التصنيف الائتمانيّ بالدرجة الثانيّة. وكان سيترون قد عمد إلى تجميع رأس مال ضخم من صناديق المدارس والمؤسسات المختلفة التابعة للمقاطعة (قيمته بين 1,5-2 مليار دولار) وعبر سندات (بقيمة 12 مليار)، وضعه في محفظة استثمار، عمد إلى توجيهه لشراء مشتقّات مالية تضارب على انخفاض معدّل فائدة سندات الرهن العقاري. ولكن ما حصل هو أنّ رهان سيترون فشل وارتفعت معدّلات الفائدة بسبب رفع المصرف الفيدرالي الفائدة ثلاث مرّات في عام واحد بين 93 و94، فترتّب على المقاطعة دفع مبالغ ضخمة لسداد "احتياط عقود المشتقّات الماليّة" (Margin Payment) ما أجبرها على إعلان الإفلاس.

ويشرح تيموثي سينكلير، في كتابه «أسياد رأس المال الجدد»، أنه حتى قبل إعلان الإفلاس كانت وكالات التصنيف الائتمانيّ تعطي سندات دين مقاطعة «أورانج» تصنيفاً عالياً، ما شجّع المستثمرين على شرائها والاستثمار في رهان سيترون. وبدت الوكالات في حينه في موقع الغافل عن الشيء، رغم أنّ وظيفتها الأساسيّة هي الإحاطة بالعوامل المحيطة بالاستثمارات المطروحة في الأسواق الماليّة.

وعزّز دفاع «ستاندرد أند بورز» عن نفسها، في القضيّة التي رفعتها ضدها المقاطعة عام 1996، هذا الاستنتاج. فقد اتهمت المقاطعة الوكالة ببيع المستثمرين «سمعة جيدة» لسندات دينها، من دون التدقيق في عمل سيترون وألاعيبه ومضارباته الخطرة في الأسواق. واعترفت الوكالة بأنها لا تقوم بتدقيقات ماليّة خاصّة بها وليست مسؤولة في حال تعرّضت للكذب عليها. بمعنى آخر هي ليست محقّقاً ماليّاً، ويمكن أن تقدّم تصنيفاً مبنيّاً على معلومات ناقصة أو جهل تامّ بالتفاصيل.

انهيار «إنرون»

هنالك مخاطر، على تصنيف الوكالات، أكبر من الجهل بسوء إدارة الاستثمارات والرهانات السيّئة. ولا يوجد مثال أوضح عن كيفيّة تعاطي الوكالات مع شركة الطاقة «إنرون». فمع بداية عام 2001 كانت قيمة «إنرون» السوقيّة تساوي 62,5 مليار دولار، كسابع أكبر شركة أميركيّة، ولكن مع حلول ربيع عام 2002 انهارت أسعار أسهم الشركة لتتبخّر قيمتها السوقيّة. وبدأت مشاكل «إنرون» بالظهور عندما استعان كبار المدراء في الشركة بأساليب محاسبيّة، أقل ما يقال فيها بأنّها غريبة، استخدمت بهدف إخفاء ديون ومطلوبات الشركة وللحفاظ على استمرار ارتفاع قيمة أسهمها. وفي مطلع عام 2001 بدأت التساؤلات عن حقيقة أرقام القوائم الماليّة التي تقدّمها الشركة، والتي وجدها المستثمرون والمحلّلون على حد سواء صعبة الفهم ومعقّدة جدّاً، ليتبيّن في ما بعد أن الشركة تتلاعب بأرقامها بطرق تلامس التزوير. ومع انكشاف هذه الحيلة اضطرت وكالات التصنيف إلى أن تخفّض تصنيف سندات دين الشركة، ما فعّل بنداً في عقود الكثير من القروض التي كانت قد أخذتها الشركة، والتي كانت تنصّ على أن تستحقّ القروض مباشرة في حال انخفاض تصنيف سندات دين الشركة تحت حدّ «الدرجة الاستثماريّة». خلق هذا الاستحقاق أزمة سيولة أجبر الشركة على إعلان الإفلاس في كانون الأول 2001، لتتبخّر قيمتها السوقيّة كليّاً مع حلول شباط 2002.

ويشرح سينكلير أنّ مسؤوليّة وكالات التصنيف في انهيار «إنرون» وخسائر المستثمرين كانت كبيرة جدّاً، فالوكالات حافظت على تصنيف عال لـ«إنرون» بالرغم من عدم وضوح قوائمها الماليّة، الأمر الذي كان يجب أن يطلق صفّارات الإنذار عند الوكالات، لا المحافظة على تصنيف عال لسندات دين الشركة. وهنا نرى أن الوكالات قدّمت تصنيفاً ليس مبنياً على جهل، كما في حالة مقاطعة «أورانج»، بل على تجاهل لعلامات إنذار واضحة.

الأزمة الآسيوية: أزمة من مرحلتين

يقسّم سينكلير الأزمة الآسيويّة إلى مرحلتين. المرحلة الأولى كانت من تموز عام 1997 إلى تشرين الأول من العام نفسه. وبدأت مع حالة هلع في تايلاند، سرعان ما امتدّت خلال أشهر ذلك الصيف إلى ماليزيا والفيليبين وسنغافورة. نقطة بداية الهلع كانت تراجع الحكومة التايلاندية عن قرارها بدعم شركة ماليّة كبرى، تعاني مشاكل سيولة، بعد أن اكتشفت حجم الالتزامات الماليّة الضخمة على الشركة. هذا ما أدّى إلى هروب رأس المال من الأسواق التايلاندية، وما قاد إلى انخفاض قيمة العملة التايلاندية، وإلى طلب الحكومة من صندوق النقد الدولي التدخّل. وأثارت هذه الأحداث مخاوف المؤسّسات الاستثمارية في باقي أسواق جنوب شرق آسيا، ما خلق ضغطاً على عملات تلك البلدان ودفعها إلى رفع معدّلات الفائدة ، علّها تبعد خطر المضاربين على العملات.

وما زالت الأسباب التي أدّت إلى نشوب الأزمة في مرحلتها الأولى محلّ نقاش بين الاقتصاديين والأكاديميين إلى اليوم، حيث يشير سينكلير إلى أنّ معظم الاقتصاديين والباحثين اختاروا أن يضعوا اللوم على المصارف المحلّية. ويحاجج البعض الآخر، كموريس غولدستين في بحثه «الأزمة الماليّة الآسيويّة»، بأنّ السبب الرئيس هو سوء تعامل دول جنوب شرق آسيا مع تدفق الأموال الضخم إلى أسواقها. ويضيف أنّ البنى التحتيّة للقطاع المالي في هذه البلاد لم تكن جاهزة للتعامل مع هذا الكمّ الضخم من رأس المال وإعادة توزيعه محلّياً، فتوجّه رأس المال إلى الاستثمار في العقارات والأسهم. فتراوحت نسبة انكشاف المصارف، في سنغافورة وتايلاند وإندونيسيا والفيليبين، على قطاع العقارات بين 25% و40%، ووصل الائتمان في أسواق الأسهم بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات خطيرة. كلّ هذا شكّل ضغطاً كبيراً على اقتصادات تلك الدول. وحين أُضيف إلى هذين العاملين عامل عجز الحساب الجاري في تلك الدول (بلغ 8% في حالة تايلاند عام 1996 مثلاً) وانخفاض الأسعار في أسواق العقارات وتحوّل تدفّقات رأس المال عن بلدان المنطقة، تطوّر ذلك إلى عوامل ضغط على السيولة بالعملات الأجنبيّة، في مقابل الحفاظ على قيمة العملات المحليّة. (من المفيد الالتفات إلى أن العوامل التي أدّت إلى الأزمة تتقاطع بشكل كبير مع عوامل تدهور الاقتصاد اللبناني)

> هل كانت وكالات التصنيف على خطأ في تصنيفها المرتفع لسندات الدول التي عصفت بها الأزمة؟

وما زالت الأسباب التي أدّت إلى نشوب الأزمة في مرحلتها الأولى محلّ نقاش بين الاقتصاديين والأكاديميين إلى اليوم، حيث يشير سينكلير إلى أنّ معظم الاقتصاديين والباحثين اختاروا أن يضعوا اللوم على المصارف المحلّية. ويحاجج البعض الآخر، كموريس غولدستين في بحثه «الأزمة الماليّة الآسيويّة»، بأنّ السبب الرئيس هو سوء تعامل دول جنوب شرق آسيا مع تدفق الأموال الضخم إلى أسواقها. ويضيف أنّ البنى التحتيّة للقطاع المالي في هذه البلاد لم تكن جاهزة للتعامل مع هذا الكمّ الضخم من رأس المال وإعادة توزيعه محلّياً، فتوجّه رأس المال إلى الاستثمار في العقارات والأسهم. فتراوحت نسبة انكشاف المصارف، في سنغافورة وتايلاند وإندونيسيا والفيليبين، على قطاع العقارات بين 25% و40%، ووصل الائتمان في أسواق الأسهم بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات خطيرة. كلّ هذا شكّل ضغطاً كبيراً على اقتصادات تلك الدول. وحين أُضيف إلى هذين العاملين عامل عجز الحساب الجاري في تلك الدول (بلغ 8% في حالة تايلاند عام 1996 مثلاً) وانخفاض الأسعار في أسواق العقارات وتحوّل تدفّقات رأس المال عن بلدان المنطقة، تطوّر ذلك إلى عوامل ضغط على السيولة بالعملات الأجنبيّة، في مقابل الحفاظ على قيمة العملات المحليّة. (من المفيد الالتفات إلى أن العوامل التي أدّت إلى الأزمة تتقاطع بشكل كبير مع عوامل تدهور الاقتصاد اللبناني)

هنا لا بد أن نسأل: هل كانت وكالات التصنيف الائتمانيّة على خطأ في تصنيفها المرتفع لسندات الدول التي عصفت بها الأزمة؟ أم أنّها قامت بعملها على أتمّ وجه ولكن خدعها تقلّب السوق؟

بحسب سنكلير، يُغفل الكثير من الباحثين دور وكالات التصنيف في مفاقمة الأزمة الآسيويّة والتسبّب بمرحلتها الثانية التي كانت أشدّ وطأة على الاقتصاد العالمي من المرحلة الأولى. بالإضافة إلى هذا اعتبرت «موديز» على أثر الأزمة أن الأسواق تضع «الكثير من القوّة التنبّئية» في التصنيفات التي تصدرها، ودافعت «ستاندرد اند بورز» عن تصنيفاتها وقالت عنها إنّها «ليست أكثر من آراء مبنيّة على المعلومات المتوافرة»، بينما كانت «فيتش» الوحيدة التي اعتذرت للمستثمرين واعترفت بسوء تقديرها للوضع قبل وخلال الأزمة. ويعيد سينكلير سوء تقدير وكالات التصنيف لسندات الدول التي عصفت بها الأزمة إلى حالة النشوة التي أصابت الأسواق الآسيويّة، والتي شكّلت عاملاً ضاغطاً على وكالات التصنيف لكي تحافظ على مستويات تصنيف عالية لسندات الدول التي عصفت بها الأزمة بالرغم من ظهور بوادرها منذ شهر أيّار 1997.

ولكن هل تجاهل علامات الخطر بسبب الضغط سواء أكان من الزبائن مثل «إنرون» أم من الأسواق كما في الأزمة الآسيويّة، هو أكثر العوامل خطورة في عمل وكالات التصنيف؟

الأزمة العالمية 2008

لا حاجة لاستعراض مسار أزمة عام 2008 التي عصفت بالأسواق الماليّة العالميّة، فقد أصبح واضحاً أن نقطة البداية كانت المنتجات الماليّة المصمّمة من تجميع القروض السكنيّة. فهذه القروض كانت سيّئة وتالياً المنتجات التي بُنيت عليها كانت غير جديرة بالاستثمار، وبالرغم من هذا صُنّفتها وكالات التصنيف الائتمانيّ بمستوى عالٍ ما سبّب فقّاعة. هذه الأزمة فتحت الباب على السؤال عمّا تحدّد به سينكلير في كتابه، المنشور عام 2005 عندما كان الآخرون يناقشون الحاجة إلى نظم وتقنين عمل الوكالات، أي عن مدى وجود تضارب مصالح عند الوكالات في ظل نظام الدفع الحالي- مُصدر المنتجات والأدوات الماليّة- يدفع للوكالات.

ولكن تضارب المصالح قد لا يكون المشكلة الأساسيّة في هذه الأزمة، بحسب سينكلير مجدّداً. ففي بحث نُشر عام 2010، بعنوان «وكالات التصنيف الائتمانيّ والأزمة الماليّة العالميّة»، لم يعد سينكلير يرى أن المشكلة الحقيقيّة هي في تضارب المصالح، بل رآها أكثر تعقيداً وأعمق من مجرّد نظام دفع يمكن إصلاحه. فمع دخول الأدوات والمنتجات والمشتقّات الماليّة المعقّدة إلى الأسواق الماليّة أصبح دور المحامين أكثر أهميّة. فالصياغة القانونيّة لعقود التداول بالمشتقّات والمنتجات الماليّة تحدّد كيف تدار عمليّة توزيع المخاطر، وأيّ أنواع من المشتقّات تستحقّ أرباحها قبل الأخرى، عبر عقود قد تطول لآلاف الصفحات لمنتج واحد. ولكن أين دور الوكالات في خضمّ هذه الدهاليز القانونيّة؟

يشرح سينكلير أن الوكالات اتّجهت إلى تصنيف المنتجات والمشتقّات الماليّة تبعاً لصياغتها القانونيّة، وليس لجدارة سداد الدين الفعليّة. وهذا هو السبب الرئيس في حصول مشتقّات مبنيّة على قروض سيّئة لأعلى التصنيفات، بالرغم من أن التدقيق كان سيُظهرها غير جديرة بالسداد، وتباعاً بالاستثمار. ويضيف أن الوكالات تحوّلت إلى شريك فعلي في صناعة هذه المنتجات والمشتقّات الماليّة، بصفة استشاريّة. فبمجرّد قبول الوكالات تصنيف منتج ماليّ بناءً على الصياغة القانونيّة لعقده عوضاً عن جدارة السداد، أصبحت تشارك في صناعة المنتج، وتعطي تقديرها للتصنيف في حال نظّمت وقوننت المصارف الاستثماريّة المنتجات والمشتقّات بطريقة معيّنة.

هذا السياق، من المحامين إلى الدور الاستشاريّ للوكالات، يجعل هذه الوكالات في موضع شريك في الصناعة، لا حكم يقيّم الجدارة الفعليّة للمنتجات المطروحة في الأسواق الماليّة.

دور بين الماضي والمستقبل

ما تقدّم يظهر أنّ التدقيق في دور وكالات التصنيف الائتماني في الأزمات المتتالية يكشف حساسيته وخطورته. ويتبيّن أنّه كلّما كبر الزبون كبر حجم الخطر الذي يرافق عمل الوكالات، من الجهل بالمعطيات، إلى تجاهلها، إلى التحوّل من حكم إلى شريك في صناعة المنتجات الماليّة. ومع انفتاح أسواق العالم كلها تقريباً أمام تدفق رأس المال العالمي وشروطه (ومنها ضرورة الاستعانة بحكم الوكالات)، تكمن مشكلة شعوب وحكومات دول العالم الثالث في انعدام قدرتها على التأثير في وكالات التصنيف الأميركيّة المنشأ والمركز. ونحن اليوم في لبنان في خضمّ أزمة حادّة مرشّحة للتفاقم، وعلينا قبل أن نشرع في البحث عن الحلول وتطبيقها أن نقيّم أداء هذه الوكالات على مدى العقدين الماضيين ومستوى مسؤوليتها عمّا وصلنا إليه. فهل كانت وكالات التصنيف جاهلة بالعوامل المحلية المؤثّرة في سياساتنا المالية، أم تجاهلتها بسبب ضغوط السوق، أم أنّها كانت شريكة في صناعة هذه السياسات وتالياً ما نتج عنها من آثار؟

ارکادیو اسکیفیك
کوستاریکا

برنامج اقتصادي برسم «الحراك»

البر داغر *

يتضمّن هذا البرنامج أربع نقاط: 1) إجراءات لحماية سعر صرف الليرة؛ 2) إعداد موازنة استثمارية لتطوير البنى التحتية؛ 3) إعداد موازنة استثمارية لإنتاج الآلات؛ 4) إنشاء «مجلس تخطيط مركزي».

1. إجراءات حماية سعر الصرف

هناك مشكلتان رئيسيتان في لبنان: عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة. العجز الأول يتكرّر سنة بعد سنة منذ 2011. وأصبح مشكلة كبيرة مع ازدياد هروب الرساميل، أي تحويل الودائع إلى دولار وإخراجها من مصارف لبنان. وهناك عجز الموازنة الذي وجدت الحكومة حلّاً له بنقل تمويل العجز الناجم عن خدمة الدين العام إلى عهدة مصرف لبنان.

وقد اقترحت ورقة الأستاذ محمد زبيب («الأخبار» - 2019/10/28) في موضوع حماية سعر صرف الليرة: ضبط حركة الرساميل، أي منع خروج الودائع لفترة؛ وتخفيض الاستيراد من خلال تعليق الاستيراد غير المُلحّ؛ وقص الودائع من خلال فرض ضريبة استثنائية على الودائع الكبرى؛ واسترداد أرباح الهندسات المالية خلال فترة خمس سنوات؛ وإعادة هيكلة الديون. وتكلّف خدمة الدين العام الخزينة 5,5 مليار دولار سنوياً، أي ثلث الإنفاق العام أو نصف الإيرادات الحكومية. وقد طرحت ورقة الاقتصاديين («الأخبار»، 2019/10/23) تحويل الدين الحكومي الممثّل بـ 85 مليار دولار إلى سندات أبدية بفائدة صفر %. أي حفظ حق الدائنين باستعادة أموالهم مع إزالة عبء الدين العام عن الموازنة.

ويبدو المقترح الأوّل لجهة منع خروج الودائع الأهمّ في الوقت الحاضر. وهو إجراء تولّى المصرف المركزي وضعه فعلياً موضع التطبيق، وتولّت المصارف مهمّة تنفيذه (ولو من دون قانون أو إعلان رسمي). وتقوم المصارف بتطبيق إجراءات منع التحويل من ليرة إلى دولار ومن الداخل إلى الخارج وتقتصر في عملها على خدمة الزبائن بالحدّ الأدنى بانتظار انفراج الأزمة. وهي تستطيع أن تفتح أبوابها من دون أن تخاف بأن يعمد المودعون لسحب ودائعهم لأنها مخوّلة عدم تلبية كلّ طلباتهم.

يحيل المقترح الثاني حول تعليق الاستيراد غير الملحّ إلى استخدام الرقابة على القطع كأداة للسياسة التجارية. أي تقنين استخدام العملات الصعبة حين يتعلّق الأمر بالاستيراد من الخارج. ويمكن أن يتولّى المصرف المركزي تنفيذ هذه السياسة من خلال الامتناع عن توفير دولارات لتلبية طلبات استيراد غير ملحّة، وممارسة رقابة على المصارف التجارية بهدف منعها من إجراء هذا النوع من الصفقات.

وبصرف النظر عن أيّ من الاثنين، هروب الرساميل أو الاستيراد المفرط، مسؤول أكثر عن العجز المتفاقم لميزان المدفوعات، توفّر المقترحات الواردة أعلاه حلّاً موقتاً وفي المدى المتوسّط لعجز ميزان المدفوعات. وهو أصبح العجز الأكثر خطورة لأنّه بات حجة المؤسّسات الدولية، خصوصاً صندوق النقد الدولي، للضغط من أجل خفض سعر صرف الليرة.

ويمكن أن تتمسّك قوى الحراك والأطر السياسية التي تنبثق عنها بالمقترَحين كوسيلتين للتصدي لعجز ميزان المدفوعات. وهذا ما يُبعد شبح انهيار سعر صرف الليرة.

وينبغي أن يكون ثبات سعر صرف الليرة أمراً لا يمكن التنازل عنه أيّاً كان الثمن. وقد سبق إيضاح أنّ أيّ خفض لسعر صرف الليرة هو بمثابة سرقة لمداخيل اللبنانيين والدفع بشرائح واسعة منهم تحت «خط الفقر» (شرحتها في مقالة نشرتها «الأخبار» في 2018/10/29). وإذا انخفضت مداخيل العاملين بنسبة 50% لأنّ سعر الدولار ارتفع إلى 3000 ليرة، فستكون وصفة لتهجير كل اللبنانيين من الشرائح الوسطى والدنيا إلى كندا.

2. إعداد موازنة استثمارية مخصّصة لتطوير البنى التحتية

يمكن اعتبار الضغط الذي مارسه الاتّحاد الأوروبي للالتزام بشروطه في إعداد الموازنة سبباً لانفجار الوضع في لبنان. وهذا ليس جديداً. كانت ضغوط صندوق النقد الدولي لتحرير الاقتصادات العربية وإعادة دمجها في النظام الدولي منذ 1977 وخصوصاً خلال الثمانينيات، السبب المباشر لاندلاع الاحتجاجات في هذه البلدان (احتشامي ومورفي، 1996: 761؛ نيبلوك، 1993: 69).

وقد سبقت الإشارة إلى أن الأوروبيين أكثر شراسة لجهة الإصرار على الالتزام برقمي الـ3% (عجز الموازنة بالنسبة إلى الناتج)، والـ60% (الدين العام بالنسبة إلى الناتج) للإفراج عن قروض «سيدر» (شرحتها في مقالة نشرتها «الأخبار» في 3 و2019/06/10). وذلك لأسباب يعتبرونها - عن حق أو خطأ - ضرورية لأوروبا في صراعها الأسطوري مع التكتّلات الدولية الأخرى لضمان تنافسيتها. وقد كان هذا التشدّد الأوروبي سبب خلاف بينهم وبين البنك الدولي حول لبنان. ويعرف البنك الدولي من تجربته الطويلة مع البلدان النامية أنّه لا يستطيع التشدّد على هذه الصورة.

ويمكن، باختصار شديد، القول إن لبنان يستطيع التخلّي عن أموال «سيدر» الموعودة، وهي 12 مليار دولار، وإعداد موازنة استثمارية في البنى التحتية ولدعم إنتاج الآلات، تقوم على استخدام أموال النفط والغاز في لبنان، ولو لم يُستخرجا بعد.

أمّا البنى التحتية التي يكتسب تطويرها أولوية فهي:

1) شبكة الطرقات. وهناك مثلاً وصلة جونيه - طبرجا من الأوتوستراد التي أنجزت في النصف الثاني من الستينيات، أي قبل نصف قرن، ولم يضَر إلى تطويرها مذذاك. وهي تمثّل نقمة لعموم اللبنانيين ومصدر إحباط لهم ومدعاة تبخيس منهم لقيمة وطنهم. ونسمع أن الاستملاكات لتوسيع الأوتوستراد أُنجزت منذ وقت ليس بقصير. ولا ندري ما يمنع أيّة حكومة قادمة من الشروع خلال أيام بتنفيذ هذه الوصلة. ويكون ذلك دليلاً على قدرتها على الإنجاز؛

2) المناطق الصناعية: كان سبب الاحتجاج الأكثر تكراراً على ألسنة المتظاهرين هو البطالة، وبطالة المتعلمين قبل الكلّ. بل إن الرفض اللبناني الشديد للنموذج الاقتصادي المحلي هو لعدم قدرته على توفير عمل للقاطنين خصوصاً الشباب منهم. ينبغي أن تنشئ الدولة في وقت قياسي ثلاث أو أربع «مناطق صناعية» عملاقة في نطاق بيروت الكبرى. وذلك باستخدام المساحات غير المبنية واستملاك أراضٍ إضافية لبناء وتجهيز «محميات صناعية» لاستضافة المؤسّسات الصناعية اللبنانية التي ستنشط في ميدان إنتاج السلع التجهيزية أو الآلات. ويمكن خلال مهلة أسبوعين إنجاز الإجراءات الآيلة إلى ذلك.

انجل بوليغان ـ المكسيك

إن لبنان يستطيع التخلّي عن أموال «سيدر» الموعودة، وهي 12 مليار دولار، وإعداد موازنة استثمارية في البنى التحتية ولدعم إنتاج الآلات، تقوم على استخدام أموال النفط والغاز في لبنان

3. إعداد موازنة استثمارية لدعم إنتاج السلع الترسملية

الحلّ الجذريّ لمشكلة البطالة يكون ببناء اقتصاد منتج. لكن ذلك لا يتحقّق إلا بتحوّل الدولة إلى «المستثمر الأول». عنى ذلك عند كينز أن تتولّى الدولة الإشراف على ثلثي إلى ثلاثة أرباع الاستثمار. وطبّق ذلك حرفياً بلدان هما إنكلترا وفرنسا بعد 1945.

لم تلجأ الدولة التنموية الآسيوية إلى «تأميم الاستثمار»، بمعنى حلول الدولة محلّ المستثمرين من القطاع الخاص. بل قامت بـ «تأميم مخاطر الاستثمار»، من خلال استخدام أشكال الدعم والحماية كافة لـ «تعظيم قدرة النخب الاستثمارية على الاستثمار».

ينبغي أن تطلق الدولة سيرورة «تحويل صناعي» أو «تصنيع متأخّر» من خلال ولوج ميدان إنتاج السلع التكنولوجية كالسيارات المدنية. يكون ذلك باستيراد الماكينات و«تعلّم» إعادة إنتاجها بالقدرات المحلية. وقد اقترحنا قبل سنتين على وزير لبناني الاستعانة بخبرة إيران في ميدان إطلاق قطاع السيارات المدنية (شرحتها في مقالة نشرت في «الأخبار» – ملحق «رأس المال» في 2018/04/23). ولم يلقَ اقتراحنا متابعة.

4. إنشاء «مجلس تخطيط مركزي»

من يبلور الأفكار المطروحة أعلاه ويجعلها إجراءات قابلة للتنفيذ؟ ليست الإدارة الحكومية بوضعها الحالي قادرة على تولّي التنفيذ. لقد أُفرغت من إمكاناتها على مدى عقود. وهي في الأساس لم تكن معدّة للعب دور تدخّلي في ميدان السياسة الاقتصادية. وهي باتت شاغرة. وكنا قد وصلنا إلى حالة حيث يتولّى قاضٍ بمفرده إعداد كلّ مشاريع القرارات الحكومية في كلّ المجالات. وما تمّ انتزاعه من الإدارة الحكومية اللبنانية هو مقدرتها على «التعلّم في ميدان إعداد السياسة الاقتصادية» (policy learning). ويحلّ محلّ هذه الإدارة «إدارة رديفة» يشرف عليها «برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي» (وهبه، 2017).

وينبغي إنشاء «مجلس تخطيط مركزي» تكون الكفاءة أساساً لتكوينه، ويُحترم في تكوينه التوزيع الطائفي والمذهبي للمواقع. وتكون مهمته الأولى أن يلعب دور «مجموعة تفكير» (Think Tank). وتقع عليه مسؤولية بلورة الأفكار وكيفية وضعها موضع التنفيذ.

مراجع

Ehteshami Anoushiravan, and Emma Murphy, "Transformation of the Corporatist State in the Middle East." 17 Third World Quarterly (4), 1996, pp. 753–72.

Niblock Tim,"International and Domestic Factors in the Economic Liberalisation Process in Arab Countries", in Niblock Tim, Emma Murphy (eds.), Political and Economic Liberalisation in the Middle East, London: British Academic Press, 1993, pp. 55-87.

ألبر داغر، «كيف نحمي شعب لبنان من انهيار محتمل لسعر صرف الليرة»، «الأخبار» – ملحق رأس المال، 2018/10/29.

ألبر داغر، «كيف نحمي الشعب من خفض الإنفاق العام»، «الأخبار» – ملحق رأس المال، 3 و2019/06/10.

ألبر داغر، «نحو سياسة تصنيع متأخر»، «الأخبار» – رأس المال، 2018/04/23.

محمد وهبه، «الـUNDP في رئاسة مجلس الوزراء»، «الأخبار» 2017/08/22.

محمد زبيب، «إجراءات لحماية الليرة»، «الأخبار» - رأس المال – 2019/01/28.